الموسم الثقافي الثلاثون
٢٠٠٥م

رابطة الاجتماعيين
العديلية

الظواهر المستجدة على المجتمع الكويتي

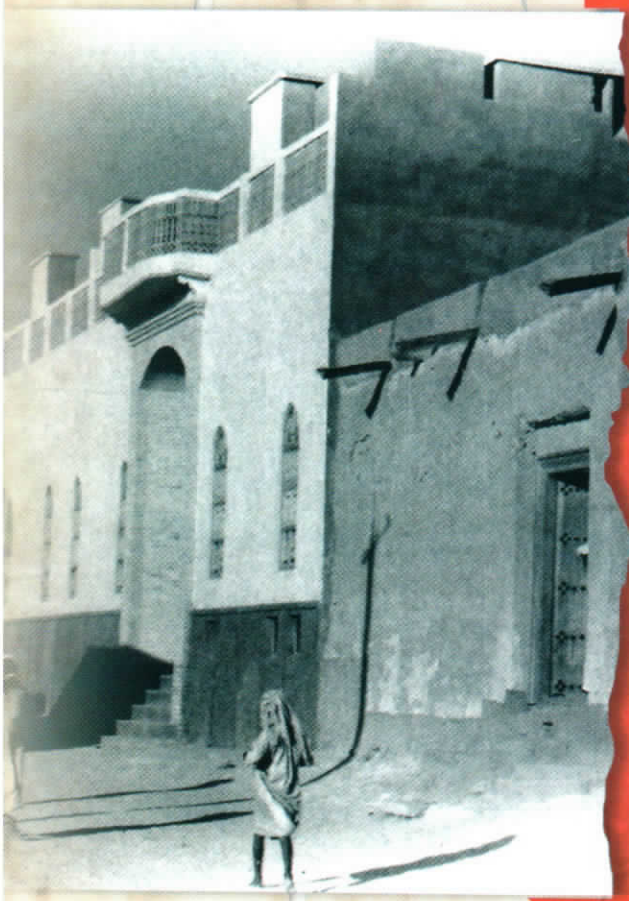

المـوسم الثقافي الثلاثون

الظواهر المستجدة
على
المجتمع الكويتي

ابريل ٢٠٠٥

برنامج الموسم الثقافي الثلاثين

● **المحاضرة الأولى** : ٣ أبريل ٢٠٠٥

التطرف والتكفير تهديداً للمجتمع .

- رئيس الجلسة : الاستاذ خالد عبدالعزيز الشلفان .
- المتحدث : د . أحمد الربعي .

● **المحاضرة الثانية** : ٥ أبريل ٢٠٠٥

الأمن والإنتماء . . الجريمة والعقاب في مجتمع متغير .

- رئيس الجلسة : د . أحمد جعفر الكندري .
- المتحدثان : د . محمد الحداد .

د . عبدالمجيد خريبط .

● **المحاضرة الثالثة** : ١٠ أبريل ٢٠٠٥

العولمة والمحافظة : تعايش أم تنافر .

- رئيس الجلسة : د . فهد عبدالرحمن الناصر .
- المتحدث : د . علي زيد الزعبي .

● **المحاضرة الرابعة** : ١٢ أبريل ٢٠٠٥

الوحدة الوطنية في مواجهة الظواهر المستجدة .

- رئيس الجلسة الاستاذ عبدالله غلوم الصالح .
- المتحدثان : الأستاذ عبدالله النيباري .

أ . د . يعقوب حياتي .

●● **المحاضرة الخامسة** : ١٧ أبريل ٢٠٠٥

تداعيات الوضع في العراق وأثرها على المجتمع الكويتي .

- رئيس الجلسة : د . أحمد جعفر الكندري .
- المتحدثان : الأستاذ زهير الدجيلي .

الأستاذ حامد أحمد الحمود

● **المحاضرة السادسة** : ١٩ أبريل ٢٠٠٥

شمال الكويت بيت الإهمال والتطوير .

- رئيس الجلسة د . محمد حسين اليوسفي .
- المتحدثان : د . لمياء حيات .

أ . د . عبدالرسول الموسى .

أعضاء اللجنة الثقافية

- السيد/ خالد عبدالعزيز الشلفان .
- السيد/ أحمد يوسف المزروعي .
- السيدة/ أصيلة سيد زيد الرفاعي .
- الدكتور/ فهد عبدالرحمن الناصر .
- السيد/ حسين علي حسين .
- السيد/ عبدالله غلوم الصالح .
- الدكتور/ عبدالوهاب الظفيري .
- الدكتور/ محمد حسين اليوسفي .
- الدكتور/ محمد صالح المهيني .
- السيد/ يحيى الربيعان .

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
● كلمة الافتتاح	٩
● التطرف والتكفير تهديداً للمجتمع	١١
● الأمن والانتماء . . الجريمة والعقاب في مجتمع متغير	٢٥
● العولمة والمحافظة : تعايش أم تنافر	٦٩
● الوحدة الوطنية في مواجهة الظواهر المستجدة	٨٣
● تداعيات الوضع في العراق على الكويت	١٠٣
● شمال الكويت بين الإهمال والتطوير	١٢٣

كلمة الافتتاح

استهل رئيس رابطة الاجتماعيين خالد عبدالعزيز الشلفان فعاليات الموسم الثقافي الثلاثين لعام ٢٠٠٥ بكلمة قال فيها :

دأبت رابطة الاجتماعيين منذ نشأتها عام ١٩٦٧ على أن يكون اختيار موضوع موسمها الثقافي يتناول أهم نقطة ساخنة على الساحة المحلية والعربية والدولية وتتخذ منها محوراً لموسمها الثقافي وتكون بمثابة مشاركة ومساهمة منها في تسليط الضوء على هذا الموضوع .

فقد اختارت اللجنة الثقافية برابطة الاجتماعيين أن يكون موسمها الثقافي الثلاثون لهذا العام ٢٠٠٥م حول عنوان رئيسي : «**الظواهر المستجدة على المجتمع الكويتي**» ويتفرع عنه عدد من الموضوعات خاصة التي تهم مجتمعنا الكويتي الآمن فقد جاء اختيار هذا الموسم مواكباً للمستجدات والتطورات والأحداث التي لم يعهدها مجتمعنا الكويتي الآمن المسالم من قبل وخاصة إرهاب الفكر والتطرف الديني والأمن والانتماء الوطني وكيفية مواجهتهما والمحافظة على وحدتنا الوطنية .

بهذا تأمل الرابطة أن تكون بذلك الاختيار مواكبة للأحداث الساخنة على صعيد العالم ، فيكون موسمها الثقافي لهذا العام نقطة أو شمعة تنسجم وتتلائم مع ما قد يكون هناك من إضاءات إيجابية يهتدي على ضوئها المهتمين في المجتمع .

ونحن في النهاية نتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير لكافة الأخوة والأخوات الذين شاركوا معنا في إثراء هذا الموسم بما طرحوه من أفكار وآراء ووجهات نظر

لمعالجة كل هذه القضايا الشائكة التي يواجهها مجتمعنا اليوم ، والتي تدعو الحكمة إلى التروي والأناة في معالجتها للحد منها والتحكم فيها والسيطرة عليها .

والله ولي التوفيق ،

المحاضرة الأولى

التطرف والتكفير تهديداً للمجتمع

- رئيس الجلسة: الأستاذ خالد عبدالعزيز الشلفان.

- المتحدث: الدكتور أحمد الربعي.

التطرف والتكفير تهديداً للمجتمع

ترأس رئيس رابطة الاجتماعيين خالد عبدالعزيز الشلفان أولى محاضرات الموسم الثقافي الثلاثون للرابطة والتي حاضر فيها الدكتور أحمد الربعي عن التطرف والتكفير في المجتمع حيث قال في نص حديثه التالي :

كثيراً هو الكلام عن العنف والإرهاب أي قليلاً ما ندخل في كلامنا هذا جوهر العنف والإرهاب مع أنه حان الوقت لأن ندخل في لب هذا الإرهاب والعنف ومشاكله وبيئته وجذوره وأسبابه بعد أن تشبعنا من تقديم المعالجات السطحية والفاشلة .

وفي رأيي أن العنف وفي أي دين بدأ عبر التاريخ منذ اللحظة التي تم فيها تسييس الدين وتحول من قضية اخلاقية تصالحية بين الناس وعلاقة بين الفرد وخالقه إلى قضية تدخل في الحياة العامة وهذه وجدت حين أرتأت مجموعة من المجتمع إمكانية بسط سلطتها على المجتمع بإسم الدين وبإسم الأنبياء .

ففي تلك اللحظة التي تم فيها هذا التحول وجد العنف والسجل التاريخي لأي دين في العالم لم يسجل مثال واحد لدين لم يستغل فيه العنف .

فالدين اليهودي على سبيل المثال دين كبير وعظيم وقد بدأ العنف حين بدأت فيه مجموعة تستغله تحت مسمى المشروع الصهيوني لاقامة دولة صهيونية فعملت على استغلال الكتاب المقدس وتاريخ الديانة اليهودية والتراث اليهودي وضحايا اليهود في عدد من الدول للحديث عن شعب الله المختار وإقامة الدولة الصهيونية مع أن هذا يعد مشروعاً سياسياً ليس من صلب الديانة اليهودية .

وبذلك تحول الدين اليهودي في كل انحاء العالم من حاله دينية تصالحية إنسانية مع الآخر إلى حالة تسلطية وكالشيء الذي حصل تماماً مع الديانة المسيحية في القرون الوسطى حين خرجت هذه الديانة من الكنيسة إلى عالم السياسة بفضل مجموعات عملت على رفع راية المسيحية في مجمل الحروب الصليبية التي خاضتها ومنها غزو الشرق المسلم والذي كان يقال عنه بأنه كافر وغير مسيحي .

واستمر حال هذا الوضع من العنف المسيحي إلى أن اكتشف الناس في أوربا بأنه لاحل اطلاقاً من مواصلة الاستمرار بهذا العنف إلا بإن يكون مال قيصر لقيصر ومال الله لله وكذلك الحال بالنسبة لديننا الحنيف فقد بدأ فيه العنف منذ اللحظة التي بدأ فيها الصراع في السقيفة حين رحل الرسول ﷺ .

وما معركة الجمل المشهورة في تاريخنا الإسلامي إلا عبارة عن تصفية حسابات سياسية وحروب الردة التي تعتبر هي الأخرى نوع من الحروب القبلية وكذلك حرب الخوارج التي كانت ١٠٠٪ حرب قبلية انشق فيها ماسموا بالخوارج مع أن الغالبية الساحقة منهم هم من قبيلة تميم كانوا في وقت من الأوقات إلى جانب علي مقاتلين أشداء إلا أنهم انشقوا عنه حين قبل علي بالتحكيم وتفاصيل أخرى ليس من المهم تناولها حالياً .

أما المهم معرفته هو أنه في اللحظة التي تم فيها هذا العنف القبلي في إطار شكله الخارجي الذي هو كتاب الله وآياته القرآنية ظهرت مشكلة تسييس الدين والتي تتلخص في قراءة الناس للنص الديني وتفسير كل واحد منهم لهذا النص على كيفه وبذلك أصبحت المشكلة في قضية تحول النص الأول المقدس إلى شيء

آخر يفسره شخص ثاني وثالث وهكذا ليصبح فيما بعد ذلك هذا التفسير هو الأساس عند عامة الناس ليقولوا في هذا كلام الإمام في هذا الامر أو ذاك دون أن يقال لنا أين هو كلام الله ورسوله وهكذا حتى أصبح لكل مجموعة تفسيراتها والتي هي في حقيقة الأمر تفسيرات تم استخدامها سياسياً للوصول لغايات وأهداف معينة تدفع بالناس إلى اعتماد قراءة النص الثالث أو الرابع وكثيراً ما يعملوا على تقديس هذه النصوص ويتناسوا النص الأول البسيط والواضح والذي لايوجد فيه أي نوع من التغيرات .

ما يمكن لنا الاستشهاد به حول هذه الاشكاليات ما هو موجود من تفسيرات قرآنية ونبوية مختلفة في كل من باكستان عنها في القاهرة وما هو في كربلاء عن ماهو موجود في الرياض وغيرهما من الدول والتي من وجهة نظري تعتبر هذه التفسيرات كارثة على الدين والعقيدة بدليل ما حصل في الجزائر حيث قدم الإخوان فتوى بقتل الأطفال حتى لايكبروا ويصبحوا في سلك الشرطة عند السلطة التي تتولى الحكم وما جاء كذلك به سيد قطب حين قدم أول نص أرهابي يدعو للتكفيرمن خلال كتابه الشهير «معالم في الطريق» مع أن الثقافة العربية والإسلامية ومنذ أكثر من ٢٠٠ سنة لم تكن تعرف كتبها ابداً شيئا يدعو للقتل أو لتكفير المجتمع .

والقاريء المتفحص والبعيد عن التطرف والتخريب إذا ما تناول ماجاء به كتاب سيد قطب يدرك جيداً بأن جوهر فكر إرهاب بن لادن والإخوان المسلمين يعود إلى كتاب «معالم على الطريق» للكاتب سيد قطب . ومن الأمثلة الأخرى على مسلسل

هذه الاحداث المشبوهة والتفسيرات المغايرة كحقيقة الدين والنص الإسلامي الصحيح ما جاء به صدام حسين العلماني والمجرم واللا أخلاقي والذي لايقيم للدين أي وزن حين أدعى بأنه من شجرة آل البيت وبدأ بالحرب على إيران باسم الله وبعلم كتب عليه بالخط العريض الله أكبر وهو الشخص الذي قال عنه وزير خارجية روسيا بأنه يبدأ بشرب الخمر يومياً من الساعة السادسة مساءً وحتى وقت متأخر من الليل ومع ذلك يقدم نفسه على أنه شخص مسلم ومؤمن .

وبهذه الطريقة وغيرها قدمت لنا قراءات مضلله للنص الأول بعد أن تم تحويل هذا النص إلى نص ثان وثالث على أنه هو النص المقدس كافتراءات بن لادن والظواهري وكالمنشور الذي وزع على الوفد الشعبي الكويتي حين كان خارجاً من أحد المساجد بعد صلاة الجمعة والذي يقول نصه الملفق بأن الرسول ﷺ يقول : «سيخرج في آخر الزمان رجل اسمه صدام (بكسر حرف ص) ويجتمع عليه الفرس والروم . .الخ وسيحطمهم ويقطعهم إرباً إرباً» فهذا لايقل عن نصف الأحاديث التي رميناها وتأكدنا بأنها الفت في معركة الصراع السياسي بعد القرن الأول والثاني والثالث وحتى الرابع وهي في مجملها كاذبة ووجدت حين كانت كل طائفة تختلف مع الآخرى تقوم باختلاق نص حديث تقول فيه الرسول ﷺ قال كذا وكذا دون أن يكون لهذا النص أي سند أو موقع أو متى قيل أو لماذا جاء به هذا القول؟ وهو ما يدلك على كيفية استجزاء النص الديني أو القرآني من تاريخيته وصيرورته لنطبقه على أنه قاعدة عامة لكل مكان وزمان مع أن الصحيح هو أن الشيء الوحيد الصالح لكل مكان وزمان دينياً هو العقيدة وليس الشرائع وإذا ما عرفت ذلك يتأكد لنا بأن المشكلة الأساسية التي نعاني منها هي في قضية تَسْيِيس الدين والتي بدأ فيها

تاريخياً العنف والإرهاب وما حدث في ١١ سبتمبر ما هو إلا نتيجة لمقدمات جاءت بها قوة ضخمة جداً حين عملت على تسييس الإسلام .

وهذه القوة التي عملت على هذا التسيس ليست هي الحكومة الفلانية أو السادات بل هي الولايات المتحدة الأمريكية التي قالت بنفسها في يوم من الأيام بأن عندها مشكلة مع روسيا وتريد تدمير قوتها فقامت بالضحك علينا وأخذت أولادنا إلى أفغانستان وقامت بتدريبهم لمحاربة الروس وإشغالنا بمعركة ليس لنا فيها علاقة أبداً واستخدم فيها الإسلام ومواردنا وعيالنا ومساجدنا مع أننا حقيقة نبهنا سابقاً لهذه المعركة وعلى أنها بين قوتين كبيرتين عظيمتين هما روسيا وأمريكا وإنما معركة مخدرات بقيادة زعماء وعشائر وقبائل لكن لم يصدقنا أحد وكل ما كان يقال لنا على أنها معركة جهاد في سبيل الله لتنتهي الحرب فيما بعد ذلك بوجود جيش أطلق على أفراده تسمية الأفغان العرب ليتحولو بالحرب ضد الروس إلى بلدانهم كمجموعات وقوة مقاتلة عملت ما عملت به على سبيل المثال في كل من مصر والجزائر ومن ثم في الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تربيتهم مستخدمة تسييس الدين أو لعبه الدين التي كانت نتيجتها حادث ١١ سبتمبر الذي على ضوئه أعطيت التعليمات إلى مراكز الدراسات الاستراتيجية لمعرفة أسباب حدوث هذا الحادث فقام ١١ مركزاً بإعداد ١١ دراسة تحولت فيما بعد إلى دراسة واحدة وهذه الدراسة عمل لها ملخص ومن ثم أجرى عليه ملخص كمي بملخص الملخص وهو عبارة عن ورقتين جاء في ورقته الأخيرة ما يفيد بالتالي :

أولاً : أن ١١ سبتمبر هي صناعة عربية والذي عملها هم حلفاء للعرب أي ليست الحكومات الحليفة وإنما شعوب هذه الحكومات .

ثانياً : لابد من وقف هذا الإرهاب لأن قوى التغيير في العالم العربي ضعيفه ولابد من تدخل خارجي لإحداثه كما لابد من أن يكون لنا فيه مركز أو موقع للتغيير في باقي دول العالم العربي وهذ المركز سيكون هو العراق . .الخ .

وعلى هذا الاساس حصل ما حصل في العراق وجاء التغيير نوعاً ما في باقي البلدان العربية فمخرج السوريين من لبنان وأعلن مبارك في مصر عن تغيير في قانون الانتخاب والامارات والسعودية بدأت في الحديث عن أهمية وجود برلمان وانتخابات بعد أن كانت هذه الاشياء من المحرمات أو الممنوعات .

وبهذا أكتشفوا بعد ١١ سبتمبر أنه القصة أكبر من كل ما كانوا يقومون به عندما كنا نطرح ونقول يا جماعة يا أمريكان ويا أوربيين إن ما تفعلونه في الشرق جريمة وإن فكرة الاستحواذ على نفط رخيص وبأي ثمن غلط لأن الشعوب كانت تغلي ومتأزمة واليوم ضُربت نيويورك وبعدها مدريد والله يستر ماذا بعد؟

ولذلك خرجت العديد من التفسيرات عن أسباب ودوافع الإرهاب والشيء الذي حصل منها من يقول بأن ما حدث في ١١ سبتمبر كان نتيجه حقد على أمريكا نتيجه تحيزها لصالح إسرائيل وللمشروع الصهيوني في المنطقة وآخر يقول إن غياب الديمقراطية في العالم العربي هو أحد أهم الاسباب التي أوجدت هذا الإرهاب .

فيما يقول البعض الآخر بأنه نتاج ما هو موجود من فقر .

وبين هذا التفسير وذاك أقول أن كل هذه التفسيرات والأسباب الوارد ذكرها قد تكون صحيحة . لأنه في الحقيقة مجتمعاتنا متأزمه وهذا التأزم الذي تعيش فيه

يخلق عنف كما أن عدم حل الصراع الإسرائيلي وغياب الديمقراطية هو الآخر يوجد عنفاً هذا بالإضافة إلى ما هو موجود في عالمنا العربي من آلة فكريه لتفريغ العنف والإرهاب أدواتها أو وسائلها هي المناهج والمساجد والحملات المنظمة مثل التي شهدناها ضد الفرح والاغاني والابتسامة والوناسة والتي هي جزء من مشروع الإرهاب وتكريه الناس بالحياة .

ولذلك علينا أن نفهم أن من غير الممكن إقامة دولة على أساس طائفي أو ديني وإنما على أساس المواطنة وبصرف النظر عن انتماءات أفراد مجتمع هذه الدولة إن كانوا من السنة أو الشيعة أو المسيحية .

ومحاولات البعض لتحويل دولتنا إلى دولة دينية من خلال تعاملهم مع الدولة على أنها كقطعة جبنه كلما تنازلت تقدموا بعض الشيء فهذا من غير الممكن الاستمرار به لأن دولتنا هي دولة مدنية ودستورية وفيها السني والشيعي والمسيحي وهي لجميع مواطني هذا البلد وليس لهذه الطائفة أو تلك الجماعات أو الفئات وشخصياً أرى بأن التغيرات التي حصلت في المنطقة العربية والتي تكلمت عنها كفيلة وخلال مدة ليست بطويلة من أن نتفق مع الشيء الذي أفكر فيه أو الشيء الذي أتوقع حدوثه وهو :

١ - أن العنف في طريقه إلى الانحسار وما نشاهده من عنف حال ما هو إلا في فصل من فصوله الأخيرة لأن الشرق الاوسط حقيقة بدأ يتغير وبسرعة كبيرة .

٢ - إن السلام مع إسرائيل قادم خاصة ما بعد أن بات لدى كل من الفلسطينين واليهود الإدراك والفهم بأن الحل لايكون بغير السلام وبوجود دولتين يهودية وفلسطينية .

٣ - إقامة دولة المؤسسات المجتمع أمر قادم لأن الواضح من خلال المؤشرات هو أن الشرق الأوسط متجه نحو الاستقرار لأنه أصبح حائر وعي وصحوة على ما هو موجود في المناهج وما يترتب على العنف من مخاطر وكيفية المحافظة على المال العام؟ وأين تذهب الفوائض النفطيه .

تعقيبات وتساؤلات

● عبدالله غلوم :

انهيار منظومة الاشتراكية لم يكن بيد الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل كان للكنيسة المسيحية وفي مقدمتها الفاتيكان دور كبير في هذا الانهيار وهو ما فتح شهية بعض القيادات الإسلامية في أنه لماذا لانكون نحن كمسلمين قوة ثالثة خاصة بعد أن سارعت أمريكا إلى أن يكون الاتحاد الاوربي قوة ثانية في العالم . . .

فهذا في رأيي ما جعل بن لادن وصدام يرتديان ثوب الإسلام لقيادة هذه المعركة ضد الغرب وهو الأمر الذي أحدث هذه الفوضى والتي أدت إلى استغلال الدين على مستوى بعض سياسات الدول العربية . . .

وما مقتل القيادي اللبناني رفيق الحريري إلا تحت شعار إسلامي ، وكذلك ما نجده من قتل يومي على ساحة العراق تحت ذات الشعار ، مع إن الإسلام بريء من هذه الاحداث وهذا القتل . وهنا السؤال الواجب طرحه كيف لنا الخروج من هذه الفوضى ومن استغلال الدين؟ ! .

● فهد الهندال :

كان بودي لو أعطى د . الربعي التركيز الأكبر على ما هو حاصل في الكويت ومع الاشارة إلى ما تفضل بذكره أقول بأن المشكلة ليست فقط في قضية تسييس الخطاب الديني من أجل الصراع على السلطة فلو نظرنا إلى التاريخ لوجدنا بأن من كانوا يحطون أفكاراً ماركسيه مارسوا ذات العنف وكذلك من قاموا بالثورة الفرنسية

بعد أن استولوا على السلطة واعلنوا قيام الجمهورية الفرنسية استخدموها كوسيلة أو سوطٍ لجلد الأخرين .

وعندنا في الكويت التطرف الديني في الخطاب الديني فهناك أطراف آخرى تمارس ذات التطرف ولذلك أقول أن القضية هي قضية فكرية أكبر من أن تكون دينية أو بمعنى أخر هي أزمة فكر وحوار وواقع مر .

● خليل حيدر:

تعقيبا على ما تناول ذكره د . الربعي أقول أولاً أن السيد قطب تأثر بالواقع الموجود ولم يلغ استخدام القوة بل قال ينبغي اللجوء إلى القوة عندما يآتي الوقت المناسب . والقضية الأخرى التي أثارها الأخ فهد الهذال بشأن تطرف باقي الأفكار والأيديولوجيات أقول أن هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق وليس له وجود في الافكار القومية أو الماركسية أو غيرها وإنما هو موجود حصراً في الفكر الديني الذي يستخدم نظام System كامل من الأشياء الدينوية وأخروية وعلى نسق مرتب محاولاً من خلاله خلق عالم آخر يدور في فلكه الشاب الذي يجد نفسه شيئاً فشيئاً منعزلاً عن عالمه مستخدمين بذلك الادوات والوسائل التي تناول ذكرها د . الربعي كالنصوص والأحاديث المختلقه أو المُسيسَّة والشيء الآخر هو أن مشكلتنا ليست فقط في بن لادن أو أيمن الظواهري بل في الآف المؤلفة من الناس الذين يمشوا على نمط وتفكير بن لادن والظواهري وهذا ما نجده واقعاً من خلال ما يقومون بالترويج له في كتبهم وأفكارهم التي تركز على ثقافة الموت والتفجير .

● **ردود د. الربعي :**

اتفق مع ما تناوله قول الأخ فهد الهذال بأن هناك تطرف عند كل من الماركسيين والقوميين وسلفيه وماركسيه وقوميه وليس فقط سلفيه دينية إسلامية لكن مع هذا أنا أتكلم هناعن النص الديني والخلاف حول هذا النص وتقديسه .

أما بشأن ما جاء في مداخله الأخ خليل فأقول بأنني حين ذكرت اسم حسن البنا فهو على اعتباره نموذج يمثل مدرسة وما تناول طرحه جاء من منطلق حزبي وحتى يلتزم الاخوان المسلمين بهذا الشيء في المرحلة الاولى أي مرحلة الكمون وعدم الظهور أو كما نقول عنها في اللهجه الشعبية «تمسكن حتى تتمكن» وحين تصبح في مركز القوة انقض على العدو الكافر .

المحاضرة الثانية

الأمن والإنتماء .. الجريمة والعقاب في مجتمع متغير

- رئيس الجلسة : د. أحمد جعفر أبل الكندري.

- المتحدثان : الدكتور محمد الحداد

الدكتور عبدالمجيد خريبط

الأمن والانتماء.. الجريمة والعقاب في مجتمع متغير

● د. محمد الحداد(*)

لا أمن دون انتماء ولا انتماء دون أمن؟

هكذا هي حال المجتمعات البشرية على مر التاريخ ، متى وفرت لي الأمن وفرت لك الانتماء ومتى غيبت الأمن عني غيبت عنك الانتماء . . .

ما الذي نعنيه بأن تكون منتميا إلى وطن ، وكيف يمكن للمواطن أن يرقى بانتمائه لوطنه ، وهل الانتماء بشكل عام شعور ينشأ من مجموع المشاعر الفردية التي تشكل رأياً عاماً وتماسكاً وتكافلاً في السراء والضراء لمجموعة من الأفراد في المجتمع ، أم أن الانتماء حاجة إنسانية وفطرة طبيعية ، وبذلك ما من إنسان إلا وينتمي إلى أسرة ومن ثم إلى مجموعة عرقية أو قبلية أو دين أو عقيدة أو مجتمع ومن ثم إلى دولة يعرف بها .

هل الانتماء خاصية يتميز بها الإنسان عن غيره من الكائنات الحية ، يقول بعض من علماء الحيوان بأن الشعور بالانتماء يوجد لدى الحيوان في صور غريزية تجعله يشعر من غير تفكير في الانتماء إلى القطيع الذي هو منه ، وهذا الانتماء في مستوى الحيوان فيه الكثير من الغريزة وقليل من الإدراك والمعرفة ، أما عند الإنسان فينقلب هذا الشعور إلى (وعي) تغذيه المعرفة والثقافة حتى ينتقل من حيز الغريزة إلى حيز التفكير المختار . هذا الوعي الذاتي هو الذي يتحول في مراحل حياة هذا الفرد ، إلى قوة ، ويتميز به كل فرد .

(*) ورقة قدمها د . محمد الحداد ضمن فعاليات الموسم الثقافي للرابطة لعام ٢٠٠٥ .

يقول علماء النفس بأن الانتماء ضرورة إنسانية قد يحقق الفرد بها ذاته ويحقق بها المجتمع تماسكه واستقراره وتقدمه ولايكون ذلك إلا ببذل جهد تربوي منتظم ومقصود يحقق من خلاله التعايش والتدعيم في حب الوطن والإخلاص له ، وذلك بإظهار تاريخ الوطن وحضارته والإشادة بمواقف أبنائه النبيلة في خدمته والتفاني في سبيله والإقدام على التضحية من أجل استقراره وسلامته . فالانتماء للوطن حاجة نفسية اجتماعية عامه مكتسبة من محيطه الاجتماعي .

شروط توافر الأمن :

الانتماء ليس عاطفة تجاه المجتمع أو الدولة أو النظام السياسي ، بل ينبغي أن تتوافر مجموعة من الشروط حتى يتسنى لنا أن نسمي هذه العاطفة انتماء فما هي هذه الشروط ! .

١ -يجب أن يبدأ تبلور الانتماء من الطفولة المبكرة وأن يستمر دعم ذلك التبلور باستمرار خلال مراحل العمر بغير توقف ، ذلك أن العواطف التي تترسخ في الطفولة ترسخ مع مرور الوقت . فلابد من استمرار تعزيزه ومساندته حتى لايتعرض للضمور والذبول .

٢ - يجب أن يكون الانتماء للمجتمع وللوطن محفوفا بالتقدير والاجلال وليس بالحب فحسب ، ذلك أني لا أستطيع أن انتمي إلى موضوع في نفس مستواي بل لابد أن انتمي إلى موضوع يجل عني ويعلو بكثير عن مستواي وعن مستوى وجودي . فأنا أحس بالانتماء إلى الوطن لأن له الفضل علي ولأني استشعر الفضل تجاهه وبأني مدين له بحياتي وحياة أهلي واحبائي .

٣ - يجب أن يكون الوطن الذي انتمي إليه مرتبطا في وجداني بذكريات إيجابيةوبهيجة ، ذلك أني لا أستطيع أن استشعر الانتماء قبالة موضوع لم يمدني إلا بالذكريات المكدرة والحزينة .

٤ - لابد أن يترسب الحب والاجلال في لاشعوري بحيث اصدر في سلوكي ومشاعري تجاه الموضوع الذي انتمي إليه بطريقة لاشعورية ولايكون الحب والتقدير مجرد مشاعر سطحية احسها بوعيي وادراكي فحسب .

٥ - لابد أن تكون هناك وسيلة استطيع بواسطتها أن أعبر عما يخالجني من حب واجلال وتقدير تجاه الوطن الذي استشعر الانتماء نحوه فلايكفي أن ينحبس الانتماء في القطاع الوجداني من شخصيتي بل لابد أن يجد له منفذا سلوكيا ينصب فيه ويجد تعبيرا له إلى الخارج في سلوكي الظاهري .

في دراسة مسحية اجريت على مجموعة من طلاب جامعة الكويت حول مفهوم الانتماء الوطني والمواطنة والوطنية تبين بأن أكثر من ٣٦٪ لايعرف معنى الانتماء الوطني هل هو شعور أم سلوك أم توجه فكري . هذه النتيجة اظهرت ضحالة معرفة العينة بمفهوم الانتماء الوطني رغم أنه ممارس لدى الكثير من أفراد العينة في سلوكها العام . كما اظهرت الدراسة الخلط بين المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الانتماء مثل المواطنة والوطنية . فالانتماء كما أوضحنا حاجة إنسانية وفطرة طبيعية ، في حين تعتبر الوطنية هي ذلك التوجه الفكري أو الشعور بالحب والوفاء والولاء للوطن الذي يعيش فيه الإنسان ، أما المواطنة فهي التجسيد الفعلي والواقعي لهذا الشعور ، أو السلوك الذي يعكس هذا الشعور أو المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع . أنها ا لمحصلة النهائية من الانتماء والوطنية فهي الغاية الكبرى التي تسعها

المجتمعات إلى تجسيدها في سلوك الأفراد . هي المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وعناصره ومكوناته . أنها المسؤولية التي تجسد جانب الحقوق والواجبات بين الوطن والمواطن . فكلما أدرك الفرد في كل موقع من مواقع الحياة الاجتماعية متطلبات هذه المسؤولية الاجتماعية أي ما الذي ينبغي عليه إيفاؤه من حقوق للوطن ومحاسبته في حالة التقصير ، وما الذي عليه عمله كي يستحق حقوقه هو الآخر كلما ارتقى الوطن وكبرت مساحة الأمن فيه .

وفي محاولة للتعرف على الأسباب التي أدت إلى ضعف فهم معنى الانتماء الوطني لدى أفراد العينة ، أو أسباب الابتعاد عن الهوية أو ضعف الانتماء جاءت النتائج على الوجه التالي :

- ٢٣٪ بسبب غياب مفاهيم التربية الوطنية داخل الأسرة ، أو ضعف حالة الولاء للمجتمع ، وغياب المعرفة بأسس التنشئة الوطنية لدى الوالدين ، فينعدم التوجيه والنصح وتقل الصحبة مع الأبناء مع غياب القدوة والمثل الأعلى في مجال الانتماء وحب الوطن .
- ١٩٪ غياب مواضيع ذات علاقة بالمواطنية وتنمية الروح الوطنية أو التنشئة السياسية في مناهج التربية والتعليم .
- ١٦٪ ضعف وسائل الإعلام في نقل الرسالة التربوية الصحيحة لبناء مواطن المستقبل .
- ١٢٪ الشعور العام بضبابية المستقبل وعدم وضوح الرؤيا في مجال العمل والحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبل أفضل للجيل القادم .
- ١٠٪ الابتعاد الروحي والنفسي عن الكيانات العلمية والتربوية والاجتماعية

(المدرسة - المعهد - الجامعة المؤسسات المدنية) حيث تغيب العلاقة الودية بين الجيل وتلك الكيانات .

- ١٠٪ النقص المعرفي الكبير في تاريخ الآباء والاجداد والاحداث الاجتماعية والتاريخية للمجتمع . حيث تميزت المعارف ذات العلاقة بالوطن والمجتمع بالضحالة والضعف قياسا بالمعارف الاخرى الفنية الرياضية .
- ٥٪ الشعور بالتبعية المفرطة والمتمثلة في عدم السيطرة على موارده ومصيره وبوجود فجوة حضارية تفصل بينه وبين المجتمعات المتقدمة .
- ٤٪ ممارسة الاخر للهيمنة على مقدرات المجتمع وممارسة جميع أنواع الاستغلال والقهر . (الغرب) .
- ١٪ عدم قدرة ثقافة المجتمع على مواجهة ثقافة الآخر وافول كثير من الخصوصيات الثقافية ذات الطابع الوطني .

وتشير دراسات أخرى إلى أن ضمور الانتماء أو ضعف العاطفة تجاه المجتمع أو الوطن ينشأ نتيجة عوامل متعددة من بينها :

- نشوء عواطف سلبية تجاه الموضوع الانتمائي تعمل على خنق العواطف الايجابية ، أو قد تكون عاطفة سلبية واحدة تجاه الموضوع والتي قد تكون كافية لخنق جميع العواطف الايجابية .
- قد يكون بزوغ انتماء جديد إلى حيز الوجود النفسي عاملاً من عوامل تقويض الانتماء إلى الموضوع الأصلي الذي كان مهيمنا على الجو النفسي للمرء . الانتماء القبلي بدلا عن الانتماء للدولة أو المجتمع ، الانتماء الطائفي بدلا من الانتماء إلى المجتمع ، الانتماء العرقي بدلا من الانتماء إلى المجتمع .

- قد يكون الاهمال أو العزوف عن الموضوع الانتمائي كافيا لخنق الانتماء ، من ذلك أن الاهمال أو العزوف عن مزاولة النشاط الديني كاف للعمل بمرور الوقت على ضعف الانتماء الديني عنه والاهمال في تنمية الروح الوطنية كافيا لخنق الانتماء للوطن .
- وقوع حادثة مفاجئة تعمل على زلزلة الولاء لدى الأفراد مثلاً القاء القبض على أحد المواطنيين واتهامه ظلماً بالتجسس لحساب دولة ، فشخص كهذا حتى وأن ثبتت براءته بعد محاكمته قد يجد نفسه وقد انقلب على وطنه واستحال ولاءه إلى مشاعر اللامبالاة وعدم الحماس في أحسن الحالات .
- سلطوية الأنظمة ، إن الأنظمة والبنى والاتجاهات السائدة التي لاتشرك الناس في صنع مصيرهم وتعتدي على حقوقهم ولاتعمل على اسعادهم وتحيلهم إلى بشر عاجزين مغلوبين على أمرهم حيث تسيطر على حياتهم قيم المعيشة والاستمرار ، يأفل الولاء ويضعف الانتماء وتزول عاطفة الحب مع المجتمع أو الدولة أو النظام . في مثل هذه المجتمعات التي تسود فيها سلطوية الأنظمة يعيش الإنسان فيها على هامش الوجود لا في الصميم وتحتل الاشياء والسلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره .

مشكلة الانتماء إلى الوطن :

الدولة القومية والانتماء :

إن عدم وضوح المفاهيم والمعايير عن الانتماء والمواطنة والوطنية لدى عامة الناس ، يترك غموضاً كبيراً لدى البعض في مسألة المواطنة والولاء ، كما يترك

مجالاً خصباً للجدل في هذا الأمر . فتصبح الإجابة عن كثير من التساؤلات غير واضحة ومبهمة . فما أساس الانتماء إلى الدولة أو المجتمع ، هل الدين أساس الهوية للوطن أم الاثنية والنسب أم القدرة على التحدث بلغة معينة ، أم أنه الثقافة بمكوناتها المادية وغير المادية ، أم هو الانخراط في الدفاع عن الوطن من خلال العمل في الجيش والقوات المسلحة ، ومتى ظهرت مشكلة الانتماء للدولة ، يقول البعض بأن هذه المشكلة لم تتطور بالمفهوم الحديث إلا مع تكوين الدولة القومية على أسس جغرافية إلا أنها لم تحسم بعد .

الانتماء للوطن بالتأكيد لايعني حصر الوجود في أثنية واحدة أو طائفة واحدة أو لغة واحدة أو حزب واحد بل التعددية هو أساسها ، التعددية التي أصبحت سمة العصر في معظم مجتمعات العالم ، فلا يخلو مجتمع من التنوع والتعدد في سكانه حتى وأن اقترب من حالة التجانس المطلق . فليس في العالم مجتمع واحد متجانس تجانسا كليا وبشكل مطلق ، إنما تقترب بعض المجتمعات من هذا النمط المثالي . فجميع المجتمعات البشرية تعيش من حيث درجة تنوعها وانسجامها حسب عملية صيرورية متدرجة يقع في أحد قطبيها كما يقول حليم بركات ما يمكن تسميته بالمجتمع المتجانس ، وفي القطب الآخر ما يمكن تسميته بالمجتمع التعددي . فأما المجتمعات الشبه متجانسة فأنها تعيش في حالة انصهار بين أفرادها ، ويسود الولاء والانتماء للمجتمع بشكل كبير ، كما تبرز الروح الوطنية والمواطنة لدى أفراد المجتمع من خلال الانماط المختلفة من السلوك العام . وفي المجتمعات التعددية تسود عملية التعايش ، ويتكون المجتمع التعددي من عدة جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة ، ولكنها تمكنت من ايجاد صيغة تؤلف بين الهوية الخاصة والهوية العامة ، ومن إقامة

دولة مركزية ومن التفاهم حول بعض الأسس ، ومن التشديد على ضرورات الاندماج وتنمية الروح الوطنية والولاء للنظام السياسي والاجتماعي والثقافي . ويعتبر هذا النموذج من النماذج المرنة التي تساعد على تطوير وتنمية الروح الوطنية في المجتمع ، كما يساعد هذا النموذج على تعزيز روح الولاء والانتماء للمجتمع .

أما المجتمع الفسيفسائي الذي تضعف فيه روح الولاء والانتماء للوطن ، هو ذلك المجتمع الذي يتألف من عدة جماعات تغلب هوياتها الخاصة على الهوية العامة للمجتمع وتتصف العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس العامة . ومما يرسخ الانقسامات بين هذه الجماعات ويؤدي بها إلى التنازع وجود فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية وفي المكانة الاجتماعية . في مثل هذا الواقع الاجتماعي لهذه المجتمعات ينبثق نظام سياسي طائفي عرقي قبلي يعمل بدوره على تعزيز هذا الأمر انطلاقاً من دعوه القيادات التقليدية المسيطرة على النظام إلى فكرة التعايش بدلا من فكرة الانصهار أو الاندماج ، فتزداد الجماعات تمسكا بهوياتها بدلا من الهوية الكبرى هوية المجتمع أو الدولة .

الأمن ضرورة واجبة لتحقيق الانتماء :

تعتبر الحاجة إلى الأمن من أهم الحاجات التي يسعى إلى تحقيقها الإنسان . فكما يحتاج الإنسان إلى الانتماء فهو في أمس الحاجة إلى الأمن . وقد اهتم المفكرون على مر العصور بقضايا أمن الإنسان وحريته التي لاتنفصل عن أمن الوطن إلا أن قضية الأمن والحرية أصبحت اكثر إلحاحا لتنوع المخاطر وتفاقمها .

فما هي الأسباب الحقيقية لحالة انعدام الأمن؟ وكيف يمكن تحقيق الأمن أو كيف يمكن تجاوز حالة انعدام الأمن؟

لقد ظل مفهوم الأمن يفسر تفسيراً ضيقاً لمدة طويلة بأنه أمن الاراضي من العدوان الخارجي أو حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية أو بأنه الأمن النظام السياسي ، وبالنسبة لمعظم الناس ينشأ الاحساس بانعدام الأمن نتيجة للشواغل المتعلقة بالحياة اليومية أكثر مما ينشأ نتيجة للخوف من حدوث حروب خارجية .

عبر مئات من السنين مضت كان على الإنسان أن يعيش في ظروف قاسية ومخاطر فيزيقية تحيط به من كل صوب ، فكان عليه أن يعيش في ظروف لم يسيطر عليها بعد ، فكانت الحيوانات المفترسة التي تفتك به ، وكان الجفاف والقحط والفيضانات ، وكان عليه أن يواجه عدوان أخيه الإنسان . إلا أنه وبمرور السنين ومع تعقد الحياة الاجتماعية وتطور المبتكرات التقنية زادت سيطرة الإنسان على الاشياء المادية وعلى الطبيعة من حوله ، إلا أن سيطرته على ذاته قد قلت ، وبدأ الإنسان في لحظة تاريخية يفقد ذاته وأمنه فقد ولد التغير الحضاري مشكلات جديدة كما دعم وعمق مشكلات قديمة ، وأصبح على الإنسان أن يتغلب على هذه وتلك كي يحقق أمنه .

ولمواجهة هذه المخاطر انتظم الإنسان في تنظيمات دينية وجماعات الجيرة وجماعات وطوائف مهنية ولكنه لم يحقق سوى نجاح جزئي فقد كانت المهمة فوق طاقة الأفراد والجماعات المهنية ، وسرعان ما برزت الحاجة لضرورة العمل الجماعي

المنظم وحل مشكلة انعدام الأمن على مستوى الدولة ، وايقنت الدول أن أمنها وبقاءها يتوقفان إلى حد بعيد على تحقيق أمن الأفراد .

هذا الأمن له أسس وركائز أساسية لابد من توافرها كي يتحقق ، كما أنه يتطلب مجموعة من الاليات التي تقوم على تنفيذه . فما هي هذه الأسس وما هي طبيعة هذه الاليات .

أولاً - الأسس التي يقوم عليها أمن المجتمع :

أ - التوافق السكاني والألفة الاجتماعية :

المجتمع تآلف معقد يشمل بين مقوماته الأساسية الوطن والبيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبني متفاعلة فيما بينها ومع المجتمعات الاخرى . فبعض المجتمعات قد تكون شديدة التنوع حسب البيئة والاقليم والتنظيم الاجتماعي والوضع الاقتصادي وأسلوب المعيشة والانتماء الطبقي والطائفي والاثني ومستوى التخلف والمعيشة والنظام العام السائد والثقافة والمشاكل والقضايا والازياء الخاصة . ولعل أوضح سمة لهذا التنوع هو التنوع السكاني . وبالامكان تصنيف المجتمعات الإنسانية كما بينا في بداية هذا البحث من حيث درجة تنوعها وانسجام سكانها ، حيث تسود عملية الانصهار والتجانس التام بين عناصر المجتمع غير التعددي مما يساعد على تحقيق الأمن والولاء والانتماء للمجتمع ، في حين تسود عملية التعايش في المجتمع التعددي كما تسود عملية النزاع في بعض الاحيان في المجتمع الفسيفسائي .

وكما ذكرنا يعتبر العنصر السكاني أحد أهم مؤشرات هذا التنوع في المجتمع .

فهم المادة البشرية لكل بناء اجتماعي لأي مجتمع . أنهم العنصر الذي من خلاله يكتسب المجتمع وجوده كوحدة ثقافية واجتماعية وسياسية . فلا يمكن تصور مجتمع بلاسكان . وكلمة سكان تطلق على الأفراد والجماعات الذين يقطنون ويقيمون على أرض هذا المجتمع وهي كلمة واسعة في مدلولها تعبر عن جميع من يقطن هذا المجتمع أو من يقيم على أرضه من مواطنين وأجانب . هؤلاء السكان جميعاً يؤثرون سلباً أو إيجاباً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على مجريات الأمور فيه . وبمقدار ما يكون هناك تقارب وتجانس واتحاد بين هذه الجماعات التي تكون المجتمع بمقدار ما نقول بأن الأمن الاجتماعي ممكن تحقيقه في هذا المجتمع . إن من أهم شروط المجتمعات المتقدمة والمتينة في قواعدها الاجتماعية والثقافية هي تلك التي يكون سكانها متماسكين متآخين متوادين فيما بينهم فيشعر كل منهم بانتمائه إلى مجتمعه انتماء وثيقاً بحيث يؤلف هذا التماسك وحدة عضوية حية ومتفاعلة فكما يكون السكان من عناصر قوة المجتمع ، ومن عناصر تحقيق الأمن فيه ، فقد يكونون كذلك من أسباب تدميره والقضاء عليه ، إذا ما تفاقمت بينهم الخلافات واشتد الصراع والتناقض والاقتتال بينهم على المصالح المادية . فكثيراً ما يلعب الصراع العرقي والقبلي والطائفي دوراً لايستهان فيه بإثارة القلاقل والفتن بين الناس مما يسبب ارباكاً وخوفاً وهلعاً وقلقاً بين السكان . أن الشعور بالانتماء هو المقدمة الأولى لكل تجانس وبالتالي أمن في المجتمع . أن ركن أساسي في الحياة الاجتماعية يستتبع حتماً الانتماء إلى الوطن والأرض بحيث يشعر الفرد بأن له وطن هو مسؤول عن أمنه وسلامته . فمتى شعر الفرد بذلك نما لديه الاحساس وأصبح جزء من شخصيته وكيانه .

أما الألفة فهي ضرورة لازمة للمجتمعات التعددية إذا ما رغبت بتحقيق الأمن

والاستقرار ، فمن المعروف في المجتمعات التعددية بأن الجماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة ، وتتعامل مع الواقع من حولها على هذا الأساس ، صحيح أنها قد تتمكن من ايجاد صيغة توالف بينها وبين الجماعات الاخرى ومن التفاهم حول بعض الأسس ، إلا أنه وفي بعض الاحيان قد يحدث رفض في التعامل بين هذه الجماعة والجماعات الاخرى وخاصة عندما تقل فرص التمتع بالموارد وتزداد حدة الصراع عليها في المجتمع(*) . إن الالفة الجامعة بين ابناء الوطن الواحد وخاصة في المجتمعات التي يشتد فيها التنوع والتمايز بين سكانها ، تعد شرطاً أساسياً لقيام الأمن ، يشارك في تحقيقه كل فرد انطلاقاً من شعوره بالانتماء إلى وطن ومجتمع وثقافة واحدة . وهو جزء من هذا المجتمع الكبير متمم له . ذلك أن الروابط الاجتماعية التي تشد الإنسان إلى جماعته هي الدعامة الأساسية لبناء أمن متكامل في عناصر فما ينعم به الغير من خير إنما ينعم به الإنسان نفسه وما يصيب الغير من شر فهو لامحالة مرتد عليه .

الإنسان قد يبدأ حياته أنانياً يبحث عن ما يشبع حاجاته الغريزية والعضوية والاجتماعية إلا أنه يطور في مراحل لاحقه حاجات إنسانية اجتماعية تتميز بالتحكم بتلك النزعات الفردية الغريزية . الإنسان يبحث عن هويته مع من حوله ، ولكن في وقت لاحق يطور انتماء جديد يخرج عن دائرة الأسرة والقبيلة والطائفة والمذهب ليدخل في دائرة انتماء أوسع هي دائرة الانتماء إلى المجتمع الكبير إلى الوطن الكبير .

ب - الاتفاق على حد أدنى من القيم والمباديء الاخلاقية :

يقول علماء اللغة أن الخلق يعني السجية والطبع والمروءة وجمع خلق أخلاق ،

(*) حليم بركات ٣٥ .

كما جاء في المنجد . في حين يرى الفلاسفة أن الأخلاق فرع من الفلسفة يبحث في المقاييس التي يميز بها بين الخير والشر في سلوك الإنسان . والقيم الخلقية تعد عند البعض أنها نابعة من الضمير الفردي الشخصي وأن مصدرها هو العقل الإنساني باعتبار أن وظيفته قائمة على السيطرة وضبط شهوات الجسم ونزواته فعن هذا العقل تصدر القواعد والمباديء الخلقية الملزمة . أما علماء الاجتماع والانثروبولوجيا فإنهم يرون أن مصدر الأحكام والمباديء الخلقية التي تصنف وفقها أنواع السلوك والمواقف إنما يعكس ما استخلصته الجماعة التي ينتمي إليها الفرد من تجارب اجتماعية بعيدة . إن الأساليب والقواعد الخلقية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية تعتبر قوى قائمة بذاتها بمعنى أنها ليست من صنع فرد إنما تتكون في الحياة الاجتماعية ويتلقاها الفرد عن المجتمع أو الفئة أو الجماعة التي ينتمي إليها . وبهذا المعنى تكن القيم والمباديء الأخلاقية الضابطة للسلوك صادرة عن القواعد العامة التي ارتضاها المجتمع . ولاهمية هذه القيم والمباديء الأخلاقية في محافظاتها على الإنسان ، دعت جميع الأديان إلى الالتزام بها سواء كانت هذه وضعية أو سماوية موحي بها . هذه القيم والمباديء تتسم بمجموعة من السمات العامة المشتركة من بينها :

١ - توضع في مستوى الواجب القانوني في كثير من المجتمعات الحديثة ويبدو ذلك بوضوح في المجتمعات التي ينص تشريعها الوضعي على إيقاع الجزاء المادي على من يخالف قاعدة خلقية في نظر المجتمع . كل ذلك لتحقيق فاعلية القيم الخلقية مراعاة تنفيذها بالسلطة التشريعية الوضعية .

٢ - تتسم مجموعة القيم والمباديء هذه بأنها مكتسبة يكتسبها الأبناء عن الآباء والأجداد ولاتورث ، إنها تنتقل من جيل إلى آخر عبر عناصر الزمان والمكان من

خلال عمليات التعلم والاكتساب ومن خلال ديناميات الشخصية .

٣ - هذه المباديء ليست جامدة فهي دائمة التطور والنمو والتغير تتأثر بما يطرأ على المجتمعات البشرية من مفاهيم جديدة ومتطلبات مستحدثة تفرضها المستجدات الطارئة فتتأقلم معها انسجاماً مع أنماط الحياة التي تفرضها .

٤ - تتميز القيم بالصلابة والمرونة في أن واحد ، حيث تبدو أهمية صلابة تلك المباديء وصفاؤها وترسخها في جذور المجتمع ، كما تبدو أهمية المرونة التي يجب أن تتصف بها بحيث لايحصل تباعد بين تلك المباديء الأساسية وبين ما يتطلبه العصر من توافق من مستجداته . فلا تزامت وتحجر كما لا انفلات منها .

٥ - تحظى بتوافق أفراد المجتمع عليها ، فإذا ما أراد المجتمع أن يعيش في حالة من الاستقرار والانسجام . يجب أن يتفق الأفراد باختلاف مشاربهم العرقية والطائفية على حد أدنى من القيم والمباديء الأخلاقية التي تنظم علاقتهم بالواقع من حولهم ، وإلا دبت الفوضى ودب القلق والخوف بين الناس . هذا الاتفاق يطلق عليه الفيلسوف جون لوك العقد الاجتماعي ، إنه عقد يلزم الاطراف باحترام مباديء عامة وأسس اجتماعية وسلوكية يرتضيها الناس كسمات عامة للمجتمع الذي ينتمون إليه . فإذا تأمن هذا التوافق والانسجام والاتفاق بين الجماعات السكانية والأفراد الذين يكون البناء الديموغرافي للمجتمع حول المباديء السلوكية والأخلاقية والاجتماعية تكون قد أمنت احدى أهم المقومات الأساسية للأمن الاجتماعي في المجتمع .

ج - الاستقرار الساسي :

إن الحالة السياسية لأي دولة هو انعكاس لطبيعة النظام الاجتماعي وتفاعل

قطاعاته المختلفة ، فإذا ما كان الاستقرار الاجتماعي حاضراً كان الاستقرار السياسي ظاهراً . فبمقدار ما يكون هناك تجانس واستقرار في القطاعات الاجتماعية في المجتمع أو الدولة ، بمقدار ما يكون هنا استقرار في النظام السياسي.. فما هي هذه الدولة وكيف يمكن أن نحقق الاستقرار السياسي فيها .

إن تعريف الدولة من الموضوعات التي اثارت كثيراً من الجدل بين علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والسياسة . فمنهم من اظهرها على أنها مجموعة النظم الاجتماعية ، ومنهم من تعامل معها على أساس أنها قطاع من القطاعات الاجتماعية ، أو أحد الظواهر الاجتماعية . في ذلك يرى بعض العلماء أن لاتوجد دولة في جميع الاحوال التي يثبت فيها تفاوت سياسي ، بين حاكم ومحكوم ، في جماعة معينة سواء كان هذا التفاوت في مرحلة فطرية أم في مرحلة معقدة ومتطورة . ويقول آخرون بأن الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية وهي تمثل مجموعة من الأفراد مستقرة على أقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة .

إذا الاستقرار شرط أساسي لقيام الدولة وانتظامها سواء كظاهرة اجتماعية أو مجموعة لظواهر اجتماعية . هذا الاستقرار يعتمد على وجود تنظيم سياسي واضح يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم متفق عليه . هذا التنظيم السياسي يطلق عليه الحكومة . وتعتبر الحكومة أو الهيئة الحاكمة مجموع الأفراد التي تتولى الحكم . هي الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شئونه وعلاقات أفراده ، فضلاً عن قيامها بإدارة الأقليم واستغلال موارده . فضلاً عن مسئوليتها عن توفير وسائل الحماية

والأمن ورد العدوان الخارجي عن أراضي الأقليم وشعبه وعن حماية الناس داخل الأقليم من الجرائم التي تقع على العرض والمال . أنها هي التي تملك السلطة السياسية فالاستقرار السياسي مرهون باستقرارها وقدرتها على تنفيذ واجباتها حيال السكان أو الشعب . وبفقدان هذه السلطة وهذه النظم تفقد الدولة مقومها الأساسي ويفتقد الاستقرار(*) .

عموماً يعتبر علماء السياسة والانثروبولوجيا السياسية أن الاستقرار السياسي لأي مجتمع أمر هام وضروري لحفظ الأمن والأمان لسكانه ، ذلك أن غياب الاستقرار السياسي يعني الفوضى واللامسئولية وعدم الاستقرار والمباعدة بين الناس والشعور بالخوف من الحاضر وغموض المستقبل وخوفه منه . والاستقرار السياسي يقصد به أن تتوفر حياة عامة هادئة دعائمها التواد والاتفاق بين الحاكم والمحكوم . وفق مباديء دستورية تضمن حق المواطن في العيش بكرامة في بلده ، ووفق قوانين تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية وممارستهم لها في ظل أنظمة ثابتة نسبياً وغير متقلبة . كما يشترط الاستقرار السياسي وجود أجهزة حكم تسهر على تطبيق هذه النظم والقوانين . كما يشترط وجود حاكم عادل وواع يرعى شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار النفساني والمعيشي لهم مع ما يتطلبه من توفير سبل العيش الكريم . فالاستقرار السياسي أمر أساسي في حفظ المجتمع الإنساني من الاهتزاز المستمر الذي يزعزع الحياة الاجتماعية والأسس التي تقوم عليها فتعم الفوضى ويسود عدم الاستقرار ، وهذا ما يباعد بين الناس فيشعرون بالخوف على حاضرهم ومستقبلهم . والمقصود بالاستقرار السياسي توفر حياة عامة دعائمها مباديء دستورية

(*) عبدالكريم أحمد «أسس النظم السياسية مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧١ الفصل الثاني» .

تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية وممارستهم لهذه الحقوق في ظل أنظمة وقوانين تسهر على تطبيقها أجهزة حكم قادرة وفاعلة . فالحياة السياسية ممارسة لحقوق وإيفاء بالتزامات وتحقيق لأهداف عامة يتوافق عليها المواطنون ويوكلون أمر إنفاذها إلى أجهزة حكم انشأوها أو ارتضوا بها يسهرون على سلامتها كما تسهر على سلامتهم . يؤازرونها في مهامها كما تؤزرهم في جهودهم .

وهكذا يتبين بأن الاستقرار السياسي لا يأتي نتيجة عمل طرف واحد ، بل هو محصلة تفاعل أعمال بين جهات متباينة ومتنوعة . فلكي يتحقق الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي لابد من أن يتزامن معه إدراك متكامل من قبل المواطنين لدورهم في تحقيق هذا الاستقرار . الاستقرار السياسي لايتم إلا إذا أدرك المواطن ما هو مفروض عليه من واجبات وما هو مطلوب منه من مؤازرة وجهد في سبيل تحقيقه . وعملية الإدراك هذه هي نتيجة لتوجيه تربوي أساسي يرمي إلى تنمية الشعور بالمواطنية لدى الأفراد وإلى تفهم لمتطلبات الحياة السياسية وتمرس في التعامل معها ومع الحياة العامة سواء أكان المواطن في منزلة الرجل العادي أو في مستوى الحاكم أو الموظف العام . فالحياة السياسية تمرس بالمسؤولية الوطنية وهذا التمرس لا يأتي إلا بالتعلم عبر التوجيه والإرشاد والتحسس بالواجبات تجاه المجتمع والحكم عامة . وهذا ما يفيد الرابطة القائمة بين التربية الوطنية والأمن الاجتماعي عبر الممارسة الصحيحة للحقوق والقيام بالواجبات التي تمليها الحياة السياسية وتوجبها على الفرد والحكم بالسواء . فارتباط الفرد بالدولة والدولة بالفرد ، عبر الواجبات والحقوق المتبادلة ، من دعائم الاستقرار في حياتهما المشتركة يمارس كل منهما حقوقه وواجباته عن وعي وإدراك لوظيفته الاجتماعية ولمسؤولياته السياسية . هذه

حقائق من البديهي أن تكون معلومة من الجميع وأن تصل بالفكر السياسي والاجتماعي إلى المستوى المفروض لدى كل مسئول عن الأمن الاجتماعي . ومن ثم فإن الاستقرار السياسي يفترض قيام حكم ديمقراطي واع قادر على تمثيل رغبات المواطنين وتطلعاتهم ، متجاوب مع حاجاتهم مستعد لمناقشة سياسة العامة أمام ممثلين شرعيين لعامة الناس ، خاضع لأنظمة رقابة ساهرة على حسن مساره وتوافقه مع القوانين والأنظمة الدستورية بحيث لاتطغى سلطة على أخرى ويبقى الحفاظ على سيادة القانون رائد كل ممارس لهذه السلطة . فلا تعسف ولا استئثار بل مشورة وتعاون وتنسيق وعمل في سبيل المصلحة العامة .

إن مثل هذا الحكم كفيل بتأمين الاستقرار السياسي في حياة الوطن فيشعر المواطن إن هناك سلطة عليا اختارها لتسهر على أمنه ومصالحه فينصرف إلى العمل البناء وهو مطمئن إلى حياته اليومية وإلى مصيره ، كما يشعر أن هنالك بين الحكام أذنا صاغية مستعدة للاستماع إليه ومناقشته والرد على اسئلته وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكله . أما إذا كان الحكم مستبدا ظالما متحكما بالناس بعيدا عنهم فينتج عن ذلك نوع من الكبت النفساني والانكماش والانانية الفردية . فيتراكم التظلم والتأفف حتى إذا لمعت شرارة ما انفجر الوضع مع ما يرافق هذا الانفجار من عبث بالأمن والنظام وتعد على أموال الناس وأنفسهم وحريتهم . فالكبت لاجم غير مانع للانحراف . والمانع الحقيقي هو التربية الصحيحة التي تصقل الشخصية فتعطيها النهج السلوكي القويم كما تشكل خير سياج حافظ لسلامة الفرد والمجتمع(*) .

(*) مصطفى العوجي ، ص ٨٩ .

هـ - توافر الحد الأدنى من الأسس المعيشية :

أن استقرار أي مجتمع مرهون بالدرجة الأولى باستقرار أفراده معيشيا وحياتيا واقتصاديا ، فالاستقرار في هذه الجوانب هو استقرار في الحياة العامة . فالإنسان يبحث أول ما يبحث عن الاستقرار المعيشي له ولمن حوله . ويقصد بالأمن والاستقرار المعيشي هو ضرورة توافر حدود دنيا من الطعام واللباس والمسكن يستطيع الإنسان من خلالها سد حاجاته الأساسية وتوفير أسباب الحياة السليمة له ولأفراد أسرته من الأمراض والتلوث وأسباب الرزق والعمل ، والحصول على الحاجات اللازمة لحياة أفضل يصل إلى تلبيتها من خلال العمل المفيد والنشاط الصناعي والتجاري والزراعي والمهني المثمر . ولو لم تكن غالبية أفراد المجتمع الذي نعيش ضمنه مكتفية غذاء وكسوة لوجب وضع هذا الركن في أول مقومات الأمن الاجتماعي لأنه الركن الأساسي في قيام البنية الاجتماعية السليمة . فالناس لايمكن أن يهنأ لهم عيش إذا كان عيش الآخرين في خطر لأن الشعور الإنساني يمتد من الإنسان إلى الإنسان حيث وجد . ولذا وجب وضع الأمن الغذائي والكسائي بين أولويات اهتمامات المجتمع المحلي والعالمي . وفي الواقع إذا عدنا إلى تقرير الأمم المتحدة حول الوضع الغذائي في العالم لسنة ١٩٨٢ لوجدنا أن خمسمائة مليون من البشر يعيشون دون الحد الأدنى للمستوى الغذائي المفترض لدى الفرد حتى يتمكن من العيش والنمو الطبيعي . بينما مئة مليون آخرون هم في حالة المجاعة الحقيقية التي تقضي على حياتهم . فهل يمكن أن نتكلم عن أمن اجتماعي في مجتمع يشكو أفراده من الجوع ، بل يموتون بسببه؟

إن انتظام حياة الإنسان مرهون بالدرجة الأولى بتأمين حد أدنى من التغذية

والكساء له لذلك تجد أن معظم الجهود التي تبذل من قبل المجتمع الدولي منصبة على انماء الموارد الغذائية محليا وعالميا حتى تواجه بها الحاجات الغذائية الملحة والمتزايدة مع تزايد عدد السكان .

أما الأمن الحياتي للأفراد فيقصد به توفير بيئة طبيعية يعيش ضمنها الإنسان وهو متمتع بكافة الضمانات الصحية الحافظة لكيانه وهذا لايتوفر إلا بتوفر مناخ طبيعي سليم وبيئة طبيعية محفوظة من التلوث وهي شروط أساسية لحياة الإنسان . ويصعب تصور أمن اجتماعي قائم على الاستقرار بينما صحة الإنسان وكل من غذائه وهوائه ومائه معرض للتلوث ودافع له للانتقال من بيئة إلى آخرى سعيا وراء ظروف طبيعية ملائمة لمتطلبات الحياة . وتوفير الصحة الجسدية والعقلية يحتل أيضاً مكانة هامة بين اهتمامات العالم المتحضر . ففي الماضي كانت نسبة الوفيات عالية جداً ، ومازالت في بعض الانحاء من العالم كما تظهر ذلك احصاءات الأمم المتحدة . ففي مصر مثلاً كانت نسبة الوفيات بين الأطفال ١٠٪ في نسة ١٩٤٩-١٩٥١ فأصبحت ٨,٥٪ سنة ١٩٧٧ ، بينما تبلغ في المغرب ١٥٪ وفي الأرجنتين ٤,٥٪ والمكسيك ٦٪ وهونج كونغ ١,٣٪ والاتحاد السوفيتي ٢,٧٪ سنة ١٩٧٤ وإجمالاً هي تحت الواحد بالمئة في البلدان المتقدمة صناعيا . أما نسبة طول العمر ، فإن لتطور البيئة الصحية نحو الأفضل وكذلك السيطرة على بعض الآفات المرضية بمعالجتها بعد اكتشاف أسبابها ، أدى إلى تقدم ملحوظ في متوسط الأعمار في العالمين المتطور والنامي . فإذا كان متوسط العمر لم يتجاوز الثلاثين في القرون الماضية ، إلا أنه قد فاق الثمانين في بعض الدول ، ففي العالم المتطور يبلغ متوسط العمر ٨٠سنة . وتعتبر منطقة الخليج العربي من أعلى المعدلات العربية في متوسط

العمر حيث تبلغ في الكويت ٧١٪ للرجال و٧٣٪ للنساء وهي نسبة قريبة لذلك في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر . إلا أنه في الدول الفقيرة وبعض دول العالم الثالث لايزيد متوسط العمر عن ٥٨ سنة . لقد ساعد التطور المستمر في تحسن البيئة الصحية في السيطرة على الأمراض المختلفة التي كانت تفتك بالإنسان بالماضي . لقد لعبت أعمال الوقاية الصحية التي تقوم بها الدول وتبذل في سبيلها جزءا لا بأس به من موازناتها العامة دوراً رائداً في تقليص مثل هذه الأمراض . فالصحة الجسدية والعقلية هي عامل أساسي في جعل الفرد ينمو نمواً طبيعياً ويعطي انتاجية كاملة دون عائق يحول بينه وبين تطلعاته(*) .

وفيما يتعلق بالأمن الاقتصادي فإنه لايقل أهمية عن الأمن الحياتي ، فهو يمثل وجود دخل أساسي مضمون ، وعمل منتج ومجز ، وعناصر أخرى كثيرة لابد من توافرها لاكتماله . ويحدد الباحثون امكانات توفر مثل هذا الأمن بتوافر مجموعة من المعايير العامة التي لاغنى عنها في مثل هذه الظروف وهي على النحو التالي :

أولاً : أن يكون هناك تقدم اقتصادي في المجتمع لأنه دون وجود هذا التقدم لايمكن تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع . ويتوقف هذا التقدم على تحسين وتطوير عناصر الانتاج المختلفة .

ثانياً : توفر الاستقرار الاقتصادي ويرتبط بتقليل التقلبات الاقتصادية والمعالجة العلمية لاثار هذه التقلبات .

ثالثاً : توفر العدالة الاقتصادية التي تتوقف على عدالة التوزيع ، أو عدالة توزيع

(*) العوجي ، ص ٩٤ .

ثروات البلاد بين الناس ، بحيث لايشعر الواحد بأن هناك تمايز في التوزيع بين السكان وفق أسس عرقية أو طائفية أو قبلية أو جنسية .

رابعاً : توفر نوع من الحرية الاقتصادية ، وتتوقف هذه الحرية على مدى الاختيار المتاح أمام الفرد وحريته فيما يتصل باشباع حاجاته دون قيود .

إن تأمين الأمن الاقتصادي لايتم فقط بتأمين الرزق وامكانيات العمل ، بل بتنمية إدراك الإنسان لامكانياته الانتاجية ولمهاراته المهنية وبتعلمه كيفية توظيفها واستعمالها وتثميرها والتصرف بنتاجها . وهذا يعني أن الأمن الاقتصادي لايتحقق بتوفر سبل العمل والإنتاج وسد الحاجات الضرورية فقط بل بكيفية ولوج هذه السبل بالصورة الصحيحة والبناءة فلا يصاب الإنسان بالتخمة ولا بالخمول ولايستسلم للظروف والطواريء غير المؤاتية بل يتعلم على التصرف في الرخاء والقحط على السواء .

وبديهي القول أنه بافتقاد فرص العمل والإنتاج وسد الحاجات لايمكن أن يتحقق أمن اقتصادي أو أمن اجتماعي . إذ عندما تعصف الحاجات المشروعة بالإنسان ولايتوصل إلى تحقيقها يضطرب حبل يومه ويغزو فكره وقلبه القلق على المصير فيتوه في مهاوي الاضطراب النفساني والمعيشي وربما أدى به هذا التيه إلى دروب الجريمة والانحراف . لقد أكدت كثير من الدراسات الاجتماعية في مجال الجريمة سواء في أدبيات علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا أن هناك علاقة مباشرة بين الاضطراب النفسي والأمن المعيشي وبين حجم الانتاح العام في المجتمع . إن صعوبة تحقيق واشباع الحاجات الأساسية للإنسان تؤدي في بعض الاحيان إلى ارتفاع نسب

الجريمة في المجتمع وهذا بدوره يعيق عمليات التنمية الشاملة التي تسعى إليها جميع المجتمعات .

وإذا ما القينا نظرة على وضع سوق العمل في العالم لخرجنا بشعور أقل مايقال فيه أنه شعور مخيف بالنظر لازدياد البطالة بين القادرين على العمل حيث وصلت عند بعض الدول الغربية إلى أكثر من ١١ في المائة بالنسبة للقوى العاملة . وتعد هذه نسب عالية من نتائجها ليس فقط تحميل الاقتصاد الوطني اعباء المساعدات المادية ، بل تسجيل انخفاض في الانتاج مع زيادة في النفقات . ومن ثم فإنه من الثابت أن البطالة تؤدي إلى التفتيش عن مصادر للدخل بطرق غير مشروعة فيكون الإجرام والانحراف . فالجريمة والانحراف هما في مثل هذه الحالة تعبير عن رفض للحرمان والقلق والاضطراب وكذلك رفض لواقع تأبى النفس البشرية تحمله لما فيه من مذلة واهانة وحط من القدرة الإنسانية . فالجائع أو المحروم أو المضطهد لاتعفو احياناً نفسه عن التعبير عن تظلمه بسلوكه دروبا غير سليمة . وهذا ما تثبته معظم الاحصاءات في العالم حيث تشير بصراحة تبلغ حد القناعة إلى أن وراء الانحراف احياناً مثل هذه العوامل التي تحمل الإنسان على الخروج عن المألوف من السلوك والتعبير عن الرفض بوسائل لاتقرها الأنظمة والقوانين والشرائع . هذا واقع ملموس يدل على صوابية اهتمام المسئولين عن الأمن الاجتماعي بمعالجة هذه العوامل السلبية والعمل على إطفائها في مهدها أو الحول دون ولادتها(*) .

(*) مرجع سابق : العوجي ، ص ٩٥ .

ثانياً- آليات الأمن الاجتماعي :

عندما نتحدث عن توفير الأمن فنحن لانقصد الحد من الجريمة بأنواعها المختلفة إنما إيضاً نضم إلى ذلك توفير سبل العيش الكريم للإنسان ، فمن هو المسئول عن توفير العيش الكريم والأمن للإنسان . لقد تحدثنا في مقدمة الكتاب عن مسئولية الأمن ، أهي مسئولية فردية أم مسئولية جماعية ، هل الأجهزة الحكومية هي المسئولة عن تحقيق الأمن في المجتمع ، أم أن الأفراد لهم دور لايقل عن دور هذه الأجهزة في تحقيق الأمن . هل الهيئات الأهلية لها دور في هذه العملية؟ ما حجم الدور المناط بالمواطنين في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع؟ وما هي الفئات العمرية المعنية بذلك؟

لقد بينا فيما سبق بأن المسئولية الأمنية مسئولية جماعية ، وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن آليات الأمن وأجهزته متعددة ومتباينه . ويعتمد هذا التنوع على طبيعة المجتمع وحجمه وطبيعة الثقافة السائدة فيه . فهناك مجتمعات تعتمد على عناصرثقافية تقليدية في تحقيق هذا الأمن وهناك مجتمعات تعتمد على عناصر غير تقليدية ممثلة في القانون والأنظمة المكتوبة والمؤسسات الحديثة وغيرها . وفي الجزء التالي نستعرض أهم هذه الآليات .

١ - توفر أجهزة أمنية فاعلة :

الحياة الكريمة لايمكن أن تتحقق إلا إذا كان هناك أجهزة فاعلة تقوم على حماية مصالح وحاجات الفرد الأساسية والتي من ضمنها الأجهزة الأمنية المتخصصة حيث تأخذ كل منها قسطا من المسؤولية الملقاء على عاتق المجتمع ككل . إن دعامة

أي بناء اجتماعي تقليدي كان أو غير تقليدي ترتكز أساسا على وجود مثل هذه الأجهزة المتخصصة . فمن خلالها يتحقق الأمن والأمان والاستقرار أوهكذا يشعر الإنسان في حال تواجد مثل هذه الأجهزة .

هذه الأجهزة يمكن تقسيمها إلى قسمين ، الأول ويقصد به مجموعة الأجهزة الأمنية الرسمية للدولة الممثلة بالجهاز الشرطي وما يتبعه ، وهذه الأجهزة تعني بحماية الإنسان من الاعتداء سواء كان على ماله أو عرضه . ووجود هذه الأجهزة أصبح ضرورياً ولاينفصل عن الأمن واستقرار المجتمع . بل أصبح سمة تتميز بها كل المجتمعات التقليدية منها والصناعية . فمهما بلغت درجت تطور المجتمع ونموه الحضاري ، فهو دائماً يبقى في حاجة ماسة إلى أجهزة أمن متخصصة ساهرة على أمنه واستقراره تتدخل حيث يجب فتحول بقوتها دون حدوث الشر ، وتلاحق مرتكبيه لينالوا العقاب الذي يتناسب والجرم الذي اقترفوه . هذه الأجهزة غالبا ما تكون من أفضل الأجهزة تنظيماً ودقة ، لأن نظامها ودقتها وسرعتها وكفاءة انتاجها مرتبط أساسا بأمن المجتمع وسلامته . فبمقدار ما تكون هذه الأجهزة فاعلة ودقيقة وسريعة في استجاباتها للاحداث بمقدار م ما نقول بأن درجة الأمن والاستقرار في المجتمع عالية جداً . لذلك تجد معظم المجتمعات تسعى أول ما تسعى إلى تعزيز هذه الأجهزة وتزويدها بما تحتاج من آليات وتكنولوجيا ومال دعما لها ودعما لمسيرتها ولعملها . لأن مجرد شعور الإنسان بأن هناك جهاز يقظ قائم على حمايته وتوفير الأمن له يعطيه درجة عالية من الأمان والثقة بنفسه وبمن حوله ، وبالتالي من المتوقع إن تزداد درجة الولاء والانتماء للوطن ، كما تزداد الانتاجية والعطاء في ظل الشعور بالاستقرار والأمن .

قد يفسر البعض بأن التطرف في اعطاء دور كبير لهذه الأجهزة يتعارض وحرية الإنسان الخاصة . لأن مثل هذه الأجهزة قد تتدخل في الشئون الداخلية للناس بإسم تطبيق القانون وحماية الناس وملاحقة الجريمة وتحقيق الأمن والأمان في المجتمع . أنه من المناسب أن نقول هنا أن بناء مثل هذه الأجهزة لابد من أن يصاحبه تدريب موازي للقائمين عليها حتى يستطيعوا أن يميزوا ما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة من جهة وما بين الحرية الشخصية والمنفعة الشخصية كون إن كثير من رجال الأمن يخلط بن هذه الأمور مما ينعكس بالسلب على اتجاهات الناس حيال هذه الأجهزة والقائمين عليها . نظريا وعمليا لابد من أن يكون وجود مثل هذه الأجهزة لايتعارض البته مع حرية الإنسان وكرامته وتمتعه بحقوقه كونه إنساناً حراً . صحيح إن هذه الأجهزة وضعت عن طريق السلطة السياسية ، إلا أنه من المتفق عليه أن هذه الأجهزة الأمنية يجب أن لاتكون اداة للسلطة السياسية لغرض القهر والاستبداد . بل تسخر لأمن الناس وامانهم .

أما النوع الآخر فهي الأجهزة الأمنية غير الرسمية ، وهي تكثر في المجتمعات الغربية حيث يشارك الناس في حماية أنفسهم وفق برامج تدريبية منظمة يقومون بها في الاحياء التي يسكنون فيها ، فتوزع المهام والمسؤوليات على الجميع للمحافظة على أمن المنطقة أو الحي . هذا النوع من الأمن أقل كفاءة من الأمن الرسمي ويفتقد لكثير من العناصر الفاعلة في تحقيق الأمن ، إلا نه يعتبر من الآليات المكملة للأجهزة الأمنية الرسمية .

٢ - توفر الجهاز القضائي القادر والعادل :

القضاء القائم على العدل والانصاف والمتفهم لأحوال الناس المعيشية يعد أحد

أهم الآليات التي يقوم عليها الأمن الاجتماعي في المجتمع فهو ملاذ المظلوم وضمانه ضد الظلم . يقول الرسول الكريم في ذلك «السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم» والسلطان هنا هو القضاء .

خضع العرب قبل الإسلام لتشريع فطري مبني على العادات والأعراف المتوارثة لتحقيق الأمن والاستقرار في مجتمعهم ، ولما جاء الإسلام لم يبق من عادات العرب القديمة إلا ما كان ملائماً لتعاليم الدين الإسلامي . ولم يكن الإسلام ديناً ينظم علاقة العبد بربه فحسب بل كان نظاماً اجتماعياً شاملاً تطرق إلى أسس الأخلاق فبدلها وأخرجها بشكل جديد وتطرق إلى بناء المجتمع فبناه على فكرة الدولة الإسلامية الشاملة التي لاتعرف الحدود ولا الجنسيات وثم إلى نظام المعاملات بين الناس فوضع أساسه على فكرة الحق والعدل والاحسان والأمن والأمان . لقد كان الإسلام قضاء متكامل الأركان يهدف إلى إشاعة الحق والعدل بين الناس من خلال القائمين عليه . كان القضاء في فجر الدولة الإسلامية من الوظائف الداخلة تحت الخلافة . وكان النبي ﷺ يباشره بنفسه ، ولم يتقلده أحد إلا منذ خلافة عمر بن الخطاب . وكان يدخل في ولاية القاضي العامة قض المنازعات واستيفاء الحقوق وتحقيق العدل بين الناس والاشراف على الأوقاف والقاصرين ومن كان في حكمهم وتنفيذ الوصايا وإقامة الحدود وسائر العقوبات . وتحقيقا للعدل والقوة في تنفيذه كان الخلفاء الأولون يعنون بتنفيذ أحكامهم واستيفاء الحقوق والنظر في ولاية المظالم ، ثم أصبحت هذه الولاية مستقلة ، ويتدرج تحتها النظر في تعدي الولاة ومشارفة الأوقاف وتنفيذ ما عجز القضاة تنفيذه من الأحكام . وكان للدين الإسلامي في ذلك الوقت أثر كبير في تقوية استقلال القضاء بما للدين من تمسك

بالتقوى والضمير ومن أمر بالعدل ومحافظة على الحقوق والنفوس والأموال .

ثم تطورت أحوال الأمم وطرائق معيشتهم ، فاستجدت بذلك انماط معيشية وسلوكية مختلفة ترتب عليها أشكال مختلفة من المشاكل الاجتماعية احتاجت إلى نظم وقواعد تنظم العلاقات وإلى قضاء يفصل في النزاعات ويحقق الأمن والاستقرار في المجتمع . فكان لابد من وجود جهاز قضائي قادر وعادل يسهر على تطبيق الأنظمة والقوانين بحق المخالفين فيقرر ما يستحقونه من لوم اجتماعي ومايحتاجون إليه من اصلاح واعادة تأهيل لحياة اجتماعية أفضل . فكما أن الأمن الاجتماعي مرتبط بفاعلية أجهزة الأمن الساهرة على سلامة المواطن كذلك هو مرتبط بفاعلية وسهر الجهاز القضائي على تطبيق القوانين والأنظمة وتحسسه بدوره الوقائي والاصلاحي في المجتمع واستعداده لتفهم مشاكل الجانحين والمذنبين والعمل على اصلاحهم وإعادة ائتلافهم مع الحياة الاجتماعية السليمة(*) .

والقضاء العادل والفاعل لكي تكتمل أركانه فهو يحتاج إلى الاستقلالية في أحكامه ، فلا سلطه على القاضي في عمله لأحد . كما ينبغي للقضاء أن يكون سهل المتناول ، لتخفيف عبء المعاناة على المواطنين وتيسر بقدر الامكان السبيل إلى الوصول إلى القضاء دون عناء أو مشقة . كما أن اللجوء إلى القضاء لابد أن يكون في متناول الجميع ، فلايمكن فرض رسوم باهظة التكاليف على الناس للوصول إلى القضاء وإلا ضاعت حقوق الفقراء . والقضاء العادل لايمكنه أن يؤدي رسالته كاملة إلا إذا استند إلى قوانين وأنظمة عادلة تتوافق مع المفاهيم السلوكية المتعارف عليها في المجتمع والتي وجدت لضمان حرية الفرد وسلامة مجتمعه . وكي تكون القوانين

(*) مصطفى العوجي ، ص ١٠٩ .

والأنظمة عادلة وفاعلة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تراث هذا الشعب وثقافته وتقاليده ونزعته نحو التطور والتحرر من كل قيد مقيد لتطلعاته المثلى . فلا يبقى أسير عادات بالية لم يعد من مبرر لبقائها . ولكن هذا لايعني انفلاتاً من القيود السلوكية التي يفرضها النظام الاجتماعي لأن كل مجتمع إذا لم يخضع لأنظمة ضابطة للسلوك يصبح معرضاً للانحلال والانفلات الخلقي . وطالما أن القانون الجنائي يعني بضبط السلوك الإنساني في المجتمع المنظم ، فعليه أن يأخذ بعين الاعتبار موقف هذا المجتمع من ذلك السلوك المنحرف المهدد لكيانه وأمنه ويضبطه بالضوابط التي ألفها الناس واعتادوا عليها . فلا يأتى ذلك القانون وكأنه تسلط على شعب يعاقب للعقاب . هذا ما يفرض توافق الشعب مع ذلك القانون بأن يقبله كاداة معبرة عن إرادته في ضبط السلوك الجانح الخارج على نظم مجتمعه وحياته(*) .

القضاء العادل لايكفي لكي يكون فاعلاً إن لم يكن هناك توافق وتفهم لطبيعة هذا القضاء من قبل الناس . لابد من قبول القضاء كوسيلة واقية من الانحراف والظلم . وهذا التفهم لايمكن أن يتحقق إلا من خلال عمليات تنشئة وتوعية متكاملة من المؤسسات الاجتماعية والتربوية في المجتمع ، تؤصل في اذهان الناس قيمة واهية القضاء في المجتمع لاشاعة الأمن والاستقرار ونصرة المظلوم .

٣ - توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية الصالحة :

من الآليات ذات الفاعلية في تطبيق الأمن الاجتماعي ، هي المؤسسات العقابية والإصلاحية في المجتمع . حيث يعد عملها استكمال لأعمال الجهاز القضائي . أنها

(*) مرجع سابق : ص ١١٠ .

الجهاز الفاعل في انجاح ما يقره القضاء من تدابير لصالح الفرد والمجتمع . يقول المثل الشعبي العام «من أمن العقاب أساء التصرف» واساءة التصرف هنا تعني غياب الأمن . وإذا كانت أساليب تنفيذ القانون من خلال هذه المؤسسات العقابية والإصلاحية تتفاوت في نوعيتها وفي غاياتها وأهدافها وفلسفاتها حيث تتراوح بين العقاب البدني وبين المعالجات الطبية والنفسية الحديثة ، إلا أن الهدف العام هو إشاعة الأمن والاستقرار في المجتمع .

إن اختلاف الزمان والمكان رافقه اختلاف واضح في تطور هذه المؤسسات العقابية والإصلاحية في المجتمع . كما إن اجراءات التصدي للجريمة ومعاملة المذنبين اختلفت باختلاف الزمان والمكان . وقد أعطانا الانثروبولوجيون تصورا متكاملاً عن تطور الجريمة وطرق التصدي لها في الدراسات التي اجروها على المجتمعات البدائية والتقليدية . يقول هؤلاء العلماء إن هذه المجتمعات البدائية ينعدم فيها وجود القانون المكتوب وتغيب فيه أية صبغة قانونية تنظم العلاقات الاجتماعية بين أفراده وجماعاته . فهي مجتمعات تعتمد على قواعد العرف العامة والتقاليد المتوارثة التي تشكل في مجموعها الأساس العام لكافة المعايير والقواعد التنظيمية الضابطة لسلوك الأفراد والجماعات . والجريمة لاتشكل فعلاً ضاراً بأحد أفراد المجتمع فحسب ، بل هي إثم وذنب وعدوان على القوى الغيبية التي تهيمن على حياة المجتمع البدائي . فالفعل الإجرامي يستثير غضب مثل هذه القوى الروحية التي ترسل بدورها نقمتها بشكل مرضي أو وباء يصيب جميع أفراد المجتمع ، ولذلك يسارع المجتمع إلى التخلص من المجرم . إن الخوف من العقوبات الغيبية التي ترسلها القوي الخفية تعد من أقوى عوامل الضبط الاجتماعي

في المجتمعات وإشاعة الاستقرار .

أما العقوبة فهي لاتختلف كثيراً عن الجريمة فهي ذات صفة غيبية لأنها صادرة عن قوى روحية غير منظورة تتحكم في مصير المجتمع وتطارد مرتكب الجريمة حتى تنزل فيه العقاب المناسب . وقد مارست هذه المجتمعات نوعين من العقوبات إحداهما عقوبات مادية ملموسة تلحق بالمجرم ذاته وهي تتراوح بين التوبيخ والمقاطعة والنفي واحياناً الاعدام ، والنوع الآخر من العقوبات ذات صفة روحية غيبية هدفها التخلص من الجاني ترضية للالهة والقوى الغيبية والتضحية بالفاعل طلباً لمغفرة هذه القوى(*) .

تطورت أشكال الجريمة في ضوء تطور المجتمعات البشرية وتطور معها أشكال العقاب والمؤسسات العقابية والإصلاحية القائمة على تنفيذ هذا العقاب . ولعل ما جاء به الإسلام يعد من أفضل أشكال العقاب للجريمة ، فقد حذر الإسلام المجرمين بتوقيع نوعين من العقوبات إحداهما عقوبات آخروية قوامها الترهيب بغضب الله وعذاب الآخرة وذلك في كل ما يتصل بالرذائل المتعلقة بالجانب الأخلاقي والتي لاتصل إلى مرتبة السلوك الإجرامي ، وقد أوضح الإسلام طبيعة الجزاء الأخروي المترتب على المسؤولية الأخلاقية حيث يكون كل عمل من أعمال الإنسان محسوباً عليه في الدنيا والآخرة ومفر من عاقبته وجزاءه . أما النوع الآخر من العقوبات فهي العقوبات الدنيوية التي تطبق بحق أولئك الذين لاترهبهم مسؤولية الجزاء الآخروي وذلك عن الأفعال التي تسبب الخوف والقلق لدى الناس والتي يترتب على ارتكابها

(*) أحمد أبو زيد «العقوبة في القانون البدائي : المجلة الجنائية القومية العدد الثالث المجلد العاشر نوفمبر ١٩٦٣ .

أو الامتناع عنها ضرر بالمجتمع الإسلامي أو بعقيدته أو العقوبات الدنيوية بين الحدود والقصاص والدية وذلك وفقاً لجسامة الفعل وخطورته على المجتمع وأمنه واستقراره .

من الواضح إن هدف كافة المجتمعات البشرية على اختلاف تنظيماتها الاجتماعية هو ضبط سلوك الأفراد بأساليب وممارسات معينة قد تحكمها بعض الأعراف والتقاليد غير المكتوبة ، كما هو الحال في المجتمعات البدائية ، أو تخضع لقوانين وتشريعات مكتوبة كما هو الحال في المجتمعات المعاصرة ، حيث تتطورت المؤسسات الإصلاحية والعقابية . والمؤسسات العقابية ليست بالضرورة السجن بل قد تعني كل أنواع العقوبات التي تنال من حريته أو سمعته أو ماله أو في مزاولة عمله أو اخضاعه لدورات تهذيبية أو تربوية أو توجيهيه . أما المؤسسات الإصلاحية فيعني بها بشكل عام السجون أو دور الإصلاح . فهي توفر للمحكوم عليه إعادة تأهيل مهني واجتماعي فتساهم وبصورة غير مباشرة في توفير الأمن الاجتماعي فتحميه من غضب المجتمع ، وتحول دون تكرار المذنب لذنوبه بما تزوده من وسائل وإمكانيات تبعده عن عمل الشر .

بينا في ما تقدم الأسس التي يقوم عليها الأمن الاجتماعي والآليات أو الأجهزة التي تقوم على تحقيقه . ويظهر جليا أن هذه الأسس والأجهزة تشمل القواعد التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية المنتظمة ضمن قوانين وأنظمة وشرائع تنظيم مختلف نواحي الوجود والنشاط الإنساني وعلاقة أفراد المجتمع ببعضهم البعض . وبديهي القول أن تأمين الأمن الاجتماعي يستوجب العمل على دعم كل هذه المقومات

والأسس الطبيعية التي يقوم عليها ولايمكن التركيز على أحداها بدون الأخرى وإلا أختل التوازن القائم بين مختلف وحداتها(*) .

(*) مرجع سابق .

د. عبدالمجيد خريبط

العالم الذي نعيش فيه متغير جداً وفي رأيي لايوجد مجتمع في العالم فاضل يخلون الجرائم .

وكما أن هناك جريمة في هذا المجتمع أو ذاك هناك أيضاً عقوبات يجرى العمل من خلالها في محاولة للحد من الجرائم وبالنسبة للمجتمع الكويتي فأقول إن الجريمة فيه خضعت لثلاثه متغيرات هي :

- **المتغير الأول :**

فمن وقت قريب كانت الجريمة عندنا تقليديه لاتتعدى أن تكون نتاج رغبه شخصيه أورد فعل معين يقوم به هذا الشخص أو ذاك كالضرب أو السرقة أو هتك العرض . . . الخ وكانت تلك الجرائم تخضع للعقوبات وفقاً لنصوص قانونية يحكم فيها قاضي مدني أو جنائي .

لكن حال هذه الجرائم لم تبق على ما هو عليه حيث أصبح هناك ما يعرف بالجرائم عبر الانترنت أو البلوتوز وجرائم أخرى من نوع أخر كالقتل والذبح وتصوير مشاهده وبثه عبر الفضائيات وشاشات التلفاز بعد إن كان هذا القتل يجري في السابق في الخفاء وفاعله يحاول التخفي وعدم ترك أي أثر لفعلته .

وفيما عدا ذلك أصبح هناك ما يعرف بالجرائم الاقتصادية وتبيض الأموال وتهريب المخدرات والتي يستخدم فيها التقنيات الحديثة كالحاسب الآلي والسيارات والطيارات وغيرهما .

هذا بالإضافة إلى جرائم التزوير الحاصل في جوازات السفر والاوراق الرسمية التي لم تعد كما كان عليه الحال حين كان المزور يكتفي بخلع صوره حامل جواز سفر ما واستبدالها بصورة أخرى بل أصبح لهذه الطريقة وسائل أخرى يقوم بها البعض ولايمكن كشفها بسهولة أو بالعين المجرده .

- **المتغير الثاني :**

وهو الذي حدث في سلك الشرطة بعد إن كان الشخص الذي يرغب بالالتحاق بسلك الشرطة يفترض به أن يكون من الكبار حتى يحسن الحكم على الآخرين ويعالج أي من المشاكل التي قد تعترضه لكن حالياً أصبح من أهم شروط هذا الالتحاق أن يكون الشخص صغير السن وقادر على اجتياز الدورات التدريبية المتخصصة في البرامج الاكاديمية والتي مدتها تقريباً ثلاث أو أربع سنوات يتخرج بعدها الشخص للعمل إما في مجال شرطة رعاية الأحداث أو شرطة مكافحة التزوير والمخدرات أي بمعنى أصبح هناك شرطة متخصصة وفي مجالات عدة كتخصص في مجال القتل وشرطة المسطحات المائية كما هو الحال في مصر وشرطة الآثار كما هو موجود في سوريا والأدلة الجنائية التي كانت تعتمد عليها لكشف الجريمة هي الأخرى تطورت وأصبح حائر ما يعرف بالجينات المركبة وعدد أخر من الطرق والأساليب التي كانت حتى وقت قريب بمثابة الحلم أصبحت اليوم حقيقة اليوم حقيقه والبدل القضائي الذي كان يتولى التحقيق في كل القضايا لم يعد هو الآخر على ما هو عليه بل تطور وأصبح هناك تحقيق من نوع آخر يتبع الادعاء العام في وزارة الداخلية وهذا على سبيل المثال تحقيق في جرائم الجنح فيما تلحق جرائم

الجنايات بالتحقيق في النيابة العامة . وغير ذلك أصبح لدينا محاكم عده وعلى درجات مثال محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التمييز والاستئناف ومحاكم تجارية ومدنية وأحوال شخصية وجنائيه وإدارية .

وما يتكشف لنا من واقع البيانات الاحصائية لعدد الجرائم والمخالفات في الكويت يتضح لنا مدى تأثر وتطور أنواع الجرائم فعلى سبيل المثال لا الحصر المخالفات المرورية لعام ٢٠٠٠ قدرت بـ ٣٢١ ألف مخالفة وفي عام ٢٠٠١ بلغت ٣٥١ ألف مخالفة وعام ٢٠٠٢ سجل ٥١٥ ألف مخالفة وعام ٢٠٠٣ كان العدد الإجمالي للمخالفات ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف و٦٤ ثلاثمائة وسبعة وتسعون مخالفة أي قرابة نصف مليون مخالفة . ولذلك إذا ما سمعنا بأن عدد الوفيات قد أرتفع في يوم من الأيام من ٣٠٠ إلى ٣٠٠٠ حاله لايجب علينا الاستغراب أو التعجب قياساً بحجم وتعداد تلك المخالفات السابق ذكرها وكذلك بالنسبة لحال الاحصائيات المتعلقة بالمخدرات فبعد أن كان في عام ١٩٩٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمه من سكان المجتمع الكويتي ٥٢ جريمة وصل عدد الجرائم عام ٢٠٠٣ إلى ١١٦٦ جريمة ، وهذا يعود في رأي بالنسبه لقضايا المخدرات إلى مدى تأثر وقرب مجتمعنا من مناطق الإنتاج الرئيسيه للمخدرات في العالم .

ولذلك أقول في ختام حديثي أن الأحكام القضائية الصادره حول مختلف القضايا والتي يتم عرضها على القضاء العادل هي أحكام رادعه ومتكافئه إنما هناك أمور أخرى تدخل ضمن هذه الأحكام وتزيد من خطورة الأمر ومن انتشار الأمراض ومن هذه الأمور التكدس الحاصل في السجون وغيره والذي يزيد من الضغط الاجتماعي ولولا المكرمه الأميرية بالعفو والذي يخفف من حده هذا الضغط .

تعقيبات وتساؤلات

● خالد عبدالعزيز الشلفان :

أعتقد أنه إذا ما أردنا النظر إلى ما لدينا من مشاكل وما هي المعالجات المقدمه إزاء مجملها فهنا يجب أن أحمل جزءاً من المسؤولية إلى المجلس الوطني للثقافة لأنه قياساً إلى ما كان عليه الوضع في الستينات فقد كان هناك نوع من الثورة الثقافية التي عملت على الارتقاء بأفراد مجتمعنا لكن الآن هذا الشيء أو الدور قد ضعف نوعاً ما عما كان عليه .

● عبدالله غلوم :

نتفق في أن التطور يتطلب المزيد من التغيير في طبيعة الأشياء والأحكام والمعايير التي تمكنا من الحكم على المجتمع .

ولذلك نجد بأن التطور الذي طالب المجال القانوني ليحكم مختلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قد تطورت وزاد عددها فبعد أن كان لدينا قانونين أو ثلاث قوانين أصبح لدينا اليوم أكثر من ٤٠٠ قانون وباعتقادي إن وجود هذه القوانين أمر طبيعي لأن هذا يأتي كضريبه لتقدم المجتمع ولا يوجد حل خلاف .

لكن أن يكون بعد كل هذه التطور وهذا الاجتهاد من القوانين طلاب في المرحلة الجامعية لايدركون شيئاً عن معنى الانتماء للوطن ومعنى المواطنة فهذه باعتقادي هي الكارثة الحقيقة والسؤال هنا هل مجتمع الرفاه الذي نتحدث عنه هو

الذي خلق لنا هذا الجيل أو إرهابين لديهم القناعه التامه بأن الانتماء إلى الخلية والتنظيم السياسي والحزبي الذي هم فيه أعظم من الانتماء إلى الوطن أم ماذا؟ !

أضف إلى هذا وذاك أنه وأما ما يطرح حول الشرق الاوسط الكبير أو الصغير فالشباب يتفاعلوا معها بدرجة كبيرة خاصة وأن هناك إرهابين يحاولوا من خلال هذا الطرح الموجود أن يكون لهم موقع على هذه الخريطة الشرق أوسطية فيما غيرهم لاهين في أمور أخرى .

وهذا ما يدفعني للقول بأن هناك عدم تجانس حقيقي في الفكر داخل المجتمع وهو ما يستوجب بأن تكون هناك حملات للتوعيه نحدد من يقوم بها هل المؤسسات الحكومية أم مؤسسات المجتمع المدني ومن الأجدر والاكفأ للقيام بمثل هذه المهمة يتم الاستجابه لها وتحقق الفاعليه والنجاح المطلوب .

● د. عبدالرؤوف الجرداوي :

الواقع إن الانتماء والولاء للوطن وأفراد مجتمعه قضيه في غاية الأهمية ولها علاقة مباشرة بقضايا التنمية والتقدم وإذا ما أردنا تحقيق هذا التقدم هنا علينا تأصيل هذا الانتماء بالفعل لا بالقول .

أي بمعنى أن صاحب العمل الذي يستقبل عدداً من العمالة الوافدة ويتركها في الشارع لقاء مبالغ مالية معينة ويعمل على تعطيل قانون دعم العمالة الوطنية من خلال أشكال وأساليب معينة من التحايل على ما هو معمول به من قوانيين وكذلك الموظف غير الملتزم بالدوام أو الذي لايرغب بالعمل أثناء ساعات الدوام المحدده له

للعمل فهذا وغيره ليست له علاقة بشيء اسمه انتماء لوطني ومجتمع نرغب في أن يكون له موقع من التطور والتقدم .

● ماجد مطلق العدوان :

بداية أتوجه بسؤالي إلى د . الحداد حتى إذا كان الانتماء أو المواطنه هو اتجاه حكومي سياسي أم ماذا لأنني حقيقه تفاجأت أثناء الانتخابات بتعدد الجنسيه وأن هناك أصدقاء لي وهم كويتيون لايحق لهم الانتخاب .

● ناصر محمد المصري :

أشارك الأخ د . الجرداوي بالشيء الذي تناول قوله عن الانتماء للوطن وحق المواطنة وضرورة أن يشعر المواطن بأن له حق في وطنه ومثله مثل أي فرد آخر لايوجد بينه وبينه أي تفرقه لا على أساس الجنس أو الطائفة أو القبلية أو الحزب لكن هذا الحال حقيقه غير موجود عندنا في الكويت أو وجوده ليس بهذه الصوره الوردية التي نتمنى وجودها .

ردود د. الحداد :

حول ما تناول قوله الأخ خالد الشلفان بشأن الوضع الثقافي وأهمية الكتاب . والقراءة أقول أن هذا الشيء صحيح فقد تغير الحال كما كان عليه الوضع في السابق .

فحتى على مستوى أساتذة الجامعة وأنا واحد منهم فقد تغير لديهم الوضع والاهتمام فبعد أن كانوا يجلسون لساعات طوال يطالعوا هذا الكتاب أو ذاك نجدهم

اليوم يجلسوا لساعات طوال أمام جهاز الكمبيوتر دون الالتفات إلى أهمية مايجب الاطلاع عليه داخل أي من الكتب التي تعمل على زيادة ادراكنا ومواهبنا واهتماماتنا وثقافتنا .

وغير ذلك مما بدأنا نتلمسه في تحول معارض الكتاب إلى أن تكون ظاهرة تجارية أكثر منها ثقافية أو فكرية ، ولذلك من هذا الواقع أقول أن الغلط هو بالاساس فينا وليس بالمجلس الوطني الثقافي وحول ما ذكره الأخ عبدالله غلوم أقول أنه يجب علينا أن نقر بوجود التغيير في المجتمع وبنهجنا وحياتنا وفي إن هناك أشياء نحبها وأشياء أخرى نكرها وعملية عدم الموافقة على تغيير الانماط التي لانحبها والتمسك بالاشياء التي نحبها والدفاع عنها في مجالات العلم والمعرفة والثقافة فهذه قد تكون ممكنه من حيث أبطاء هذا التغيي وليس الغائه والمسؤوليين للقيام بهذه المهمه أعتقد بأنها جماعيه تبدأ بالفرد وفيما إذا كان يرغب بالتغيير أم لا أو بتطوير ثقافته وأهتماماته ليكون عنصر فاعل في المجتمع وعلى مستوى ثقافي وفكري متميز وعالي .

وبشأن ما تناول قوله د . عبدالرؤوف الجرداوي حول عملية الربط ما بين الولاء والانتماء الوطني ومشكله التنمية فأنا اتفق معه ١٠٠٪ لأن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية لتحقيق التنمية هو الإجراء الصحيح .

وهنا لابد حقيقه من أن نكون مهيئين لهذا الاستثمار للعنصر البشري بحيث نجعل من الإنسان طاقه من العطاء وهذا في رأي لايكون بغير توفير الحقوق والحاجيات الأساسية والاجتماعية والاقتصادية لعموم المواطنين ومن دون تميز أو

تفرقه بينهما حتى لايشعر أي منهما بالاغتراب وسط مجتمعه الذي يعيش في كنفه .

ردود: د. عبدالمجيد خريبط:

ما جاء في مداخلة الاستاذ خالد الشلفان أعتبره بمثابة الكنز لأنه بالفعل المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب بحاجة لأن يكون له دور فاعل في قضية توعية الأسرة الكويتية وحل الكثير من المشاكل الاجتماعية التي نعاني منها ، كما هو مهم أن يكون المجلس بمثابة أداة ضبط اجتماعي بدل القوانين .

أما فيما يتعلق بما تناول طرح الأخ عبدالله غلوم حول وضع الجيل الحالي والذي أسميه الجيل الرابع فقد سبق وإن وضعت مجموعة من المواجهات التشريعية والاجتماعية والتربوية والاعلامية في الاستراتيجية التي قمت بإعدادها والتي سأقدم نسخه إلى الرابطة لأنه حقيقة وكما جاء بقول الأخ عبدالله نحن بأمس الحاجة لأن نُوعي أفراد مجتمعنا وأن يكون لدينا استراتيجية أمنيه نلتزم بتطبيقها لأن الوضع المحلي والاقليمي والدولي تغير كما أن مواجهة احداث الإرهاب هي الأخرى تغيرت وعلينا أن ندرك هذا الشيء وأن نتفاعل مع هذه المتغيرات والأحداث ليتسنى لنا الصمود والمواجهة لأن نبقى على ما نحن عليه من تراجع نحو الخلف فيما العالم الآخر يتقدم علينا بكل شيء وحول الجزئية التي تفضل بذكرها د . عبدالرؤوف والمتعلقة بقضية المواطنة وفي أن الشخص الذي لايلتزم بعمله الوظيفي فهو إنسان لايوجد عنده انتماء وطني فهذا الشيء أنا لا أتفق معه لأن مثل هذه الحالات هناك قوانين وإجراءات يعاقب مثل هذا المخالف ولاتمت مثل هذه الوضعيات أو المخالفات لما يمكن تسميته بالمواطنه لأن قضية الانتماء الوطني هي قضية مجتمعيه .

أما ما جاء ذكره في مداخله د . ناصر المصري حول القضايا العمالية التي تزخر بها المحاكم والممارسات الخاطئة فهي صحيحة وأنا أتفق معه في كل ما تفضل بذكره وقوله .

المحاضرة الثالثة

العولمة والمحافظة : تعايش أم تنافر

- رئيس الجلسة : الدكتور فهد عبدالرحمن الناصر.

- المتحدث : الدكتور علي زيد الزعبي.

العولمة والمحافظة: تعايش أم تنافر؟

قال د. علي الزعبي في مقدمة ورقته في المحاضرة الثالثة من فعاليات الموسم أن هذه الورقة تحاول الكشف عن ماهية كل من ظاهرتي العولمة والمحافظة، ودور كل منهما في تشكيل وتحديد توجهات الثقافات الإنسانية المعاصرة، وهو الدور الذي من شأنه أن يحقق التعايش أو التنافر فيما بينهما، أو - وكما يحدث في كثير من الأحيان - تحقيق التعايش في أحيان والتنافر في أحيان أخرى. وقبل الخوض في هذا الموضوع، علينا أن نفهم أن العلاقة فيما بين «العولمة» و«المحافظة» لاتشير مطلقا إلى علاقة فيما بين «الحركة» و«الثبات»، لأن العولمة قد تكون حركة في حين وثبات في حين آخر، وهذا ينطبق أيضاً على مفهوم وفكرة المحافظة. إن العولمة حركة تهدف إلى تثبيت مقاصد معينة، كما أن المحافظة هي عبارة عن ثبات يهدف إلى التأكيد على مقاصده الخاصة من خلال الحركة. إذا نحن أمام ظاهرتان متناقضتان أيديولوجيا ومتداخلتان عمليا، إذ أن كل منهما يستخدم الآخر لتثبيت أفكاره وآرائه ولتحقيق أهدافه الخاصة. وفي ظل هذا التناقض والتداخل يكون التعايش أمراً مسموحاً به في بعض الأحيان، والتنافر مسألة مسلم بها في الأحيان الأخرى. ومما جاء في التفاصيل التي تضمنتها الورقة هو الحديث عن الأمور التالي نصها:

العولمة: المفهوم والتعريف

يشير مصطلح العولمة globalization إلى «زيادة قوة الروابط العالمية التي تجمع بين أجزاء العالم المختلفة، مما يوحي ذلك بوجود عالم ملئ بالنماذج والاتصال والتفاعل المتلاحق» في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

والبيئة والتكنولوجية والعلمية . فالعولمة توحي ، بصورة أو بأخرى ، بالتفاعل القوي المباشر والفوري ، وبالعلاقات المتداخلة ، حيث تجتاز القيم الثقافية والمباديء السياسية ورؤوس الأموال الحدود بدون جهد يذكر . وقد حدث كل ذلك بفضل الاختراعات التكنولوجية في القرن العشرين ، خاصة في مجالات الاتصالات والمواصلات ووسائل النقل ، والتي جعلت من السهل للناس والأشياء أن تنتقل وبسرعة كبيرة من مكان لآخر .

إلا أن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن العولمة «تنطوي على تضمينات أكثر عمقاً» . إن العولمة لاتعني فقط ذلك التواصل الشديد والمتزايد للعلاقات العالمية والمتداخلة سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو البيئة . إنها - أيضاً - توحي بإعادة التنظيم الجوهري لمفهومي المكان والزمان fundamental reordering of time and space . ولعلنا نذكر في هذا المقام كل من «ديفيد هارفي» و«انتوني جيدينز» اللذان يعتبران من أفضل من تناولوا علاقة العولمة بفكرة تنظيم المكان والزمان .

يرى ديفيد هارفي أن ظاهرة العولمة تشكل دليلاً قاطعاً على «التغير في الخبرة الزمانية والمكانية» the changing experience of time and space ، وبلور هذا التغير فيما أسماه بـ «إنضغاط المكان والزمن» time-space compression ، والذي يشير إلى طرية تقليص حجم الكرة الأرضية نتيجة للسرعة speed up التي تتم بها العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، مما أدى إلى أن كلا من المسافات والأوقات لم تعد تشكل قيوداً كبيرة على النشاط الإنساني . وبعبارة أخرى ، تشير العولمة إلى أن الضغوط التي نتجت عن المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية قد أدت إلى استمرار انهيار الحدود المكانية والزمانية «مما أدى إلى إعادة

تنظيم الوقت بطريقة تتغلب على الحدود المكانية» . على سبيل المثال ، قد تكون موجوداً في الكويت وتشارك في مؤتمر في نيويورك في نفس الوقت الذي يحدث فيه هذا المؤتمر .

أما انتوني جيدينز فيرى - مثل هارفي - أن العولمة تؤدي إلى إعادة تنظيم عميقة لمفهومي المكان والزمان في الحياة الاجتماعية والثقافية . ولكن ، وعلى العكس من هارفي الذي ركز على «السرعة» العامة لمسار أحداث العمليات الاقتصادية والاجتماعية ، اهتم جيدينز أكثر «بامتداد وتأثير الحياة الاجتماعية عبر المكان والزمن» the stretching of social life across time and space . ويلخص جيدينز هذا الاهتمام في مفهوم «الأبعاد المكانية والزمانية» الذي يشير إلى «الظروف التي يتم فيها تنظيم وإعداد للمكان والزمن بشكل يسمح بالاتصال بين الحاضر والغائب» . ويقصد جيدينز بذلك عملية «التفاعل عن بعد» والتي تتم من خلال أنظمة الاتصالات والمواصلات التي تمكن الأفراد من الاتصال عبر الزمن والمكان . وتعتبر هذه التفاعلات أمراً جديداً على المجتمعات الإنسانية التي اعتادت ولقرون طويلة على عملية «التفاعل وجها لوجه» . من هذا المنطلق ، يجادل جيدينز على أن الحياة المعاصرة توسع الإطار المكاني للحياة الاجتماعية ولا تجعلها مقيدة في المحلية ، مما ينتج عنه خلق لعلاقات مع الغائبين الذين يبتعدون عنا من الناحية المكانية : «وبهذا ترتفع العلاقات الاجتماعية عن مجرد مستوى التفاعل المحلي ويعاد ترتيبها عبر مساحات شاسعة من الوقت والمكان» .

المحافظة: المفهوم والتعريف

من الناحية النظرية ، يشير مفهوم المحافظة conservatism إلى تلك التوجهات السياسية والفلسفية التي تدعو إلى التمسك بـ والمحافظة على المؤسسات الاجتماعية التقليدية وما يرتبط بها من قيم وعادات وتقاليد ومعتقدات وطقوس . كما تمثل «المحافظة» حالة رفض تام لأي تغيرات اجتماعية أو ثقافية قد تطرأ على المجتمع حتى وإن كانت موضوعية وهادفة .

أما من الناحية العملية ، فإن المحافظة ، وإن كانت تعكس استراتيجية هدفها خلق حالة من التميز لهوية ثقافية معينة ضد الهويات الأخرى ، دائماً ما تقوم على «تحليلات براغماتية لتكون أكثر مواءمة مع الواقع المعاصر ، وهذا ما يجعلها عرضة للتعديل والتغيير المستمر» . إن تاريخ وتراث الفكر المحافظ دائماً ما يعكس مواضيع غير ثابتة . إن المحافظة ليست ، وكما يعتقد الكثيرون ، تعبير صرف ومطلق عن الماضي المقدس ، بكافة أشيائه وأفكاره وطقوسه ومعتقداته . إنها ، وبكل وضوح ، ردة فعل على النظام المعاصر ، وذلك بقصد السيطرة عليه وامتلاكه ملكية تامة ! ومايدعم هذا الرأي هو أن جميع استراتيجيات الحركات «المحافظة» صممت ليس للماضي ، وإنما للمستقبل ، والمستقبل فقط !! .

العولمة والمحافظة: تعايش وتنافر!؟!

بعد عدة دراسات مستفيضة حول علاقة العولمة بالثقافة والمجتمع ، يمكنني القول في أن «طبيعة فهمنا» لظاهرة العولمة هي التي تحدد في غالب الأحيان فرضيات التعايش أو التنافر مع هذه الظاهرة . ففي إحدى تلك الدراسات ، جمعت

أكثر من أربعين بحثا عن العولمة ، يقدم كل مجموعة منها وجهة نظر مغايرة أو متناقضة عن البقية . هناك الاحتفاليون الذين يقرون بضرورة العولمة وأهميتها لتطور الحرية والعدالة والديمقراطية ، وهناك العصابيون الذين يرون في العولمة خطراً قادماً يهدد الإنسان والمجتمع من خلال توسيع الفوارق الطبقية وإلغاء دولة الرفاهية ، وهناك التهكميون الذين يرون أن الظاهرة ليست إلا نكتة اقتصادية عابرة من المستحيل أن تتحقق على أرض الواقع ، وهناك المحايدون الذين يرون ضرورة منح الظاهرة فرصة التطور لنرى ما ستؤول إليه ومن ثم نقرر ما إذا أن نكون معها أو ضدها .

وبزعمي الخاص أنه لايمكن فصل العولمة والمحافظةعن بعضهما البعض فصلاً تاماً . إن العولمة والمحافظة يتعايشان في أحيان ، ويتنافران في أحيان أخرى . وإذا كان التنافر يعكس في غالبه أبعاداً أيديولوجية بحته ، فإن التعايش يمثل في معظمه سلوكيات عملية وواقعية .

على المستوى الأيديولوجي ، يجادل كثير من المحافظين في ادبياتهم المتعددة وخطبهم الجماهيرية على أن العولمة ، ومن خلال نشر القيم والعادات والسلوكيات الليبرالية ، تسعى إلى القضاء على التباينات والتمايزات الثقافية – الدينية وذلك بقصد خلق ثقافة وديانة عالمية واحدة تقوم مبادئها الاجتماعية والإيمانية على روح الاقتصاد الحر ، مما ينتج عنه إخضاع النظم الاجتماعية لمتطلبات وقوانين سوق العمل ، وتمجيد الجنس وانفلات المرأة تحت ستار التحرر والإباحية وتغير النظرة العالمية اتجاه الشواذ .

أما على المستوى العلمي ، فيلاحظ أن من يحاربون العولمة دائماً ما يستخدمون أدواتها لتحقيق أهدافهم المتعددة . إن معظم الحركات المحافظة تعتمد اعتماداً تاماً على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المعولمة لأنها تمنحهم استقلالية الموقع وتورية المكان ، كما أنها تمكنهم من خلق تحالفات داخلية وخارجية مما يؤدي ذلك إلى «توسيع جغرافيا» هذه الحركات المحافظة . ناهيك عن أن التقارير الاقتصادية لعام ٢٠٠٤ بينت أن معظم الحركات السياسية المحافظة تلعب دوراً نشطاً وفعال في الأعمال الاستثمارية المالية العابرة للقارات .

النقطة الأخرى التي يجب أن يتم التأكيد عليها هنا هو أن الانعزال والانغلاق في عصر العولمة لايمكن له أن يتحقق . فالمجتمعات الإنسانية تعيش الآن حالة من «التشبيك» العميق وعلى كافة المستويات . إن تكنولوجيا العولمة استطاعت أن تلغي الحدود والمسافات والأمكنة ، وما على الواعين سوى الاستفادة منها في تحقيق نجاحات متوازنة ومستقرة على الصعيدين المحلي والخارجي .

إن القول في ضرورة الانعزال والانكفاء قول ينافي الواقع لأن تطور الثقافة المحلية يقوم دائماً على عنصري «الإشباع» و«النضج» . لقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة على أن الثقافة المحلية دائماً ما تقوم باستيعاب الجديد من المعاني والأنماط الواردة من الخارج لأنها تشبع حاجات الأفراد والمجتمع . مع مرور الوقت تنضج العناصر الثقافية المستوردة ضمن الثقافة المحلية لتصبح جزءاً هاماً منها مما يجعل المحليون يغيرون من أساليب حياتهم لتتماشى مع هذه العناصر الجديدة التي ودون وعي بمصدرها ، يعتقد أنها محلية الصنع .

خاتمة:

تنتهي هذه الورقة إلى التأكيد على أن هناك مجالاً واسعاً لتعايش جميع الأفكار السياسية والفلسفية والاقتصادية والثقافية والدينية مع ظاهرة العولمة ، وأن التنافر فيما بين العولمة والأفكار المحافظة الأخرى (مهما كان مذهبها) يطفوا على السطح النظري - الأيديولوجي . من ناحية أخرى ، علينا كعرب وكمسلمين أن نغير من فهمنا وإدراكنا لظاهرة العولمة ، والتعامل معها بكل جدية وثقة ، والاستفادة منها في تحقيق مجتمعاً متوازناً من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية . إن العولمة أصبحت ظاهرة فعلية لايمكن ، وكما يقول جوزيف ستيغليتز ، «العدول عنها لأن هذا أمر مستحيل» . وإن كان لابد من مواجهة بعض المخاطر التي نتجت عن العولمة ، فإن علينا أن ندرك أن هذه المخاطر ليست بسبب العولمة وإنما بسبب الكيفية التي تدار بها العولمة .

تعقيبات وتساؤلات

● د. عبدالرسول الموسى :

بالنسبة للمسافة والجغرافيا التي تحدث عنها د . علي وفي إن التكنولوجيا والاتصالات قربت المسافة أقول إن الجغرافيا لم تمت لأنها تتعامل مع العلوم الأخرى وكل ما في هذه القصة التي أثيرت حول موضوع العولمة والتكنولوجيا تتعلق في كيفية ترجمتها إلى التكلفة المترتبه عليها وهنا تكمن المشكلة أي بالمسافات وبالتكاليف لا بالجغرافيا لأن هذه المسافات هي الأخرى لم تمت .

● خالد الشلفان :

ما يؤسفني حقاً هو أننا كعرب قليلاً ما نجد عندنا أناس يتحدثون عن موضوع العولمة في الوقت الذي نجد بأن هذا الشيء يكاد يكون محصوراً في الحديث عنه لدى الأجانب .

ولذلك أرى أنه من المناسب جداً لنا التفكير في قضية كيفية الاستفادة مما لدينا من أموال وعماله بإنشاء المصانع وغير ذلك التفكير في كيفية استغلال عالم الالكترونيات والانترنت في تقديم المعلومات البحثيه التي تبين مدى أهمية أن نكون أقوياء بفكرنا وعلمنا وجامعاتنا وفي قضية إقناع الآخرين بوجوب التعاون مابين ما يسمى بعالم الأقوياء والضعفاء على أساس إنساني وحضاري يحترم فيه آدمية الإنسان وحقوقه الحياتية والمعيشية وحقوق التعلم والاستفادة من آخر ما توصل إليه العلم من أشياء علمية وتكنولوجيه لأنه في ذلك نضيق مسافات الخلاف والصراع لصالح مجتمعاتنا والمجتمع الإنساني ككل .

● **عبدالله غلوم :**

مما لاشك به أن عالم العولمة قادمة شئنا أم أبينا ، والمشكلة التي يمكن أن تترتب على هذه القضية هي في إن هناك مجتمعات تخشى على ثوابتها من ناحية إلغاء هذه الثوابت وفيما إذا كان هذا الأمر سيترتب عليه بروز مشاكل أخرى تتعلق في كيفية إلغاء الحدود والانتماءات القومية العرفية أو الدينية لأن لكل شعب من الشعوب قوميته وديانته وجذوره التي يتغنى بها كما أن هناك شعوب أخرى ناهضه تحاول أن نوجد لها مكان على هذه الأرض وفي أن يكون لها دولة مستقلة على أساس قومي وعرفي في الوقت الذي يخالف فيه هذا الشيء المفهوم الذي تنادي به العولمة والذي على أساسه سيكون العالم كتلة وطن واحد .

وهنا نسأل إلى أي مدى تستطيع دول العالم الثالث والدول الصغيرة الناقصة الانسجام مع هذا المفهوم الجديد «العولمة» والصمود أمامه مثال ما هو حاصل اليوم في العراق حيث نجد بأن الاكراد يريدوا الانسلاخ عن أرض دولة العراق لتشكيل كيان مستقل به وعلى أساس قومي وبتشجيع أمريكي فكيف يمكن لنا فهم هذا الشيء وأمريكا هي التي تدعو إلى نشر وتعزيز مفهوم هذه العولمة التي نتحدث عنها .

● **خليل حيدر :**

العولمة في اعتقادي تطرح الكثير من المشاكل ففي الجانب الثقافي على سبيل المثال لايكفي أن تساير أو أن تتعايش مع العولمة بل في أن ندخل الكثير من التعديلات على مختلف ثقافات العالم بحيث توجد هذه الثقافة أو تلك ما هو قابل للاستمرار مع هذا العصر الجديد .

وهنا علينا أن نعرف جيداً بأن الكثير من قيمنا وأفكارنا والأشياء الموجوده عندنا من الثوابت وأعراف سوف نتعرض للكثير من الضغوطات لأن هذا الوضع الجديد الذي بات عليه العالم يفرض نفسه علينا بقوه وما أراه حول ما يطرح بشأن موضوع العولمة والمحافظة هو أن المحافظة ليست بالضرورة حاله تصادمية مع العولمة وإنما هذا التصادم يكون عندما توجد الروح الانعزالية التي تبالغ في قيمه جدار الدولة القومية وقدرها على الاستمرار بشكل انعزالي عن تجارب وثقافات الآخرين .

● د. غانم السلطان :

شخصياً لا أعتقد بأن العولمة ظاهرة جديدة على عالمنا لأن هناك الكثير من الدراسات البحثيه تؤكد بأن العولمة كان لها تواجد منذ بدايات الحضارات القديمة والسؤال إذا ما كانت العولمة تقوم بكسر الحدود وتتخطى الجغرافيا فمدى إمكانية معرفة فيما إذا كانت هذه حقيقة ظاهرة جديدة أم لها جذور قديمة؟

● د. دلال الزبن :

سبق وأن كان لي مشاركه في إحدى المؤتمرات التي عقدت في القاهرة والتي تم فيها مناقشة موضوع العولمة في الوطن العربي حيث قدمت فيه ورقة عن تكنولوجيا الإتصال وكنت حقيقة متحفظة جداً من ردة فعل الموجودين حول ما تناولت طرحه لأن معظم الحضور كانوا من كبار علماء الوطن العربي لكن في حقيقة الأمر الذي حصل هو أنني تلمست تجاوباً شديداً مع كل ما قدمته خاصة في الجزئية التي أشرت فيها إلى أن دول الخليج العربي كانت أكثر من باقي بلدان العالم العربي تقبلاً لمظاهر العولمة .

ردود : د. علي الزعبي :

حول ما جاء في مداخلة د . عبدالرسول بشأن الموت الجغرافي فأنا لم أقصد الموت الفعلي وإنما هناك جانب رمزي لهذه المسألة في إن المسافة لم تعد تشكل أي مشكلة للبشر وبمعنى آخر هو أنه بامكاننا على سبيل المثال ونحن في الكويت أن نتابع وقائع مؤتمر ما في اليابان .

أضف إلى ذلك حول هذه الجزئية فأنا أتفق مع ما تناولت ذكره في الأمور المتعلقة بأن المسافة هنا لابد وأن تكون مترجمه بالتكلفة أما بشأن ما ذكره الأخ خالد الشلفان فأود القول بأن أكثر الدول التي استفادت من العولمة ليست هي الدول المتقدمة بل الدول الأخرى الأقل تقدماً أي مثل سنغافوره وماليزيا ودبي ومصر فهذه الدول هي التي استافدت من العولمة حتى إن البعض منها حقق فوائد معينة أكثر مما هو تحقق لأمريكا .

أما بشأن قضية الخوف على الثوابت والهوية الثقافية والقومية فهناك رأيان الأول يقول بأن العولمة تفتت القومية ورأي آخر يقول بأن العولمة تعزز القومية وفيما يتعلق وحول تساؤل الأخ خليل حيدر وفيما إذا كانت العولمة قديمة بمفهوم عملية التوسع أي إلى أيام اسكندر المكدوني فأقول لا إن العولمة كظاهرة هي جديدة خاصة إذا ما أخذنا هنا بالتطور التكنولوجي الحديث المتمثل بالانترنت والستلايت فهذه فعلياً بدأت منذ عام ١٩٩٠ ولذلك نستطيع أن نحدد المرحلة الأولى للعولمة بأنها كانت من عام ٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ أما المرحلة الثانية فهي تمتد من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ .

وما هو متوقع خلال السنوات القادمة بأن ندخل بما يطلق على تسميته بالحياة الافتراضية التي بإمكاننا ارتداء جهاز معين ونتخيل أنفسنا وكأننا جالسين في جزيرة ما في بحر الكاريبي ونسبح ونشرب العصير مع أننا في حقيقة الأمر جالسين في الكويت .

ولذلك فمن المتوقع هو أننا قادمون على تغيرات كبرى في المستقبل ونحن لانزال حتى الآن غير مهيئين لها . وبإمكاننا كخطوة أولى أن نهيء أنفسنا في المجال الثقافي بحيث ندخل بعض من التعديلات على عناصر ثقافتنا ليتسنى لنا مسايرة العولمة .

المحاضرة الرابعة

الوحدة الوطنية في مواجهة الظواهر المستجدة

- رئيس الجلسة : الأستاذ عبدالله غلوم الصالح.

- المتحدثان : الأستاذ عبدالله النيباري.

أ. د. يعقوب حياتي.

الوحدة الوطنية في مواجهة الظواهر المستجدة

حاضر كل من النائب السابق عبدالله النيباري والأستاذ الدكتور يعقوب حياتي عن موضوع الوحدة الوطنية في مواجهة الظواهر المستجدة الذي هو عنوان المحاضرة الرابعة من فعاليات برنامج محاضرات الموسم الثقافي الثلاثون للرابطة والتي ترأس فعالياتها عبدالله غلوم الصالح . وكان النائب عبدالله النيباري قد استهل فعاليات المحاضرة بالإشارة إلى أنه كان بالإمكان الحديث عن المستجدات على الإقتصاد الوطني أو أسعار البورصة وآثارها الإقتصادية والاجتماعية أو عن مشروع الإصلاح السياسي الواقف على تخوم حدود البلاد العربية في إنتظار انفتاح باب أو نافذه ليدخل إلى الساحة بعد أن أخترق ساحات ومجتمعات آسيا وأوربا الشرقية إلا أن ما حدث في الجلسات الأخيرة من مجلس الأمة الكويتي يجعل من الصعب تجنب الوقوف أمامه والحديث فيه وفتح الحوار الجاد حوله .

فما حدث في تلك الجلستين قد كشف بصورة بشعة ومستهجنه إلى أي مدى انحدر العمل السياسي وتدهورت الحياة السياسية في الكويت وإلى أي مدى ابتعدت عما رسمه وثمناه الرواد واضعي الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ ، تلك الوثيقة الرائعة والمكسب الشعبي العظيم التي تعد ثمره مطالب أهل الكويت وكفاحهم منذ أوائل القرن؟

لقد قرأت صحيفة طلب طرح الثقة ، ومع كل الاحترام والتقدير للأشخاص الموقعين عليها وصدق نوايا بعضهم المشهود لهم بالمواقف النزيهة .

إلا أن تلك الوثيقة كعمل سياسي قرئت وفسرت بالاجماع على أنها تعبير عن احتجاج أو مطالب ذات صبغة طائفية أو قبلية لقد صرح بعض الأخوان الموقعين ومنهم السيد حسين القلاف بأن ذلك لم يكن الدافع ولا القصد ومع عدم الشك في صدق السيد إلا أن الطلب كعمل سياسي قريء وفسر من الرأي العام ومن المسؤولين ابتداء من سمو رئيس مجلس الوزراء إلى الكتل السياسية وإلى العناوين الرئيسية في الصحافة المحلية وتعليقاتها وكتاب الأعمدة وبالإضافة إلى كتاب طرح الثقة تحدثت الصحافة عن اجتماع مجموعة المقربين من الحكومة أو المحسوبين عليها وتوقيعهم على كتاب طلب طرح ثقة آخر تعبير عن احتجاجهم على القيادة السياسية لعدم تلبية طلباتهم بما فيه الكفاية ، إن استخدام الادوات البرلمانية والعمل البرلماني إلى وسيلة للمساءلة والابتزاز والحصول على المنافع هذه المواقف أدت إلى تعرية الوضع السياسي الكويتي وعلى الأخص في اطار السلطتين التشريعية والتنفيذية وبينت إلى مدى قطع الانحراف عن الدستور وعن الأهداف التي طالما نادينا بها والشعارات التي رفعناها والقيم الكويتية الأصلية التي طالما رددنا وتمسكنا بها وحرصنا عليها ثم جاءت جلسة مناقشة تقرير ديوان المحاسبة حول القضايا التي اثيرت في الاستجواب المقدم من النائبين أحمد المليفي وعلى الراشد لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة السيد محمد شرار .

وإذا بهذه الجلسة تحول الانحدار والتدهور في الممارسة البرلمانية إلى فضيحة بجلاجل يصعب سترها لقد جاء تقرير ديوان المحاسبة ليؤكد ما اثاره النائبان في استجوابهما وإن هناك ٢٣ مخالفة من بينها تعدي على أملاك الدولة وتزوير وتجاوزات على القانون ون هذه المخالفات كافيا لاستقالة الوزير تحملاً لمسؤولياته

السياسية . إلا إن تلك الجلسة انتهت باعلان الحكومة عن ثقتها بالوزير شرار والدعم باتخاذ الاجراءات الكفيلة بملاحقة المتجاوزين .

وهكذا انتهت الجلسة بدون توصيات بشأن ما حدده تقرير الديوان من مخالفات . بل اضفت على الفساد والتجاوزات والمخالفات صفة المشروعية حتى أصبح الفساد حق مكتسب للحكومة واتباعها يمارس دون محاسبة أو مساءلة وهو ما فتح الابواب لمزيد من الفساد ليأتي فيما بعد ذلك صدور تقارير الحكومة عن انتشار الفساد واستشرائه في أجهزة الدولة وبصفة خاصة بعد تصريح سمو رئيس مجلس الوزراء بأن الفساد في البلدية لاتحمله الجمال .

الآن ما هي مسماة الحالة التي نمر بها أو نعيشها كيف وصلنا إلى هذه الحال ومن أوصلنا إليها ففي رأيي إن الوضع الراهن الذي وصلنا إليه يمكن توصيفة بأن مغاردة الدستور والخروج من اطاره واجه في محتواه والعود أو النكوص إلى مرحلة ما قبل الدستور ومعالمها هي كالتالي :

- الانفراد بالقرار : إذ لم يعد بعد صيغ القرار عملية مؤسِّسيّه فمجلس الوزراء عبارة عن لجنة كبار الموظفين مهامه التنفيذ دون اعتراض ودون التدخل في رسم السياسة أو المشاركة في صنع القرارات .
- ضعف مجلس الوزراء وعدم الانسجام بين أعضائه بل الصراع بينهم الذي وصل إلى درجة الطعن في الظهر ، كما حصل في استجواب الجارالله ومن قبلة يوسف الإبراهيم .
- انتشار الفساد والرشوة .

- ترهل الجهاز الإداري وتفش التسيب وتدنى كفاءته وأدائه .
- انحدار مستوى التعليم .
- التكالب على المصالح والاستحواذ على أراضي الدولة وتواطؤ الحكومة في التفريط بأملاك الدولة .
- تباطؤ النمو الاقتصادي الذي غطاه أو ستره ارتفاع اسعار النفط وانتعاش سوق الأوراق المالية وكلا الامرين لعوامل خارجية إذا ما انحسرت انكشفت عيوب الوضع الاقتصادي .
- انتشار الجريمة .
- بروز ظاهرة الإرهاب والاخطر منها الإرهاب الفكري ثمرة الغلو والتعصب واختطاف الفكر الديني .

هذا ما يمكن لنا تلخيصه هو أننا على غير ما رسمه وتمناه واضعوا لدستور بتحول الكويت إلى دولة تديرها المؤسسات الدستورية ويحكمها القانون على مبادىء الحرية والعدل والمساواة .

إذا أصبحنا نعيش خارج اطار الدستور وفي دولة لا يحكمها قانون ولاتدار بالمؤسسات وفقاً للدستور . . .

لقد تم اجهاض مشروع بناء دولة القانون والمؤسسات وأصبحنا دولة يحكمها القرار الفردي وحسب هواه ورغباته ومزاجه .

والسؤال هنا كيف وصلنا إلى هذا الوضع؟ ومن أوصلنا؟ فالأسرة الحاكمة التي نُجِلهُّا ونحترمها وعدم حرصها على التمسك بأهداف الدستور وإدارة البلد

وفقاً لأحكامه إلى جانب محاولات تعديل الدستور فقد كانوا هم المسؤولين في الأسرة الحاكمة هو أن السيطرة على السلطة التشريعية - مجلس الأمة - وترويضه وعدم افساح المجال له بأن تتصرف أو يتصرف باستقلال فمن تحكم السلطة التنفيذية أو بالاحرى السلطة الحاكمة وهي أسرة ال الصباح الكرام .

ولضمان ذلك كان واجب الحاكم التدخل في عملية الانتخابات باعادة تقسيم الدوائر بتشجيع القبلية والطائفية ونفتح الابواب للواسطة ذلك الوباء الذي أدى إلى اعاقة تطور الجهاز الإداري وبقائه مخلخلاً محترقاً يعاني من أعراض الترهور والتسيب .

وأصبحت الواسطة هي جسر وصول المرشح إلى مقاعد مجلس الأمة وتحويل المجلس إلى مؤسسة لنواب الخدمات . وعبر عدد من الوسائل ، والتي منها :

- التمادي في الرشوة وشراء الأصوات في العملية الانتخابية بل وهنالك من يرى بأنها تمولها .
- السيطرة على الصحافة .
- السيطرة على الأندية والانشطة الرياضية لخلق الولاء لابناء الأسرة لخدمة الاغراض السياسية .

وتحقق للسلطة ما أرادت فجيء بمجلس طوعه ارادتها خاضع لقراراتها ، ولكن مع ذلك لم تنجو من الصداع الذي يسببه والمتحدث بأنه مجلس مروض خاضع لها وتم لها محاصرة العدد القليل المتمرد في المجلس ومع نجاح السلطة الحاكمة في ترويض السلطة التشريعية دفنت الكويتي وشعبها خسارة فادحة وهي واجبها في

المرحلة الدستورية ، ووصلت البلد إلى مازق ليس من السهل الخروج منه وتجاوزه ، لقد اسقطت السلطة بسوء ادائها وتصرفها مرحلة دستورية يقترب عمرها من نصف قرن وكان يمكن أن نشهد الكويت عبرها نهضة وازدهار وتلاحم وطني وتقدم اقتصادي واجتماعي .

كما كان ممكنا أن تكون لنا تجربة رائده تصبح نموذجا فاعلاً مؤثر تقتدي به المنطقة التي كانت تنظر إلى الكويت على أنها القدوة التي تجسد طموح أهل المنطقة .

«حياة سياسية نشطة ، وجو ثقافي وفني وفكري متطور» ولكن مع الأسف فرطنا في كل ذلك واصبحنا مجتمع الشكوى والضجر .

والآن ما العمل كيف الخروج من هذا المازق .

•الشيء الذي أراه هو :

أولاً - إصلاح بيت الحكم :

إذ لم يعد سرا أن الوضع في بيت الحكم أو مؤسسة السلطة أقل ما يقال فيه أنه وضع غير مريح ، وقد أصبح هذا الامر معروفا ومكشوفاً للكافطة واطرافه اصبحت تعبر عن صراعاتها وخلافاتها عبر وسائل الاعلام وهذا الخلاف والصراع داخل بيت الحكم لابد وأن ينعكس على إدارة شؤون البلد وبالتالي على المجتمع وافراده .

وإذا كان هناك من نصح بالتقدم لتجاوز الازمة في بيت الحكم فهو العودة إلى احتضان الدستور وبناء المرحلة من العهد الدستوري والقبول بالعيش في ظلال الدستور واحياء مشروع بناء الدولة العصرية التي يحكمها القانون .

ثانياً : تحديد ادوار ابناء الأسرة ووضع بروتوكول Code ofconduct لمواقعه في الإدارة والتجارة والمواقع السياسية . والقضاء على ظاهر استخدام النفوذ والاستحواذ على مراكز المسؤولين والتعدى على أراضي الدولة .

ثالثاً : اطلاق الحريات التي نص عليها الدستور التعبير ، التجمع تكوين الجمعيات والاحزاب .

رابعاً : اصدار قانون يطلق حرية الصحابة لها في ذلك حرية اصدار الصحف حتى لاتبقى الصحافة حكرا لأفراد قابلة للاحتواء والتحكم .

خامساً : اصدار قانون اشهار الاحزاب لايجوز أنه بعد أكثر من أربعين سنة نمارس العمل البرلماني والانتخابات بدون احزاب .

وقد يكون غياب الاحزاب أحد اسباب التمزق الاجتماعي إلى قبلي وطائفي .

سادساً : تعديل قانون الانتخابات باتجاه قانون يعزز الوحدة الوطنية ويساعد على ردم الفوارق والجدران الاجتماعية .

ويدفع إلى تطوير الحياة السياسية وذلك بتعديل تقسيم الدوائر الانتخابية باتجاه ضمان انتخابات نزيهه خالية من الرشوة والواسطة .

سابعاً : تعديل قانون الانتخاب لتمكين المرأة من ممارسة حقها في الانتخاب والترشيح .

ثامناً : وضع حد للواسطة والمحسوبية والتعسف باعتماد الكفاءة كمعيار في

تولي الوظائف العامة والترقي .

تاسعاً : تحقيق الاصلاح الاقتصادي والحد من الاحتكار وحل مشكلة فرص العمل .

نص حديث أ. د. يعقوب حياتي

إلى جانب ما تناول الحديث عنه عضو مجلس الأمة السابق عبدالله النيباري عن موضوع الوحده الوطنية في مواجهة الظواهر المستجده قال أ . د . يعقوب حياتي قبل كل شيء لابد وأن نسأل أهل الاختصاص هل جمع الظاهر هو ظواهر أم ظاهرات؟ وأياً كان فأنا أعتقد بأن كلمة ظواهر هي الأقرب وإن كان لي بهذا الأمر تمني بأن تبحث هذه المسألة لأن الظاهرة هي حالة تكاد تكون أكثر من حالة فردية لافته للنظر تترك أثار أما إيجابية أو سلبية وتلفت نظر الباحثين .

والوضع يكون ظاهرة في نظري الشخصي أما لشيوعها أو لشذوذها وخطورتها وقد تعتبر حالة واحدة ظاهرة بحد ذاتها ولعل الاستدلال على هذه المسألة بمن اعتدى على البراءة على الطفولة وقام بنحر ابنته فهذه واعتقد بأنها ظاهرة وإن تجسمت في شكل حالة واحدة لأنها غريبة جداً وكأسرة ومحبطة جداً للفرد وللجماعة .

فمن يريد أن يرصد أو يضع سجلاً للظواهر الاجتماعية اللافتة للنظر في الكويت يتوقف عند ظاهرة الإرهاب ظاهرة ترويع الآمنيين الأبرياء باستخدام العنف ثم ظاهرة التكفير وهي إخراج الغير من الملة وهذا السلاح العاجز وظاهرة الجهاد المنفرد وهو تشجيع الغير على الاعتداء على الغير بينما يبقى في مأمن هو وأولاده وأسرته فهو من أشد الكرماء في النضال بدماء الأخرين وهذه ظاهرة مع الأسف الشديد منفلته جداً في عالمنا الإسلامي ظاهرة الفساد بأنواعها وهي تخريب الذمم وشرائها بالوسائل غير المشروعة .

كظاهرة العمالة للأجنبي وتغليب الولاء الخارجي على الولاء الداخلي ثم ظاهرة كسر القوانيين والافتخار جهاراً نهاراً بكسر هذه القوانين .

ربما تتقاطع هذه الظواهر مع بعضها البعض وربما تندمج ببعضها البعض أو أن تكون هذه الظواهر أما مستنبته من داخل المجتمع الكويتي أو أن تكون مستجدة ومستوردة فهذه مسألة بحاجة إلى بحث .

أما الموضوع عن الوحدة الوطنية فهنا لابد من السؤال ما هي الوحدة الوطنية؟ !

فالوحدة الوطنية في حالتها الديناميكية أشار لها الأخ عبدالله النيباري وأنا أحاول أن ألقي عليها الضوء في حالتها الاستتاكيه - أو الكامنة أو حالتها الساكتة وهي إن الوحدة الوطنية في رأي الشخص هي فيض فائض من المشاعر الوجدانية الخيرة وباقة من الأحاسيس الراقية التي تقرن بالمواقف الوطنية الأصيلة التي غرسها المؤسسون الأجداد وتبناها الآباء وتوارثها الأبناء وتعاهد على حملها الأحفاد وفي أن يصيغوا - من هذه القيم - قيم الحب النبيلة المتبادلة فيما بينهم أساساً راسغاً وسوراً مرتفع البناء حول الوطن العزيز الذي يضمهم تحت ظلال المواطنة بعد نشر وإذاعة شواهد هذا الحب ومقاصد الخير واحترام خصوصية البعض والاشتراك في المسرات والملمات فيما بينهم والبعد ما أمكن عن كل مظاهر الشحناء والفرقة والبغضاء وذلك بالاعتزاز وبالقول والعمل بالانتماء إلى هذا الوطن الواحد تحت شعار كبير وهو أن الأصل جامع بالمواطنة هو حب الوطن الذي هو حصن للجميع الذين يربطهم بحبل الوحدة الوطنية باعتبارهم أخوة ومواطنين ومتحابين ومتابنين ومضحين بالنفس والنفيس والأنفس فيما بينهم بالسراء والضراء من أجل حماية

هذا الوطن من شرور الدهر وعاديات الزمن فهذه هي وجهة نظري في تعريف الوحدة الوطنية من الناحية النظرية وما هو غير ذلك أرى بأن الوحدة الوطنية تقوم على خصائص من بينها وأهمها :

١- الخصوصية الأولى : الوحدة الوطنية شعور حب فردي وجمعي في آن واحد نتيجة بالقول ويترجم بالعمل بين كل المواطنين داخل الوطن الواحد . لذلك أنا لا أدعي بأن الوحدة الوطنية حالة احتكارية للمجتمع الكويتي ربما تكون حالة إنسانية في كل المجتمعات الإنسانية .

٢ - الخصوصية الثانية : هذا الشعور بالحب الفردي والجمعي المتبادل بين المواطنين بالوقت الواحد مرسل نحو الوطن بمضاعفة الشعور بالحب نحو هذا الوطن بالقول والعمل والأساس الجامع بينهم هو الحب لهذا الوطن والولاء له بلاشريك أي الحب هو استئثار ولانريد شريك لحب الوطن .

٣ - الخصوصية الثالثة : أن الوحدة الوطنية تبادل مشروع ومباح فيه ومحثوث عليه بين كل الأفراد وبين الوطن الواحد بحيث ينمى هذا الحب بكافة الوسائل .

والوحدة الوطنية في نظري الشخصي أيضاً تقوم على دعائم منها :

١ - أذكار قيمة الحب كقيمة إنسانية كبرى بين صنوف المواطنين وبالمقابل هجر أو البعد والنئي عن شتى مظاهر كراهية الآخرين بين المواطنين وغير المواطنين .

٢ - إشعال قيمة حب الوطن في نفوس المواطنين بشكل مستمر «موضوعي وعلمي» والتركيز على الفرد وبيئة «الأسرة والمدرسة» والتربية الوطنية وتفعيل المادة التاسعة من الدستور التي تنص على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن .

وهنا علينا أن نلاحظ كلمة حب الوطن فهذه العبارة قد يخيل للبعض بأنها عبارة من الصياغات الإنشائية ولكن إذ ترد في متن الدستور فهذا يعني أن المشرع الدستوري قصد ذلك ولكن هذا هو الواقع الدستوري لهذه العبارة أما الواقع القائم فهو شيء آخر بعيد كل البعد مع الأسف الشديد عن الواقع الدستوري كما هو الحال بالنسبة للأسرة الذي قصد بخصوصها المشرع أن حب الوطن يحفظ كيان الأسرة ويقوي أواصره ويحمي في ظله الأمومة والطفولة لذلك الراعية للوحدة الوطنية داخل الأسرة هي الأمومة المحرومة من الحق السياسي مع الأسف الشديد . والطفولة باعتبارها هي المرتجى والأمل لذلك المشرع الدستوري في حب الوطن ركز على الأم باعتبارها حاضنة وعلى الطفل باعتباره هو الأول لم يشر إلى الأبوة لأن الأبوة تأتي في الدرجة الثانية وهنا يعني التركيز في الابتداء والانتهاء على الأم باعتبارها مدرسة وعلى الطفولة باعتبارها أمل مشرق وبارق نحوالمستقبل .

٣ - احترام أحكام الدستور ومباديء سيادة القانون من قبل الحاكم وهنا في الابتداء الحاكم يجب أن يكون قدوة والمسؤول عن تعزيز مباديء الإنسان ونشر الثقافة الدستورية والقانونية بين فئات المجتمع الكويتي . والوقوف على مسافة واحدة من الكل دون استقطاب وهذه الكلمات التي اتحدث بها أنا مختاره بشكل دقيق لأن الواقع العملي يؤكد بأن هناك وقوف على مسافات متباينة بين شرائح المجتمع الكويتي وهناك عملية استقطاب متبادل بين المسؤولين وبين بعض التجمعات السياسية وبين بعض الأفراد على حساب المصلحة الوطنية مع الحاكم العادل يجب أن يقف على مسافة واحدة من المواطن قدر الأماكن .

٤ - تشجيع مبدأ الثواب على نشر الوحدة الوطنية بين المواطنين وإقامة الندوات الثقافية التي من ضمنها هذه الندوة والتي هي مثال صارخ ناطق أكاديمي بنشر الوعي الثقافي الوطني مع أن تخصيص يوم واحد ومحاضرة واحدة لايعلم عنها إلا بعض الأفراد المحترمين ولاتكفي لنكون على مستوى الحدث ومستوى القيمة التي نبحث عنها إذ يجب أن تنظم فعاليات على شاكله هذه المحاضرة وأن تتواصل بالانعقاد لمدة أسابيع .

٥ - مبدأ العقاب على من يفتت الوحدة الوطنية ويحض على التفتيت في عضد الوحدة الوطنية .

٦ - إقامة احتفالات شعبية وتكريم شهداء الوحدة الوطنية ولعل الأحداث الإرهابية الأخيرة أعطت للعالم كيف أن الدم الكويتي واحد في مواجهة الأحداث ولاتمييز بين الأسرة وأخرى فهولاء يستحقون كل التكريم على مستوى الدولة وأنا أقول حقيقة أن الوحدة الوطنية في الكويت وعبر تاريخنا كانت مرتبطة بنشئة الكويت لأن الكويت ومنذ أن كانت نقطه على الخارطه السياسية وحتى هذا اليوم تعرضت لامتحانات قاسية وكان أقسى امتحان كان يوم ٢/ ٨/ ١٩٩٠ ولايتصور بأن يأتي امتحان أشد قسوة وضراوه منه لأننا في هذا الامتحان افتقدنا وطننا الأعز . لكن الكويتيين برهنوا برهاناً أكثر من شروق الشمس في وضح النهار على أنهم يد واحدة ونفس وقلب واحد كما برهنت الحوادث البطولية خلف الجدران وبطولة المرأة على وجه التحديد في الشوارع وهي تحمي الكويت وتبادل الدماء بين المواطنين والكويتيين على أن هذا الشعب تمسك بالوحدة الوطنية والوحدة الوطنية هي التي هزمت صدام حسين والنظام البعثي العراقي .

الدستور : هو المعقل والحصن الحصين للوحدة الوطنية وإن لم يشر بعبارة مباشرة للوحدة الوطنية ولكنه أشار في المادة الـ ٧ إلى عبارة ربما هي أوقع في دلالتها من عبارة الوحدة الوطنية حين قال المشرع في الدستور عن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقه بين المواطنين لأن هذا هو شأن أهل الكويت قبل النص وينص المشرع أيضاً بالمادة الـ ٨ وأكد بأن على الدولة صون دعامات المجتمع التي هي العدل والحرية والمساواة وفق ما جاءت بها في المادة الـ٧ أيضاً تكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص بين المواطنين وهذا يعني أن تكافؤ الفرص بين المواطنين هو أن يقف الحاكم تحت ظلال الدستور والقانون على مسافة واحدة من كل المواطنين عندما تتوافر المستلزمات الموضوعة ولذلك المشرع أكد هذه الفكرة بأن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وكذلك عبارة حب الوطن جاءت كحصن دافيء لحماية الوحدة الوطنية لكن هذه الكلمة كأنها غير موجوده بالدستور إذ أصبح الحديث عن الوطن عند بعض الناس شيئاً ومنقصاً ومعرى يتوارث صار الحكي عن الملا عن القبيله عن الخصخصة عن . . . . لايتحكى عن الوطن لأنك ترتكب عاراً كبيراً حتى فشل المشروع الوطني في نفوسنا أو انكمش وأصبح الحديث عن الوطن آخر النقص ، كما أن الحديث عن الأساس الأكبر أصبح نسياً نسياً منسياً وبنظري الشخصي عبارة التعاون والتراحم صلة وثقة بين المواطنين وفي المعنى كلمة الوحدة الوطنية حماة الوحدة الوطنية هم الشعب الكويتي ونقول هذا الشيء ولانفرق بين الحاكم والمحكوم لأن الراصد للشعب الكويتي يضربه بأعز ما يملك وهو وحدته الوطنية ولذلك صدام حسين والنظام البعثي طول عمره كان يستهدف تمزيق الوحدة الوطنية ولكنه فشل فشلاً ذريعاً ومن هنا نقول أن الوحدة

الوطنيـة يجب أن نعـمل على تعزيزها تعزيزاً شـديداً ويجب على كـل المواطنين أن يكونـوا وطنيين لايكـفي أن يكون الإنسـان مـواطن بـل يجب أن يكون وطنيـاً لأنه أنا شخصياً عندي تفرقة كبيرة بين الوطن والمواطن كل من يحـمل جنسية كـويتية فـهو من المواطنين لكل ليس كل من يحـمل جنسيـة كويتية هو وطني وعلى هذا الاساس أنا أميل بشكل شـخصي جداً بأن النظام القـانوني في الكويـت في موضـوع حـماية الوحـدة الوطنية هـو نظام قاصـر وهذه الثروة الدائمة وهي الوحـدة الوطنيـة يجب أن تفرز وتحـمى . كما يجب إيجاد نصوص تجرم كـل من يحاول الاعتداء على الوحده الوطنيـة وتعـاقبـه ولا اعـتقـد بأن مـا يحـدث من شـذوذ في التـعـامل لايعكس الحـالة الأصليـة للفـرد المواطـن الوطني في الكويت لأن هذه الحـالة زبـدية رغـوية وإن طالت واستـمرت لأن الوطنيـة ستنصـر في الابتداء والانتـهاء لأنها هي الحق والحـق دائماً هو الساطع والشامخ .

تعقيبات وتساؤلات

● خالد الشلفان :

لدي تساؤل حول مدى استفادة المواطنين من خطبه يوم الجمعة في موضوع تعزيز المواطنة خاصة وإن هناك حسب ما يقال عن وزارة الأوقاف ٢٥ ألف خطبة في السنة؟

والشيء الآخر أين هو منهج التربية الوطنية في مدارسنا؟ ولماذا لا يفعّل دور كل من وزارة التربية والإعلام والأوقاف في مجال تعزيز روح المواطنة بين طلبة المدارس في المرحلة الابتدائية على أقل تقدير والذي يبلغ عددهم ٣٥٠ ألف طالب وطالبة .

● د. أحمد :

لدي سؤال حول معيار حب الوطن لأنه ليس كل مواطن يعتبر وطني ، كما أود معرفة ماهي الحدود والفوارق بين الانتماء والولاء وحب الوطن لأنه قد يكون لدي شخص معين أو جماعات أكثر من ولاء وانتماء في ظل الحب والانتماء للوطن؟

● محمد أبو باسل :

حول حديث الأخ النيباري عن الواسطة أسأل من يقوم بإدارة المؤسسات الحكومية؟ ومن هم الأفراد الذين يمارسوا التجاوزات الخاطئة؟ ومن يتولى الإشراف المباشر على تسيير المؤسسات الحكومية أليس هم أفراد الشعب؟ ولماذا تكون

موجوده عندنا مثل هذه الوساطات والتجاوزات ولانجد لها مكان في الدول المتقدمة؟ وهل هناك إمكانية لمعالجة هذا الإعوجاج المستشري عندنا؟

ردود : النيباري :

الشيء المؤكد أن موضوع التربية ووسائل الإعلام والإرشاد مهمه وتلعب دوراً بارزاً في قضية تعزيز الوحدة الوطنية لكن مع هذا الواضح مع الأسف الشديد أننا نعيش في مرحلة يوجد فيها توجيهات لتيارات دينية للبعض منها أجندات لاتخدم الوطن .

وهذه التوجهات تتنافس على القاعدة الشعبية وبسبب هذا التنافس يحدث هناك انقسامات في كثير من الأحيان لايكون هذا الشيء في صالح البلد .

أما موضوع الواسطة وما قيل بشأنها وفي أنه أفراد من الشعب يمارسوا هذا الشيء فهذا صحيح لكن يجب أن تعلم أن هناك إدارة سياسية تعمل على فتح أبواب الواسطة للمقربين من السلطة وهذه الواسطة لاتكون بمعنى تقديم المساعدة لشخص يجد صعوبة في التعامل مع الأجهزة الإدارية في الدولة حتى يحصل على حقه وإنما لتجاوز الحدود والإجراءات والقانون . ومع الأسف هذا الشيء موجود ويستخدم من قبل السلطة لتحقيق أغراض سياسية ، وأنا شخصياً سبق لي وأن واجهت مسؤولين في الدولة وقيل لي بإن هناك أشخاص يتقدموا لنا بمعاملات غير صحيحة ولكن حين نرفضها يذهبوا ليأتوا لنا بأحد أعضاء مجلس الأمة وحين نواجه هذا العضو بالقول بعدم إمكانية انجاز هذه المعاملة أو تلك يذهب هو الآخر ليأتي لنا بقرار لمباشرة اجراءات المعاملة من جهات عليا في الدولة .

فمن هذه المسائل التافهة أصبحت معروفاً كما هو معروف من هم الأشخاص الذي تفتح لهم أبواب الواسطة التي وصلت للأسف الشديد إلى مجال التربية والتعليم في الجامعة لزيادة درجات هذا الطالب أو ذاك ليتمكن من الحصول على بعثه دراسية أو ما هو غير ذلك مما هو موجود من تطور في استخدام الواسطة في اجراء التعدي على أملاك الدولة والتي وجدت بسبب التسيب الحاصل في الكثير من مؤسسات الدولة .

والحل لمجمل هذه الأمور في رأيي الشخصي بسيط لايتطلب غير أن يصدر عن مجلس الوزراء قرار يمنع بموجبه الحصول على أي استثناءات ويقر بوجود عقوبات معينة لكل من يخالف النظم القانونية والدستورية الموجودة في تشريعاتنا ولوائحنا .

ردود : أ.د. يعقوب حياتي :

ما يؤسفنا أن الحديث عن الوطن وقيمه الوطن والعطاء الوطني قد توارى واختفى وأضمحل في النفوس حتى أن النشيد الوطني وعلمنا الذي يرفرف في سماء بلدنا الحبيب لا كاد يكترث له وفي رأي هذا الشيء هو نتاج ما هو موجود من هيمنه على العقول من خلال المناهج التربوية ، ولذلك ولأن وزارة التربية هي مصنع صياغة العقول يتم الهجوم عليها من قبل البعض ليتسنى لهم التحكم بمناهجها وبعقول الأجيال القادمة ومن هنا أرى بأنه على الحكومة أن تبدأ بنفسها ومن خلال وجود مشروع وطني يعطى له الأولوية على كل المشاريع الآخرى .

وإن كان وضع هذا المشروع ومباشرة تنفيذه ليس بالعملية السهلة أو البسيطة إنما الضرورات تفرض وجوده وبصرف النظر عن ما يمكن أن يلاحقه من صعوبات وأسلاك شائكة ومناطق طينية وتفخيخ .

المحاضرة الخامسة

تداعيات الوضع في العراق وأثرها على الكويت

- رئيس الجلسة : د. أحمد جعفر الكندري.

- المتحدثان : الأستاذ زهير الدجيلي.

الأستاذ حامد أحمد الحمود.

تداعيات الوضع في العراق
وأثرها على الكويت

استهل الكاتب الصحفي زهيز الدجيلي الحديث عن تداعيات الوضع في العراق وأثرها على الكويت في المحاضرة الخامسة من فعاليات الموسم الثقافي لرابطة الاجتماعيين في الإشارة إلى أن هناك نظرتان حول الواقع السياسي في العراق .

النظرة الأولى تقول :

هذا الوضع يسير نحو الأسوأ ويعتمد أصحاب هذه النظرة على عدد من المقومات منها :

١ - انعدام الأمن .

٢ - عمليات القتل اليومي .

٣ - التفجير والتخريب .

٤ - عدم كفاية رجال الأمن والشرطة والجيش على حماية الأمن الوطني .

٥ - بروز النظرة الطائفية والعشائرية وتغليبها على الانتماء الوطني بسبب انهيار الدولة .

٦ - الفساد الإداري والمالي وسرقات المال العام وما هو موجود من بطالة وبطء بعملية الأعمار وعزوف الدولة عن الأشياء التي وعدت بها .

بهذه وغيرها من أشياء تتعلق أيضاً بسطوه الأحزاب الدينية على الشارع وبالأخص أحزاب الشيعة التي تفرض على الشارع نماذج معينة من السلوكيات وما تدعو له الأحزاب الدينية السنية من عنف وتكريس للانحراف والخرافه والاعتداء

على أهل الكتاب وانفراد الشيعة والاكراد بالقرار بدعم من واشنطن مع وجود انكفاء كبير نحو السلبية وعدم المشاركة من قبل قوى سنية عراقية عديدة جعل من أصحاب هذه النظرة يؤكدوا في قراءتهم بأن العراق يسير نحو الأسوأ رغم كل ما يقال عنه بما هو مخالف لهم في الرأي ووجهات النظر .

ويضع أصحاب هذه النظرة سيناريوهات عدة لمستقبل العراق على ضوء ما أشاروا إليه ومن هذه السيناريوهات التي يواصلون الحديث عنها هو أن الوضع الأمني المتردي في العراق سيستمر لغاية اندلاع حرب طائفية مسلحة تعمل على عزل المناطق الجغرافية والسكانية عن بعضها البعض وفقاً للفرز الطائفي والديني وتتمركز هذه المشاكل وفق التوقعات في كركوك أو في الصراع التركماني والكردي أو ما بين الاكراد أنفسهم كجماعة طالباني والبرزاني حيث يعتقد أصحاب هذه النظرة أن مثل هذه الأمور هي بمثابة قنابل موقوته سيعمل على تفجيرها في القريب أو في الزمن القادم كما يفترض أصحاب هذه النظرة حصول انقسام داخل العراق حتى ولو لم يحدث بشكل ظاهري التقسيم الجغرافي على أرض الواقع ويؤكدون بأن الاكراد يدفعوا بهذا الاتجاه ليكون لهم دولتهم المستقلة فيما يدفع الشيعة في ذات هذا الاتجاه ليكون لهم أيضاً إقليمهم الخاص في الجنوب والأوسط فيما يتوجه عرب السنة أيضاً لبناء إقليم خاص بهم يشمل الفرات الأوسط بغداد ، الانبار ، الموصل ، تكريت . . .الخ .

كما يفترض أصحاب هذا الرأي أو النظرة استمرار الاحتلال ووجود القوا ت الأجنبية إلى فترة طويلة بزريعة عدم توفر الظروف الأمنية الملائمة للانسحاب وافتراض احتمالات بقاء الأوضاع على ما هي عليه رهن للاستقطاب الطائفي لفترة

طويلة من الزمن بحيث لايمكن إجراء حسم للأمور لفئة ما عن غيرها ويستشهد أصحاب هذا الرأي بهذه الأمور بأمثلة عديدة منها أزمة تشكيل الحكومة وأزمة الجمعية الوطنية واستمرار عدم التوافق الطائفي فيها وتصاعد المقاومة وتوقع قبول أمريكا مستقبلاً للتفاوض مع من يقف وراء هذه المقاومة لزيادة الانشقاق بالجسد الوطني العراقي .

كما يتوقع أصحاب هذه النظرة قيام حكم إسلامي متشدد مع بقاء مسببات الأزمة .

النظرة الثانية :

أصحاب هذه النظرة يعتقدون بأن العراق يسير نحو الأحسن رغم كل ما اشتمل عليه من قول وحديث أصحاب النظرة الأولى عن الوضع الحالي في العراق .

وفي رأي أصحاب هذه النظرة «الثانية» أن آراء ووجهات النظر الأخرى التي تحدثت عنها تعتبر من وجهة نظرهم أحادية الجانب ولاترى في العراق غير الخراب بينما وجهة نظرهم التفاؤلية والتي ترى بأن العراق سيكون في المستقبل أفضل حال مما هو عليه يعتمد في هذه النظرة على عدد من الشواهد والمقومات التي تدعم قراءاتهم وآرائهم منها :

١ - سقوط نظام حكم صدام الدكتاتوري الشمولي والمتمثل بحكم الحزب الواحد وانفتاح العراق نحو التعددية وتداول السلطة بشكل سلمي إضافة لبروز قوى جديدة داعمه لهذه التوجهات والمشاريع الانفتاحية .

٢ - النهج الديمقراطي الذي بات يتجسد عملياً من خلال قيام مجلس حكم منتخب واتفاق على دستور مؤقت للمرحلة الانتقالية ووجود حكومة مؤقتة ومنتخبة من قبل المجلس الوطني وما شهده أيضاً العراق من عملية انتخابية باهره اعطت انطباعاً بأن العراقيين على أتم الاستعداد لتبني المشروع الديمقراطي السلمي .

وفيما عدى هذا وذاك ظهور نشاط مجتمعي فاعل تمثل في قيام العشرات من منظمات المجتمع المدني والاحزاب والنقابات والجمعيات بأعمال ومشاريع خدماتية وإنسانية كانت في مجملها من صالح المواطن العراقي والعراق كوطن وشعب .

٣ - وجود أكثر من ٣٠ منظمة ثقافية وفنية وصحفية وعلمية وأدبية يبشر بنمط جديد من الثقافة الحرة المغايرة لثقافة الدكتاتورية وثقافة عباده الفرد التي كانت سائدة .

٤ - لأول مرة تأخد المرأة في العراق مكاناً مميزاً في مؤسسات ومجالس الدولة والمحافظات بدليل ما أشارت إليه الاحصائيات عندما كشفت بأن نسبة النساء في مؤسسات ومجالس المحافظات والدولة يقدر بـ ٢٥-٣٠٪ فيما قدر عدد النساء داخل الجمعية هذا وغير ذلك من تحسينات وتطورات طرأت على وضع القطاع الإعلامي والأمني والخدماتي الصحي والغذائي وارتفاع الناتج المحلي وزيادة مستويات دخل الأفراد ووضع العملة والبورصة والبنوك المحلية والأجنبية واعتماد سياسة تدريجية للاقتصاد الحر . . .الخ من أمور ما كان يحلم بها العراقيين على أيام حكم الإجرام الصدامي دفعت بأصحاب هذه النظرة إلى هذا

التفاؤل وهذه القراءة المستقبلية لما سيكون عليه حال العراق مع افتراضاتهم وجود سيناريوهات عدة تدعم وجهات نظرهم من هذه السيناريوهات :

١ - استمرار التطور الديمقراطي إذا ما عملت الحكومة على الاهتمام بالناحية الأمنية وحل مشكلة البطالة والفساد وتفكيك الميليشات وتأكيد قيام الدولة شبه العلمانية وتعزيز احترام الأديان دون الانجرار إلى دولة إسلامية متشدده على غرار إيران أو طالبان .

٢ - افتراض أن العراق سيقوم على أساس نظام اتحادي بين أقليم كردستان وأقاليم أخرى مع المحافظة على قدر الامكان على التوافق الطائفي بوجود دستور يكفل السقف الاعلى للحريات ويضمن قيام نظام فيدرالي في جميع المحافظات بشكل يتيح للإدارة المحلية اجراء الإصلاح .

٣ - اشراك السنة بشكل واسع في الحكم وتأسيس علاقات وطنية قائمة على الثقة وتعمل على تعزيز وجود معطيات جديدة تزيل المخاوف من قضية الاستحواذ على السلطة من قبل الشعية أو الاكراد إضافة إلى البحث عن دور خليجي وعربي يساعد على احداث هذا التطور .

٤ - افتراض اجراء التفاوض مع قوات الاحتلال لوضع جدول زمني للانسحاب والذي قد يبدأ وفق نظرتهم مع مطلع عام ٢٠٠٧ لينتهي في غضون عام على أن يكون هذا الاتفاق التفاوضي قائم على تحديد نقاط معينة يتفق بشأنها مع الأمريكان والبريطانيين والقوات المتعددة الجنسية على البقاء في العراق لفترة لاتزيد على ثلاث سنوات إضافة إلى توقع عقد اتفاقيات صداقة مع الدول التي ساعدت العراق على تحررها من نظام حكم صدام .

٥ - افتراض أن يكون التطور في العراق في بدايته بطيئاً ومن ثم يتسارع بعد كتابة الدستور وقيام حكومة شرعية مع المحافظة على الخصوصية العراقية الديمقراطية وامكانية تأثيرها في محيطها العربي والاقليمي .

هذا وفي رأيي أن أصحاب كلا وجهتي النظر الأولى والثانية لديهم إفراط في التفاؤل والتشاؤم على حد سواء لأنه مهما التزم كل منهما بالموضوعية إلا أنه لايمكن لهما الالمام بكل العناصر المؤثرة في العراق ولأنه وفق وجهة نظري الخاصة العراق الآن يقع ضمن استراتيجيتين واحده تتبنى النظرة التشاؤمية الأولى والثانية تتبنى النظرة التفاؤلية وكل منهما يسعى إلى امتلاك كل مستلزمات الواقع ليؤكد من خلاله مصداقية اطروحاته ووجهة نظره .

وهذا ما يدفع برأي أصحاب النظرة الأولى إلى عرقلة المشروع الأمريكي من خلال فتح قنوات تحالف مع بعض دول الجوار التي لاتريد هي الاخرى للمشروع الأمريكي النجاح في العراق وقد يكون رهان الناس على مستقبل العراق على الذين يتمنون الخير للعراق من قوى علمانية وليبرالية لأنها هي القوى الصحيحة القادره على تحقيق البناء الديمقراطي .

وهنا علينا أن ندرك كم من الأمل علينا توفيره لكي نخرج بالعراق من الحال الذي هو عليه وكم من اليأس علينا أن نطرده من أنفسنا حتى نستعيد العراق ونبعده عن دوائر الصراع التي قمنا بتلخيص قراءاتها وفقاً للاستراتيجيتين اللتين على أساسهما يتم بناء وجهتي النظر السابق الحديث عن كل منهما بشكل منفرد ومفصل مع التأكد بأنه نحن اليبراليون الديمقراطيون نعمل على دعم تجربة بناء العراق الموحد

لأسباب كثيرة منها الموزايك العراقي الذي يتشكل منه العراق ، ولذلك نرى بأن وجود نظام ديمقراطي في العراق هو صمام أمان لجيران العراق ولأمن الكويت تحديداً لأن أمن واستقرار العراق هو جزء من الاستراتيجية الأمنية لدولة الكويت وشعب الكويت .

وفي هذه الجزئية أو المحطة من هذه المحاضرة أسأل الاخوة الكويتيين ، الكويت أي عراق تريد تريسون؟ حتى تعمل على تحديد موقفها واتجاهاتها وسياساتها من العراق لأنه وفقاً لما هو حاصل من عشوائية في الصلات والعلاقات لايخدم بأي حال تطوير الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي ما بين العراق والكويت ولايخدم ما هو مطلوب ومرتجى تحقيقه لحاضر ومستقبل العلاقات الكويتية والعراقية وعليه من وجهة نظري أقترح بخصوص هذه العلاقات قيام مجلس مركزي للعلاقات الكويتية العراقية يحتوي على لجان تدرس وتخطط وتقدم الآراء والنصح والاستراتيجيات للحكومة وإن هي إلا مرجعية لا الـ ٧٠ ألف مرجعية التي نجدها الآن بين العراق والكويت .

وأيضاً أرى أنه لابد من أن يكون لهذا المجلس مجلس استشاري مركزي خاص بمنظمات المجتمع المدني لأنه لكلا البلدين « العراق والكويت» خصوصية مع بعضهما البعض وهذه الخصوصية والعلاقات لايجب من وجهة نظري أن تترك لاجتهادات شخصية زيريه أو دينية أو طائفية .

نص حديث أ. حامد الحمود

عقب اختتام حديث المحاضر زهير الدجيلي عن تداعيات الوضع في العراق على الكويت قال الكاتب حامد أحمد الحمود أحاول من خلال حديثي التركيز على علاقة العرب السنة مع العرب الشيعة في العراق لأن حقيقة وضع هذه العلاقة بات مأساوياً يعاني منه العراقيين .

لأنه وكما نعرف هناك خلاف على نسبة الشيعة والسنة والاكراد في العراق مع أنه المعروف بأنه هناك إجماع على أن ٨٠٪ من الشعب العراقي هم من العرب ويتكلمون العربية وينتمون للتراث والحضارة العربية وأنا هنا لن أطيل عليكم بالحديث عن الخلفية التاريخية التي أدت إلى تحول الوضع الأمني والسياسي في العراق إلى ما وصل عليه الآن . فالكويتيون لأسباب نعرفها جميعاً ربما هم الأكثر بين شعوب العالم متابعة لما يحدث في هذا البلد الذي تمتد حدوده على طول ثلثي الحدود البرية الكويتية . والأهم من ذلك فإننا نلتقي مع شعبه في اللغة والدين والتاريخ . ونتذوق معهم نفس الموسيقى ونقرأ نفس الكتاب ونتحسس نفس الشعر . أضافة إلى ذلك فنحن في الكويت نشترك مع شعب العراق بمعناتنا من حكام هذا البلد وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود .

يقول الفيلسوف الدانمركي كيو عيفارد «أننا نعيش لحياة قادمة ، لكن لنفهمها تسترجع الماضي» ولكن كي لانكرر ما تعرفوه جميعاً لنختصر الماضي بأن النظام السابق بحربه على شعبه وجواره ورفاقه تمكن من تدمير العراق مدناً وبشراً وفكراً . لقد هيأه بجداره لكي تنضوي أو ربما تنطوي نسبه كبيرة من أفراد هذا الشعب تحت

ظلال القبيلة والطائفة . لقد بدأ هذا النظام في سنواته الأولى بتدمير الفكر بإشاعة فكر قومي عنصري مسند اعتمد غذاءه على تأجيج الكراهية للقوميات الأخرى ، مستنداً على مرجعيات فكرية ضحلة شوهت الفكر القومي العربي ، وانتهى في سنواته الأخيرة بحملات إيمانية أسفرت بعد سقوط النظام إلى إرجاع العراق إلى ما قبل الحداثة ، قاسمة عرب العراق إلى شيعة وسنة ، ليس فقط بالإنتماء الديني والمذهبي والذي كان دائماً موجوداً وإنما إلى تحويل الطائفة إلى الملاذ الذي ينظر الفرد إلى تحقيق ذاته وطموحاته من خلاله ، وتحويل المرجعيات الدينية الطائفية إلى مرجعيات سياسية وربما إلى إقتصادية وسياسية . لذا علينا أن نتفهم الظروف الموضوعية التي أدت إلى نجاح القائمة الائتلافية التي ينتمي إليها الدكتور إبراهيم الجعفري المكلف بتأليف الحكومة ، وعادل عبدالمهدي الذي عين نائب لرئيس الجمهورية ود . حسين الشهرستاني المرشح ليكون نائباً لرئيس الوزراء . فهولاء جميعاً ينتمون إلى احزاب شيعية طائفية . كما نتفهم كذلك أسباب انحدار الوعي لدى العرب العراقيين والذي أوصل السيد حاجم الحسني الذي ينتمي إلى حزب طائفي سني إلى رئاسة المجلس الوطني المنتخب كما نتفهم كذلك هذه العاطفه الدينية لدى الشيعة العراقيين والذي حرموا على مدى عقود عديده من أداء شعائرهم الدينية والتعبير عن عواطفهم بحريه ودون مراجعة أجهزة الأمن . هذا مع أني تألمت كثيراً عندما قرأت أن العراق ومع الانفتاح الاقتصادي الذي شهده بعد سقوط النظام أخذ يستورد الأناجيل من سوريا وباكستان وإيران . وعندما قرأت هذا الخبر ، تذكرت حديثاً دار بيني وبين طبيب ينتمي إلى المذهب الشيعي في إحدى مستشفيات البصرة في مايو من عام ٢٠٠٣ من رؤية هذا الطبيب لمستقبل العراق .

حينها قال : «آتمنى أن يكون تأثير إخواننا العراقيين القادمين من الغرب ، أقوى من هؤلاء القادمين من الشرق» . فلابد أن نتفق مع رأي هذا الطبيب ، فالقادمين من الشرق لايمكن أن يكونو بدرجة الوعي التي يحتاجها هذا الوطن المزمع بنائه من جديد ، فإخواننا في الدين من الشرق وشركائنا في بناء الحضارة الإسلامية ، مازالوا يعيشون تحت نيران نظام استبدادي أصولي تعمي بصيرته الأنوار ، فكيف يمكن أن يزيد هؤلاء الذي تشربو أهدافه السياسية العراقيين نوراً .

ومع هذا فلابد أن نشارك العراقيين فرحتهم لتمكنهم من انتخاب مجلس وطني بعد حوالي خمسين سنة من غياب المشاركة السياسية الحقيقية والذي سيتحمل مسئولية صياغة دستور جديد لهذا البلد . لكن الظروف الأمنية الصعبة التي أجريت فيها الانتخابات أرهبت عرب المحافظات الشمالية التي تقطنها أغلبية عربية من المشاركة ، وهي نفسها حولت العرب الشيعية إلى الارتماء في كنف الاحزاب الطائفية بعد أن أصبح من المستحيل على الأحزاب الاخرى ومنظمات المجتمع المدني أن تأخذ دورها المنشود في المحافظات الجنوبية . لذلك تمكنت القائمة الائتلافية لنيل أكثر من مليون صوت حاصلة بذلك على ١٤٠ مقعداً . لقد كانت المشاركة واسعة في المحافظات الجنوبية من حيث العدد وتمت بآليه ديمقراطية وفي ظل وعي متخلف تمثل بأن كثير ممن شارك في التصويت ، فعل ذلك لدخول الجنة أو على الأقل ليتجنب دخول جهنم . والفارقة الكبيرة أن المرجع الديني السيستاني والذي يجتمع العراقيين على حبه وتقديره والذي استخدم اسمه لحث الناخبين على التصويت للقائمة الائتلافية ، لم يشارك بالتصويت لأنه ليس بعراقي . هذا بالرغم من مضي أكثر من أربعين سنة على إقامته في هذا البلد ، فقانون الجنسية العراقي

المتخلف والعنصري يحرمه ذلك . هذا في الوقت الذي يحصل بعض العرب والإيرانيين المشردين على جنسية بلد أوروبي في مدة لاتتجاوز خمس سنوات .

هذا وبالرغم من نجاح القائمة الائتلافية ، وظهور شخصيات لها تاريخ سياسي نضالي مثل د . إبراهيم الجعفري وعادل عبدالمهدي ود . حسين السنهرستاني فإنها تظل شخصيات هامشيه إذا ما قورنت مثلاً بشخصية محمد باقر الحكيم الذي عرفناه نحن في الكويت عن قرب ، وعرفه العراقيين بعواطفه الجياشة وحبه لهم الذي عبر عنه بخطبته الشهيره في أول لقاء له مع الجماهير في مدينة النجف الأشرف بعد عودته من المنفى .

لاشك أن الوضع في العراق خاصة للعرب منهم مأساوياً وكئيباً ومن الصعب جداً أن ننقذ العراق أحزاب أو شخصيات تنتمي إلى تنظيمات طائفية . ووضعهم هو أسواء بكثير من الوضع الذي ينعم به الأكراد في شمال العراق . وهناك أسباب كثيرة لشيوع الأمن والاستقرار في المناطق الكردية لكن أهمها هو أن الأكراد متفقين على أهمية انتمائهم القومي ، والذي يتجاوز أهمية الانتماء المذهبي أو الطائفي .

لذا فإن هناك حاجة إلى تنمية الشعور القومي العربي لدى العرب العراقيين من شيعة وسنة ، وبمدخل بعيد عن العنصرية ، والكراهية التي قد بيتها النظام السابق ، فالعرب العراقيون سيتحدون إلى ثقافة عربية واحدة تؤسسها اللغة الواحدة والتي هي الرابط الأهم بين أفراد المجتمع الواحد . أو كما يقول المؤرخ الأمريكي أناقول رابو بورت :

اللغة هي المقياس الأهم الذي يتحد فيه التعريف بالمواطنة وحب الفرد للغته

من مظاهر الاحساس النبيل الذي يتملك المفكر والمثقف وذوي الأخلاق الحميدة .

لعله من حسن الحظ أن ما أدعو إليه من تنمية الفكر القومي العربي في العراق كمسار لتنمية الانتماء للعراق والعالم العربي وإشاعة السلم والطمأنينة بين أفراد هذا الشعب ليس غريباً عليكم . فنحن في فترة من التاريخ أخذنا نخلط بين الجهل والاستبداد والكراهية ، وبين الفكر القومي العربي المنافي للعنصرية والمحب للسلام والذي يعتبر نفسه فكراً دائماً غير مكتمل ، يُضيف عليه نوراً كل ما كتب في اللغة العربية متجاوزاً التقدم .

لقد تدهور الفكر العربي عندما استولى الجهلاء على السلطة ، وانفردوا بالحكم مضطهدين كل من اختلف معهم في الرأي . لذا علينا أن ننظر إلى الوضع الحالي في العراق ، إلى أنه وضع مؤقت أو أنه الجسر الذي يربط إلى حالة أفضل توفر الفرص لغمر عقول العراقيين وعواطفهم بدرجات أعلى من الوعي . وبالتأكيد فإن الشخصيات المتداول اسماؤها حالياً ومع التقدير الكبير لتاريخها النضالي ضد النظام السابق ، هي شخصيات لاتستطيع أن تنقل عرب العراق إلى بر الأمان . فالعراق بحاجة إلى شخصيات سياسية شخصيات لاتتذكر انتمائها المذهبي عندما نردد على مسامعنا ، شخصيات مثل فاضل الجماله والجواهري والبزاز وعبدالرحمن والسايب .

تعقيبات ومداخلات

● خالد الشلفان :

كنت اتمنى لو كان عنوان محاضرتنا لهذا اليوم تحت عنوان «أمال وتمينات للوضع العراقي وصلت بدولة الكويت» بدل كلمة تداعيات وعلى المستوى الشخصي أرى بأنه مهما كانت الظروف الحالية في العراق صعبة إنما يجب أن يكون له علاقة متميزة مع الكويت بصرف النظر عما شاب هذه العلاقة حين كان صدام على رأس الحكم في العراق لأن العلاقات الكويتية - العراقية قديمة ومتأصله ولايمكن تجاهلها وهي مرتبطه برابط ووضع جغرافي لايمكن إقتلاعه أو زحزحته وهنا إذا ما تم فهم هذه الحقيقة من كلا الأطراف وبروح من التفاؤل الآني والمستقبلي فالمؤكد أن كل الأمور سوف يتم تسويتها وبما يرضي الدولتين والشعبين .

وأنا لايوجد عندي أدنى شك بأن حال هذا الوضع المأساوي الذي هو عليه الآن في العراق سيستمر وما أعتقده أن العراق سيكون في أحس حال ووضعه من جميع النواحي سيتعافى ويتطور ويتقدم لما فيه الخير لأهل العراق ودول الجوار إنشاء الله .

وما يمر به حالياً من ظروف ما هي إلى عبارة عن عملية مخاض ستنتهي على خير ليعيش العراق وشعب العراق في ظل وجود نظام ديمقراطي تعددي حر .

● عبدالله غلوم :

أرى بأن الوضع في العراق قلق من ناحية اجراء التقسيم لأن الجميع يشعر بوجود هذا الشيء كما يعرفون جيداً بأن الفيدرالية في طريقها إلى التطبيق خاصة

وأنه في الشمال أصبح هناك دولة مكتملة النمو ولاتحتاج لشيء إلا للإعلان عن نفسها وأنا عزائي ليس في الصراع الذي مضي وإنما بما قادم من صراعات .

ومع هذا أقول ربما يكون ذلك نوع من الإرهاصات وعلى مبدأ تصعيد الصراع كمقدمة لايجاد الحلول المناسبة له وما أخشاه حقيقة هو على وضعية الدستور القادم وهل ستكون الليبرالية أو الفيدرالية هي السائدة أم أن العراق سيكون دولة موحدة قائمة على مباديء القانون والدستور والحريات وما شابه ذلك .

ومن هذه المنطلقات والفلاشات العريضة اسأل ما هي توقعاتكم لنمط الحكم القادم في العراق ولطبيعة وشكل الدستور؟

● أحد الحضور:

أرى بأن كل التوازنات الحالية مرهونه ببقاء القوات المتعددة الجنسية التي تقوم حالياً بحفظ الأمن لأن العراقيين وأقولها بمرارة غير قادرين على حفظ الأمن بسبب الانقسامات السياسية والمذهبية والدينية والعرقية وما يثار قوله بأن العراق بدأ يتأثر بما هو قادم من الشرق أو الغرب أو بالمؤثرات الإيرانية فهذا غير صحيح واعتقد بأن ما عليه الوضع الحالي في العراق هو نتاج حكم النظام الدكتاتوري السابق كما أن كل الانقسامات الطائفية الحاصلة اليوم والتي يعمل على تعزيزها ما هي إلا نتاج ممارسات نظام حكم صدام وصوره لطبيعة الدولة العراقية التي قامت منذ نشأتها على أسس طائفية .

● د. علي:

حول ما يحدث الآن في العراق أرى بأنه سينتهي إلى ما هو أفضل لدولة

وشعب العراق والشيء المهم هو بأن يكون هناك عمل تنموي شامل في المنطقة بعيداً عن أي تشنجات أو مشاحنات .

● د. مهدي العجمي :

من كل ما هو حاصل في العراق ومن احداث سابقة أسأل أين هي مصلحة الكويت فيما لو استمر الوضع السياسي العراقي على ما هو عليه الآن من أوضاع؟ وهل للكويت مصلحة ما في تقسيم العراق أم باستمرار وحدته؟

● أحد الحضور :

أسأل الأخ حامد عن موضوع الفزعة للعرب السنة بدل الشيعة وموضوع القوميات الاخرى فهل تعتقد بأن اطروحات الفكر القومي الذي عاشت تجربته الفاشلة دول الخليج قادر على النجاح أم ماذا؟

● أنور طالب :

السياسة الكويتية اتسمت عبر التاريخ بالحيادية والتوازن والالتفات إلى مصلحة الكويت أولاً كما أتسمت بالشد والجذب بين مختلف دول الجوار ، لكن ما هو واضح الآن أن هذه السياسة أي السياسة الكويتية ملتزمة بالصمت ومكتفية بتقديم المساعدات الإنسانية .

والسؤال الذي أطرحه ما الدور المنتظر من أمريكا للقيام به خاصة بعد أن عملت على حل الجيش والشرطة .

● أبتسام المهدي :

ألا تعتقد أخ زهير بإمكانية نقد وجهة النظر المؤيدة لتقلد الاكراد والشيعة للسلطة على أعتبار أن هذا الشيء قد تمحض بعد سقوط تقلد المذهب السني للسلطة وأنه قد أخذ فرصته وإن التاريخ النضالي للاكراد على اعتبارهم يشكلون قومية لايستهان بها يدعوا للتوقف على اعتباره نقطة خطر بالنسبة للدول المجاورة والسؤال ما مدى إمكانية أن يكون الاكراد والشيعة نقطة توازن للأمن الداخلي في العراق .

● أحمد جعفر الكندري :

ما هي الضمانات الممكن أن نخلص إليها باستمرار حكم السلطة المدنية وسلطة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات فيما لو أعطيت لها كامل الصلاحيات والسلطات؟ ومدى إمكانية حدوث انتكاسة ما في هذه السلطة ويقفز من خلالها العسكر للاستيلاء على السلطة مرة ثانية ويحكموا العراق ليعود لنفس السيناريو السابق .

ردود : أ. زهير الدجيلي :

حول ما تفضل بذكره الأخ عبدالله غلوم أقول بأننا نحن حقيقة مقبلين على جوله من الاختلاف والتوافق على الدستور القادم وعلى سقف الحريات ، لكن مع ذلك ستبقى هناك بعض المسائل الخلافية فيما تتعلق بشكل نظام الحكم ومسألة الدين والتشريع .

أما قضية المحافظة على وحدة العراق فهذه في اعتقادي متفق عليها من قبل جميع العرب والاكراد وبشأن الحديث عن مصلحة الكويت فالمؤكد أن هذه المصلحة لن تكون مع النظام الدكتاتوري أو مع بلد مضطرب بل مع بلد ونظام ديمقراطي مستقر وآمن والكويت في رأي ورأي الكثيرين تشكل شريان اقتصادي مهم للعراق وهي أكثر الدول المرشحة بحكم موقعها الجغرافي لأن تلعب دوراً كبيراً في تنمية العراق ، والقول بأن تقسيم العراق فيه مصلحة للكويت فهذا الكلام غير صحيح ابداً لأن العراق الضعيف لايمكن له أن يخدم الكويت .

ردود: أ. حامد الحمود

بالنسبة لموضوع تقسيم العراق أو الفدرالية أقول أن التقسيم شيء مختلف عن الفدرالية .

فالفدرالية تعزز وحدة العراق أما التقسيم فهو شيء آخر مختلف وأنا في رأيي أنه على الرغم مما هو عليه العراق من وضع سيء إلا أنه من الصعوبة تقسيمه لأسباب كثيرة منها أن الاكراد ولأسباب سياسية تتعلق بوضعهم مع تركيا وإيران يفضلوا عدم وجود هذا التقسيم ، ولأنه إذاما تحقق لهم هذا الانفصال فسوف ينعزلون عن المنطقة وعن الشرق الأوسط .

أما حول موضوع الحرية فالصحيح نعم أصبح في العراق شيء اسمه حرية لكن مع هذه الحرية أصبح هناك حرية لضرب النفس وتعبير عن عواطف دينية بصور مختلفة وما أعتقده أن كل من الكويت والسعودية يجب أن يكون لهما استراتيجية نحو العراق .

كما يجب على الكويت أن لاتقتصر في علاقتها مع العراق على تقديم المساعدات الإنسانية بل يجب عليها الاستثمار داخل العراق وصرف البلايين التي تمكن العراق من أن يكون مستقراً آمناً وفي رأيي أن الكويت إن لم تستعد منذ الآن لأن يكون العراق آمناً فسوف تفاجأ بالكثير من المشاكل خاصة إذا ما تم فيه انسحاب مبكر للقوات الأمريكية .

وحول قضية الفزعة للعرب السنة فالأخت الذي طرحت هذا التساؤل قد فاجأتني في كيفية أن يكون عندي مثل هذا التوجه وبشأن الطرح القومي فالأحزاب القومية في العراق ليست مقتصرة على العراق أو على السنة دون غيرهم .

فالقياديين الأوائل في البعث العراقي كثير منهم كانوا من الشيعة أمثال فؤاد الركابي ، حازم جواد ، سعدون حمادي ، وهنا لابد من الإشارة أن الفكر ليس له علاقة بشيء اسمه سنة أو شيعة ، وما اعتقده أيضاً أنه في النهاية سيجمع كل من السنة والشيعة في العراق على الفكر القومي بدليل ما هو حاصل من الكثير من المواقف التي كان لها تحفظ عدائي على الفكر القومي إذا بدأوا حالياً براجعوا أنفسهم .

والعراق إذا ما أراد أن ينتقل من هذه المرحلة إلى مرحلة أعلى يجب عليه أن يتخلى عن الحزب الإسلامي وحزب الدعوة وحزب المجلس الأعلى للثورة لأن مثل هذه الأحزاب تعتبر مظهر من مظاهر تدني الوعي في العراق .

المحاضرة السادسة
شمال الكويت بين الإهمال والتطوير

- رئيس الجلسة : د. محمد حسين اليوسفي.

- المتحدثان : د. لمياء حيات.

أ. د. عبدالرسول الموسى.

شمال الكويت بين الإهمال والتطوير

اختتمت رابطة الاجتماعيين الكويتين فعاليات موسمها الثقافي الثلاثين بمحاضرة بعنوان «شمال الكويت بين الأهمال والتطوير» والتي حاضر فيها كل من د . لمياء حيات وأ . د . عبدالرسول الموسى وفي مستهل هذه المحاضرة قالت د . حيات :

تتمثل السواحل الشمالية لدولة الكويت في خور عبدالله وجزيرة وربة وبوبيان ، خور الصبية ، منطقة الصبية والأطراف الشمالية لجون الكويت .

مشيرة إلى إن هذه المناطق ومنذ ٢٠ سنة من التنمية السريعة كانت من دون تخطيط مسبق لها يراعي البيئة المحاطه بها كما أهلك المناطق الشمالية وجون الكويت .

وقالت د . حيات في نص حديثها التالي : إن الباحثين في شتى أمور البيئة من أرض وهواء وماء وما فيها من كائنات دقوا ناقوس الخطر ١٩٨٢ منذرين من التهلكه التي ستصيب البحر وكائناته ومائه وهذه التهلكه هي نتيجة رمي الصرف الصحي غير المعالج ، الأسمدة ، الكيماويات مياه التوازن ، التلوث الحراري من محطات الكهرباء والماء وإلى آخره . . ولكن لم تهتم الدولة بهذا الإنذار ، ولكن البحث والمعلومة العلمية البحته لاتقدر وهذا واضح من تقرير منظمة العمل العربية والتي بينت فيه إن العرب أجمع ينفقون ٠٠٢ , ٪ على البحث العلمي من مدخولهم القومي بينما تنفق إسرائيل ٥ , ١٪ من مدخولها القومي على البحث .

واستمرت التنمية العشوائية إلى أن تشبع البحر تلوثاً ونفق ٤٠٠٠ طن من

الكائنات البحرية عام ٢٠٠١م . وبوجود هيئة حماية البيئة التي عملت على وضع استراتيجية بيئة لتحافظ على ما تبقى من بيئتنا البحرية في المقام الأول وذلك لأنها مصدر الماء والغذاء الوحيد لدولة الكويت وعدم المحافظة عليها تنتقض تعهد أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد حفظه الله ورعاه أمام منظمة الزراعة والأغذية عام ١٩٩٦م بالمحافظة على البحر كمصدر وحيد للماء والغذاء لشعب الكويت من منظومة الأمن الغذائي المتطلبة من جميع دول العالم من قبل هيئة الأمم .

التوصيات الإستراتيجية دونت في كتاب آثار التلوث البيئي على التنمية في الخليج (تحرير د . محمد الصرعاوي ود . محمد مسعود) . والتي كان أهمها عدم المساس بالبيئات الضحلة والتي تتمثل في شمال الكويت وجنوبها (في منطقة الخيران) . لماذا؟

لأن انشاء مشروع الخيران الترفيهي ومراسي القوارب عمل على تعميق الماء فماتت معظم الكائنات البحرية التي تعيش في البيئة الضحلة ومنها الزبيدي والربيان وبياجه الخور (الزكرية) وأخرى والطيور التي كانت تقتات عليها ، هذا ما نعرفه والذي لا نعرفه بمليون مرة .

الاستراتيجية أيضاً بينت أن نتيجة لتجفيف الأهوار قل منسوب ماء شط العرب وأصدح ، وهذا ما بينه الباحثون بقولهم أن محاصيل الأسماك والربيان تقل سنة عن سنة بألوف الأطنان واختفاء مهول لأنواع من الأسماك ذات الصفة الاستهلاكية العالية .

شمال جزيرة بوبيان يتوالد المحار واثبتت الدراسات أن كمية الطين أثرت على

توالده وقل مخزون المحار إلى ٣٠٪ مما كان عليه قبل الغزو .

بين الباحثون من جامعة اكستر أن الأسماك ومنها الصبور والزبيدي يتوالد جنوب (بوبيان) ثم يسبح عكس تيار شط العرب ليذهب إلى الأهوار ويتربى فيها إلى أن يصبح كبيراً ويرجع إلى الشواطئ الكويتية بمياه الفيضان . هذا غيض من فيض من التقارير التي كتبت لوضع الاستراتيجية البيئية إلا أن الدولة وبمنظور اقتصادي بحت وخلال وضع الاستراتيجية تبنت فكرة إنشاء جسر الصبية الذي يربط (أرضاً - بأرض) وذلك بغية تعمير الصبية ، وأنكر د . محمد الصرعاوي (القبس سبتمبر ٢٠٠٢م) أنه أعطى الضوء الأخضر لوزارة الأشغال لعمل الجسر . وبالأخص إنه وبعد نفوق الأسماك أجمعت اللجنة الممثلة بوزير الصحة ، مدير هيئة البيئة ، مدير الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ، أن الجون هالك ويريد تأهيلاً يستغرق ١٥-٢٠ سنة إذا ابتدأنا من عام ٢٠٠٢م ، واستمرت وزارة الأشغال بدراسات (فنية) وليست بيئية في اختيار مسارين من ٢٦ مسارا اقترحتها (شركة دنماركية) .

ولم نتعلم من دفان المنطقة بين الشاطئ وجزيرة عكاز لحمل منطقة الحاويات في ميناء الشويخ (١٩٧٠م)؟؟ بل اقترحت وزارة الأشغال بدفان ١٢كم من منطقة الصبية و٨,١كم من منطقة الغزالي وعمل الجسر؟؟؟ دفان مرة أخرى علماً بأن عملية الدفان دون إيجاد قناطر هي سبب ابتلاء منطقة الشويخ بالروائح الكريهة . واعترضت الهيئة العامة لحماية البيئة مع الدفان فأصبح معلقاً . ثم وافق مجلس الوزراء على أن يكون المسار من الدائري الأول ثم تحول إلى الغزالي دون إعطاء مبررات على الرغم من اعتراض (البيئة) على منطقة الغزالي لأسباب بيئية خطرة ثم

أصبح مستحيلاً تغييره عن منطقة الغزالي .

إن قانون البلدية ١٩٨٣م يلزم أي عمل أو أي مشروع حكوي أو أهلي بعمل مردود بيئي للمشروع . فأين التزام وزارة الأشغال واحترامها للقانون؟ . علماً بأن اللجنة البيئية بجلستها ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤م أثبتت أنه لم تعمل أي دراسة بيئية للمشروع الذي سيمر على جون هالك؟ وأنها وفي المقام الأول لم توجد البدائل . فالكويت عمرت النوصيب والتي تبعد أكثر من الصبية من الغزالي فما أهمية جسر يتلف مصدر ماء وغذاء أهل الكويت؟

وما كدنا نبلع ريقنا اعتراضاً على جسر (وذلك بعد أن استنفذنا جميع الطرق القانونية لعدم هدر الأموال والطاقات لعمل الدراسات الفنية وذلك بإرسال كتب إلى وزير المالية السابق الدكتور يوسف الإبراهيم ووزير التربية السابق الدكتور مساعد الهارون وأخيراً اللجنة البيئية في مجلس الأمة الموقر) . حتى بدأ جهاز تطوير الجزر المشروعات الكبرى يتصور جسور تربط فيلكا بالكويت وميناء على جزيرة بوبيان (القيد) .

فنحن الباحثون نعلم أن جزيرة بوبيان طينية ومحاطة بمسطحات طينية متطلب توالد أسماك وربيان الكويت . وقد أعلنتها لجنة المحميات التابعة (UNDP) محمية . وعمل ميناء يتطلب الحفر وتعميق المياه أي القضاء على جميع الكائنات البحرية الاستهلاكية والنادرة مثل (٣٨ نوع بوشلمبو) نادر؟؟ لماذا؟؟ ألم نتعلم من ما خسرناه من الخيران ! وكان العذر أن فلوريدا جففت أهوارها فلماذا لانستفيد من بوبيان؟

فالغريب في الأمر أن في عام ١٩٤٥م جففت الأهوار في فلوريدا لعمل مصانع السكر بعد الحرب العالمية الثانية . ثم أن أسماك المحيط الأطلسي التابعة لفلوريدا لاتعتمد على أهوارها للتوالد والنمو . فهذه بيئة وتلك بيئة أخرى .

وبنمو الحس البيئي عمدت (EPA) (وكالة الحماية البيئية الأمريكية على تأهيلها وإرجاعها إلى ما كانت عليه ورصدت ١٠ بليون دولار لذلك وذكر الباحثون أن بإنتهاء المشروع ٢٠٠٨م تكون فلوريدا محظوظه لو إستطعنا إن نرجع ٤٥٪ من التنوع البيولوجي وصحة البيئة التي كانت عليه قبل ١٩٤٥م .

واليابانيون ولتتسع الأرض عملوا جزيرة اصطناعية على خليج أوسكار وحطموا ٣ جبال وعملوا دراسات دقيقة استغرقت ٢٠ سنة ومراقبات الكترونية واحتياطات لرصد والزلالزل وعملوا مطار نساي كان ومع جميع الاحتياطات ابتدأت الجزيرة بالإنزلاق لوجود طبقة طينية على بعد ١٧٠ متر تحت سطح البحر ولثقل المطار انزلق وسيكون المطار تحت البحر عام ٢٠٢٥م . وبسؤالهم عن تعليقهم على هذا الأمر قالوا دفعنا ملايين الينات لنتعلم أنه لايمكن العبث بالطبيعة . وهذا ماكرره العلماء بعد حادثة تسونامي الأخيرة ١٢/ ٢٠٠٤م . فإذا كانت بوبيان ترتفع ٤ أمتار عن سطح البحر ، و٤٤٪ منها يغمر الماء وقت المد . وأن طبيعاً أقصى ارتفاع للماء فيها يجب أن يكون بين ٢-٥ متر . فهل لازلنا نريد عمل ميناء لإعمار العراق . أن الشركة البيئية (موشيل باركمان) والتي تبحث في بوبيان استغربت من قرار استعمال محمية دولية لايمكن الوصول إليها إلا عن طريق الهيلوكبتر وذلك لسرعة تحرك وترسب الطين فيها . فسفينه (باحث) التي سرقت من معهد الابحاث أبان العزو أغرقت في أم قصر عام ٢٠٠٣م وانتشلت من تحت ٩ أطنان من الطين

عام ٢٠٠٤م . هذه أم قصرفما بال جنوب شرق بوبيان . إن تيارات الخليج تحمل معها النفايات وترسبها حول جزيرتي وربة وبوبيان حتى تفتتها الكائنات المجهرية وتحولها إلى مواد غذائية مفيده ليقتات الأسماك وبيوضها والربيان وجيع الكائنات البحرية ومنها المحار في الشمال . ويعمل المحار على تنقية مياه شط العرب من الملوثات التي بها فتحمي بذلك كائناتنا البحرية من الهلاك ، فبوبيان تعمل عمل الكلية في الجسد فهل يجوز نخرها لإعمار جسد الجار؟

إن تجفيف الأهوار هو السبب الرئيسي في انخفاض المخزون السمكي والبحري بصورة عامة وهو أيضاً السبب في النفوقات المتكرر ٩٩ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤م والموعوده بها المنطقة فمن أجدى بإعادة تأهيل الأهوار الكويت أم اليابان وأمريكا؟ إن الأموال الطائلة التي وضعت لعمل مشاريع في السواحل الشمالية ، بجزء منها يمكن إعادة الصحة إلى شواطئنا وخليجنا مدى الحياة لشعب الخليج .

إن الدراسات البيئية حتمية لأي موضوع وهو في طور الحلم فإذا كانت الدراسات إيجابية يتطور الحلم إلى علم . أما بدون دراسات بيئية دقيقة يتحول الحلم إلى ظلم للبيئة ولحقوق الناس .

إن العلماء ينذرون أنفسهم للبحث بغيه توصيل المعلومة بأمانه إذا تشاوروا معهم أصحاب القرار من باب (وأمرهم شورى بينهم) وهم يخدمون استشارتهم في تحقيق العدالة (كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته) . وهم يراعون الله فيما يعملون ويتعاملون مع الحقائق ويكشفونها في سبيل الصالح العام مهما كانت مرارتها . ●إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ■ صدق الله العظيم .

أ.د. عبدالرسول علي الموسى

إلى جانب د . لمياء حيات قدم الأستاذ د . عبدالرسول علي الموسى ورقة بعنوان «شمال الكويت بين الأهمال والتطوير» دراسة في الجغرافية قال في مقدمتها : إذا كان الموقع الجغرافي لأي دولة إضافة لمساحتها وحجم سكانها وتوفر مواردها الاقتصادية مصادرها الطبيعية من المؤشرات الراسخة للدور الذي تقرره لها في مجال التطوير والتنمية المتوازنة ، فإن الإنسان هو المحرك لكل هذه العناصر في اتجاه الاستثمار والتطوير . هذه العملية في إطار واسع تسمى التنمية .

التنمية بمفهومها الواسع المفترض يدعو إلى استغلال إلى مداه لكل قدرات وإمكانيات الأرض والإنسان في الاطار الإنساني .

من مباديء التنمية خلق توازن مثمر ومستمر بين كل مناطق الدولة ، الكويت بصغر مساحتها وشمولية خصائصها الطبيعية في كل ارجائها واقتصاد أحادي ريعي المصدر لاتدع مجالاً لخلل في عملية استغلال الأرض واستمثار مواردها .

تاريخياً كان العمران والاستيطان يتوجه إلى جنوب البلاد غامراً المنطقة الساحلية في بقاع متفرقة . طبيعياً وبيئياً يتميز شمال البلاد بجاذبية تفوق المنطقة الأولى معظم المرتفعات والمظاهر السطحية المختلفة يميز الشمال عن الجنوب كما جاء في الخطط الهيكلية . المسافة الجغرافية الهندسية لاتعوق الحركة السكانية . فالمسافة بين أطراف البلاد لاتشكل عاتقاً في استيطان أي جزء فيها ، فمتوسط المسافة من أقصى نقطة في الحدود من الشرق إلى الغرب ١٧٠ كم تقريباً ، وبمسافة بين أقصى نقطة على حدودها الشمالية إلى أقصى نقطة على حدودها الجنوبية تقدر بحوالي

٢٠٠كم ولقد اقترحت خطة بيوكانن ١٩٧٠ في بدائل الخطة قيام مستوطنات بشرية يتواجد بعضها في الأقليم الشمالي .

بغض النظر عن التطور العمراني التاريخي للشريط الساحلي من الجنوب إلى الشمال حيث نقاط الاستيطان التاريخي ، فإن ما يتوفر في المنطقتين من الموارد الطبيعية ليست متباعدة تماماً . حقول الماء متوفرة في المنطقتين ، حقول النفط كذلك في المنطقتين . ممر للقوافل والحركة السكانية تخترق المنطقتين في الجنوب طريق دولي يتجه إلى منطقة الشام عبر العراق والطريق الدولي الثاني إلى منطقة الخليج عبر المملكة العربية السعودية . قد يكون للجانب السياسي المتمحور حول التأزم المستمر الذي يميز العلاقات العراقية الكويتية لسنوات طويلة دور في الاختلاف في الحركة السكانية والاقتصادية لصالح المنطقة الجنوبية الذي كان أساساً طريق الحركة السكانية من شبه الجزيرة إلى الكويت . لكن يظل التوازن الإقليمي مطلب التنمية المستمر .

هدف البحث يتمحور حول تهيئة المسرح الجغرافي لأي بحث في عملية تنمية هذا الإقليم الكويتي المتمثل في شمال البلاد . يتطلب ذلك رسم صورة لخصائص هذه الإقليم الطبيعية بكل جوانبها مُبيِّنة إمكانيته الاقتصادية وصيروريه مكامنه كل ذلك من أجل تمكين المخطط لرسم خطة التنمية .

شخصية إقليم الدراسة :

في البداية يتحتم علينا أن نحدد منطقة الدراسة والتي يمكن أن نطلق عليها في الجغرافيا مصطلح إقليم . وحتى نتمكن من تحديد هذا الإقليم ، في هذه

الحالة نستخدم معايير تساعد على تحديد هذا الإقليم لتحديد شخصيته بين الاقاليم المحيطة به .

بسبب موقع الكويت الجغرافي كجزء صغير في أقصى الشمال الشرقي لشبه الجزيرة العربية . هذه المنطقة التي كانت جزءاً من منطقة جيولوجية حديثة من منطقة التشكيل النهائي للأرض الكويتية حتى الآن . الأرض بعد خوضها غمار ملايين من السنين من المخاض عاصرت فيها حركات طبيعية شديدة من الحركات الأرضية الباطنية من زلازل وبراكين وتغيير شديد في العلاقة بين الماء واليابسة . كان من نتيجة هذا المخاض العسير لم توفر الجغرافيا للكويت تباينا واضحاً لأجزائها الطبيعية المختلفة بسبب خصائص التركيب الجيولوجي لباطن أرضها والتي أفرزت طبقاتها الجيولوجية العليا المتكونة نتيجة ارسابات هائلة لموجات متتالية من غمر وانحسار لبحر هائل يسمى بحر تيش الذي اختفى في غالبيته العظمى . هذه الإرسابات المتكونة أساساً من كائنات بحرية مختلفة كونت ما يسمى بالرصيف القاري الملاصق للدرع العربي الصلب المختلف التكوين الجيولوجي المكون لمعظم شبه الجزيرة العربية المختلفة التكوين الجيولوجي المرتكز على القاعدة من الصخور الاركية القديمة الذي ينتمي إلى العصر الكامبري . فالكويت جيولوجيا هي جزء من الرصيف القاري الذي يمتد جنوباً على طول الساحل الغربي للخليج العربي . هذا الجزء ذي سطح بسيط التشكيل صحراوي المناخ لاتعكر هذا الامتداد السطحي البسيط في الكويت إلا مظاهر طوبوغرافية بسيطة في المفهوم الجغرافي كانت في معظمها في شمال الكويت ممتدة من المنطقة الساحلية إلى وادي الباطن مع الحدود السعودية .

للوصول إلى تحديد هذا الاقليم سوف نعتمد تقسيم اطلس الكويت الذي اصدرته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المبني على معلومات الصور الجوية في العام ٢٠٠٠ ، قسم هذا الاطلس الكويت إلى أربع أقاليم جيمورفولوجية والتكوينات الجيولوجية السطحية ومظاهر طبيعية أخرى مساعدة معيارا لهذا التقسيم الإقليمي .

إقليم الدراسة :

يقع الإقليم الشمالي شمال الكويت ممتداً من الساحل المواجه لجزيرتي وربة وبوبيان إلى الحدود الكويتية السعودية .

الكويت بموقعها الجغرافي على رأس الخليج العربي في جزئه الشمالي الغربي وبمساحة ١٧,٨٧٥كم مربع جعل طبوغرافيتها ومناخها ذي سمة واحدة تقريباً تمثل محافظة الجهراء والذي يمثل الإقليم الشمالي جزءاً منها وهي أكبر المحافظات مساحة ، إذ تقدر مساحتها بحوالي ١٢,٧٥٠كم٢ أي حوالي ٧٠٪ من المساحة الإجمالية لدولة الكويت ويشكل الإقليم الشمالي جزءاً كبيراً من مساحة محافظة الجهراء . إذ تبلغ مساحة الإقليم الشمالي حوالي ٦,٨٠٠كم٢ يمثل حوالي نصف مساحة محافظة الجهراء وعلى هذا الأساس فهذا الإقليم ليس فقط أكبر الاقاليم بل أكبر مساحة من بقية المحافظات .

وبدون الدخول في تفاصيل التركيب الجيومورفولوجي والجيولوجي فإن الاقليم الشمالي وكما حدده اطلس دولة الكويت للصور الفضائية يغطي المنطقة الممتدة من منطقة الصبية محاذياً للساحل المواجه لجزيرة وربة وبوبيان تاركة مساحة

تفصل بينه وبين الساحل متجها جنوبا غرب الجهراء شاملاً جال الزور إلى نقطة قريبة من بين ثملة الجوري ونقطة النهيدين ثم يتجه شمالاً بزاوية حادة إلى الحدود العراقية عند نقطة منتصف بين الصمود ونقطة قارة أبين صقية وهي حدود تقريبية (الخريطة رقم ٢) ولغرض الدراسة سوف تغطي جزءاً من الساحل الشمالي المجاور لجزيرة بوبيان ووربة ولكن هذا الجزء تختلف المظاهر الطبوغرافية والتكوين الجيومورفولوجي عن الاقليم الشمالي . فالشريط الساحلي الشمالي جزء من المنخفض الضحل الممتد من شط العرب ويتسم بظاهرات جيولوجية ترجع لعصر البليستوسين والهولوسين .

أهم مظاهر هذا الاقليم الطبيعية :

يتميز هذا الاقليم بمظاهر طبيعية تميزه عن الاقاليم الاخرى وتعطيه جاذبية طبيعية وهذه المظاهر هي :

١ - جال الزور : وهي عبارة عن حافات من الصخور الرسوبية تمتد لمسافة ٨٠كم بمحاذاة الساحل الشمالي لجون الكويت ممتدة من «الاطراف» في الجنوب إلى الصبية في الشمال الشرقي بمحاذات حدود الاقليم الشمالي وهي مرتفعات قليلة الارتفاع يصل أقصى ارتفاع لها إلى ١٤٥ متراً . مرتفعات جال الزور عبارة عن حافات صخرية تتخذ اسماء مختلفة ولجال الزور امتداد لمجموعة من التلال الجيرية منها تلال اللياح وتقع غرب جال الزور ويصل ارتفاعها إلى ١٣٧ متراً كما تقع كراع المرو جنوب تلال اللياح وهي أكثر ارتفاعاً منها حيث يبلغ ارتفاعها ١٨٣متراً . وتعتبر مرتفعات جال الزور من أهم الظاهرات الطبيعية في الاقليم الشمالي بل من الظاهرات على سطح الكويت .

٢ - وادي الباطن : لقد تبنى اطلس الكويت النظرية التي تقول بأن تكوينه يعزي إلى فالق من عصر الميوسين السفلي . يمتد وادي الباطن من على طول الحدود الكويتية العراقية لمسافة ١٨٠كم في الكويت بمحاذاة حدود الاقليم الشمالي بمسافة ٧٥كم إلى الحدود الجنوبية مع السعودية ، ويبلغ متوسط عرض وادي الباطن في الاراضي الكويتية ٨كم وأقصى عمق له ٧٥متراً .

٣ - الخيران : يزخر هذا الاقليم بالخيران التي هي عبارة عن مناطق منخفضة تتجمع فيها الامطار في الشتاء وتصبح جافة متشققة في الصيف ، توجد هذه الخبرات بين الهضاب والتلال تتكون من تكوينات رملية وطينية وأهمها من حيث العمق المساحة خبرة أم الرمم . تلعب الامطار والرياح وعوامل أخرى دوراً في تشكيلها وتطورها ولكن نشأته الاولى ترجع إلى امطار إلى عصور بعيد الزمن وترجع معظمها إلى عصر البلايستوسين . تتميز كثير من الخبرات بالنباتات الحولية .

٤ - الروضتين : تغطي هذه المنطقة مساحة كبيرة من هذا الاقليم تصل إلى ثلثه تقريباً وتتكون في الغالب من طبقات طينية . وتقع هذه المنطقة بين جال الزور من الشرق والهضاب والتلال من الغرب . أكدت الدراسات الجيولوجية إلى توفر المياه الجوفية الصالحة للاستخدام وتوجد أيضاً أعداد كبيرة من الآبار الارتوازية والتي يعود تكوينها إلى العصور المطيرة في العصر البليستوسيني .

٥- العبدلي : تقع هذه المنطقة في شمال الاقليم وهي معروفة بالمياه الجوفية ويرجع تكوينها إلى العصور المطيرة ، كما تتوفر فيها عدد كبير من الآبار الارتوازية . تقع هذه المنطقة في منطقة الروضتين السهلية التي تقع بين الهوميلية والمنطقة الساحلية الشمالية .

٥ - منخفض أم الرمم : يشغل هذا المنخفض حوالي ٥ , ٢ كم٢ في الجزء الشرقي من الاقليم الشمالي وتغلب على تكويناته الجيرية . يقع هذا المنخفض إلى الشمال الشرقي من منطقة المطلاع وشمال غرب حافة جال الزور . من مظاهر هذا المنخفض الجرف الحاد المحيط به والتراكمات المخروطية وقاعه الذي تغطيه الكثبان الرملية والتكوينات الطينية .

العلاقات الجغرافية :

يخترق هذا الاقليم طريقاً دولياً يمتد من الجزء القديم من مدينة الكويت داخل السور المزال باتجاه شمالي مخترقاً مرتفعات غضي ثم المطلاع النقطة الحدودية باتجاه صفوان داخل الاراضي العراقية . يربط هذا الطريق الكويت بدول البحر الابيض المتوسط العربية والاجنبية . طريق الكويت المطلاع الذي يمتد في الأراضي الكويتية إلى العراق عن طريق منطقة صفوان إلى البصرة ومنها عبر العراق إلى لبنان وسوريا والأردن وتركيا ومنها إلى أوربا حيث يقضي الكويتيون معظم أشهر الصيف فهذا الطريق يربط الكويت بمنطقة جغرافية هائلة . لقد كان هذا الطريق يستعمل بشكل مستمر إذ كان يستخدمه الكويتيون للسفر إلى البصرة لقضاء الاجازة الاسبوعية ، كما كان العراقيون يستخدمونه للتبضع في الكويت في مواسم معينة من السنة . لكن هذا الطريق تعرض لانتكاسات متكررة عبر التاريخ بسبب تأزم العلاقات الكويتية العراقية على مرالسنين . لقد انعكس تأزم العلاقات الكويتية العراقية المتكرر التي صبغت هذه العلاقات على تطور المنطقة التي يمر بها هذا الطريق بالمقارنة مع التطور المتواصل والذي يتسم بالاستقرار والتطور للمنطقة التي يمر بها الطريق الذي

يربط الكويت بالمملكة العربية السعودية والذي تطور إلى طريق دولي سريع . كما أن المنطقة الساحلية التي تمتد من الجزء القديم من مدينة الكويت إلى الحدود السعودية والتي تزخر بنقاط استقرار تاريخية على طول هذه المنطقة والتي تطورت سريعاً بعد مساندة الخطة الهيكلية الأولى في العام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ وطورت هذه النقاط إلى مراكز حضرية منها السالمية والفحاحيل والفنطاس وتنتهي بمنطقة شاليهات الخيران التي أصبحت أحد معالم المناطق الترفيهية وقد تطورت بشكل سريع ساعدها على ذلك قربها من الوفرة المنطقة الزراعية حيث نمت على اطرافها بعض الخدمات التجارية فزادت من حيوية هذه المنطقة على النقيض من الاقليم الشمالي التي تكاتفت العوامل الطبيعية والسياسية على تخلفه عن المنطقة الاولى .

من ناحية أخرى فإن محافظة الجهراء تشغل كل مساحة الاقليم وهي من المحافظات العريقة من مراكز الاستقرار في الكويت حيث واحة الجهراء التي كانت من المناطق الزراعية البارزة في الكويت . كما أن الجهراء تدخل التاريخ الكويتي من باب واسع بدفاعها عن البلاد كخط الدفاع الاول في المعركة الشهيرة والقصر الاحمر أحد معالم التاريخ لهذا الجزء من الكويت . كما أن طريق الجهراء لعب دوراً في حركة القوافل التجارية البرية بين الكويت والعراق وبلاد الشام .

وهو طريق يربط أعماق شبة الجزيرة العربية بالطريق التجاري مع الدول الاوربية عن طريق الشام .

النفط والماء :

يضم هذا الاقليم منطقة تحولت حياة سكانها إلى الحياة الحضرية وتحولت

واحالتها إلى مراكز عمرانية تزاول فيها الانشطة التجارية ولم تستثن من حركة السكان الوافدين إليها كباقي المناطق الكويتية .

يمتاز هذا الاقليم بوجود الثروتين المائية والنفطية ، حيث توجد فيه حقول النفط وحقول المياه وهناك مؤشرات بأنه يواجه مستقبلاً باهراً في كميات النفط المكتشفة حديثا والتي يطلق عليها في الوقت الراهن بحقول الشمال وهي مثار جدل حول محلية أو أجنبية انتاجها .

حقول المياه :

يوجد في هذا الاقليم حقلي مياه رئيسيين هما حقل أم العيش وحقل الروضتين حيث المياه الجوفية التي اكتشفت وبدأ الانتاج منهما في العام ١٩٦٢م . قدر احتياطي المياه في هذين الحقلين بما يقارب أربعين ألف مليون جالون ، وبلغ الانتاج اليومي في ضوء سياسة ترشيد الانفاق حوالي نصف مليون غالون امبراطوري يومياً من إجمالي انتاج جميع الحقول في الدولة البالغ ١٢٠ مليون غالون امبراطوري يومياً . كما أن هناك مجموعة كبيرة من الآبار الارتوازية التي يبلغ انتاجها اليومي نصف مليون جالون يومياً . وتستغل مياه الروضتين في تعبئتها وتباع في الاسواق الكويتية جنبا إلى جنب مع المياه المعدنية الأخرى من مختلف البلدان .

حقول النفط :

من أهم حقول النفط التي توجد في هذا الاقليم خمسة حقول نفطية هي ، الروضتين وبحرة والعبدلي والرتقة والصابرية ومطربة ، ويعتبر حقل بحرة من أوائل الحقول المكتشفة مع حقل برقان في جنوب البلاد وذلك في عام ١٩٣٢م وقد

بدأت الدراسات الجيولوجية لاكتشاف النفط في العام ١٩١٢م التي قامت بها الشركة الانجليزية الفارسية التي تعرف الآن باسم بريتش بتروليوم وشركة جلف اويل التي استمرت حتى عام ١٩٣٤م . وتعتبر هذه الحقول من أهم الحقول بعد حقل برقان ولكنها من حيث النوعية فهي أفضل من نفط حقل برقان فأعمال أكثر وذات كثافة أكبر ولكن مشكلتها أنها عالية التكلفة ، وبشكل عام فإن حقول النفط الشمالية تمتاز بنسبة الغاز فيها أعلى من الحقول الجنوبية .

السكان :

حسب احصاءات وزارة التخطيط في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣ فقد كان عدد سكان محافظة الجهراء ٣١٢٨٨٤ نسمة يشكلون ١٢,٢٪ من مجموع سكان البلاد . يشكل الكويتيون ما نسبة ٣١٪ من سكان المحافظة في نفس الفترة لكن الاقليم الشمالي التي تشكل مساحته جزءاً كبيراً من محافظة الجهراء لايضم إلا عدداً ضئيلاً من السكان .

الإمكانيات :

يشتمل الاقليم على قدر كبير من الامكانيات الطبيعية والاقتصادية والجغرافية تؤهله ليلعب دوراً في حياة المجتمع الكويتي ومجالاً للاستثمار وإعادة التوازن للتنمية في البلاد . الاقليم تتوفر فيه مصادر للمياه المستغلة حالياً كما اشرنا في بداية هذه الدراسة ، كما أنه يمتلك حقولاً للنفط تنافس حقول الجنوب . أن حقول الشمال التي يدور نقاش وجدل حول اكتشافها وتطويرها بين وضعها بين الايدي الوطنية التي لم يوفر لها القطاع النفطي ولا المؤسسة التعليمية الفرصة لاكتساب العلم

والخبرة والتكنولوجيا في مورد اقتصادي يرتبط به حاضر الكويت ومستقبلها . العملية المرتقبة في تطوير حقل الشمال ستنعكس على تطور هذا الجزء من الكويت الذي كان ولفترة طويلة في الظل في عملية التنمية .

هي فرصة لخلق فرص للعمالة والاستثمار على أكثر من صعيد وفي مقدمته تطور العمراني مستفيداً من مشروع مدينة جابر الأحمد تحت الانشاء . كما أن قربه من جزرتي بوبيان ووربة تفتح له مجالاً جيداً لأنشطة سياحية إضافة إلى طبوغرافيته المميزة وخاصة مرتفعات جال الزور التي يمكن أن تكون حقلاً من حقول الاستثمار يقرره المتخصصون في اللاندسكيب .

مدينة جابر الأحمد منطلق التغيير :

إن خطة انشاء مركز استقرار بشري قرب منطقة أمغرة لدليل على إمكانية تطوير هذا الاقليم ليشكل تكاملاً عمرانياً للمنطقة العمرانية في البلاد ولخلق توازن جغرافي . سوف تكون مدينة جابر الأحمد في منطقة أمغرة بداية التغيير لهذا الاقليم ومنطلقاً للتوازن الاقليمي وخاصة بين الشمال والجنوب إذا ما نجحت الخطط في خلق حوافز متنامية لنمو هذا المركز سكانياً .

مشروع تطوير حقول الشمال ودورها في تطوير الاقليم :

تطوير حقول الشمال بداية لتعزيز دور هذا الاقليم . لقد بينت الدراسات أن حقول الشمال مجال التطوير العبدلي والروضتين والصابرية والرتقة سوف تحدث قفزة في كمية انتاج النفط إذ ستوفر حوالي نصف مليون برميل يومياً اضافة إلى انتاجها الحالي المقدر بإربعمائة ألف برميل يومياً . هذه القفزة ستمكن الكويت من

انتاج ٣ ملايين برميل بحلول عام ٢٠١٠ و٤ ملايين يومياً بحلول عام ٢٠٢٠م .

ما تجري مناقشته هو الصعوبة في مكامن هذه الحقول في حالة تطويرها والتي تحتاج إلى خبرة وتقنية عالية لم تستطع الكويت وهي من الدول الرئيسية النفطية أن توفر كفاءآت وطنية لقصور في السياسة التعليمية وخاصة التعليم العالي . والنقاش يدور حول من سيتصدى لهذه العملية المعقدة أهي شركات عالمية أم القدرات الوطنية . في كلتا الحالتين فإن هذا المشروع إذا ما وضع في اطار خطة التنمية الشاملة سيوفر فرص عمل لعدد كبير من الايدي العاملة الوطنية كما أنه سيساهم في تطوير الاقليم ليخرج هذا الاقليم من دائرة التجمد إلى دور فعال في تنمية البلاد . إن هذا المشروع سيوفر فرصة للعمل العلمي بما يحتاج من بحوث ودراسات وخلق خبرات وطنية إذا أحسن استغلال هذا المشروع .

الخلاصة :

يتضح من مناقشة الامكانيات المتوفرة للاقليم الشمالي من البلاد ، أن غياب دورهذا الاقليم في اطار التنمية لا يوعز إلا لسبب واحد هو عزوف الخطط عن تفعيل هذا الدور وتركه جانباً . لقد كان المناخ السياسي السلبي السائد بين الكويت والعراق عاملاً فاعلاً في ابعاد التنمية عن هذا الاقليم . لايمكن أن نبعد المواقف العدائية للانظمة العراقية المتتالية اتجاه الكويت والتي توجها النظام السابق بعمل عدواني مشين بغزو واحتلال كرس غيوم داكنة للأمن لموقع هذا الاقليم المجاور للحدود العراقية .

لقد أوضحت الدراسة حقيقته الجغرافية الطبيعية السائدة الموحدة لسطح

الأراضي الكويتية والكويت لصغر مساحتها وضآلة التمايز الجغرافي لمناطقها استبعاد أية أسباب جغرافية أواقتصادية أو اجتماعية لوضع هذا الاقليم واستبعاده لفترة طويلة من الزمن مع تخطي كل الخطط الهيكلية وخطط التنمية من احتوائها على هذا الجزء من البلاد .

هناك مؤشرات مشجعة على أن هذا الاقليم سينضم إلى بقية اقاليم الدولة في رعاية الخطط التنموية ليصبح جزءاً فعالاً في حل مشكلات التنمية ومنها المشكلة الاسكانية واستثمار كل الامكانيات المساندة لعملية التنمية .

المراجع :

١ - مؤسسة التقدم العلمي ، اطلس الكويت بصور الفضائية ٢٠٠٠ .

٢- طيبة العصفور وآخرون ، جيومورفولوجية الأراضي الكويتية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ٢٠٠٣ .

تعقيبات ومداخلات

● خالد الشلفان :

في الوقت الذي أشكر فيه كل من د . عبدالرسول والدكتوره لمياء على مشاركتهم في فعاليات موسمنا الثقافي هذا . . .

أود التوضيح بشأن ما جاء في حديث د . لمياء عن مخاطر الاوضاع البيئية الممكن أن تترتب على إنشاء جسر الصبية فإذا كان الوضع بالشكل الذي تفضلت بذكره د . لمياء أقول بأنه نحن لسنا في دولة مترامية الأطراف يصعب فيها الوصول إلى صاحب القرار لتوضيح الموقف له فعلى العكس من ذلك نحن في بلد بإمكان أي شخص وبكل سهولة الاتصال بصاحب القرار وإقناعه بمخاطر إنشاء مثل هذا الجسر أستناداً إلى الرأي الفني والحقائق الممكن تقديمها بهذا الخصوص ومع ذلك لدي عدد من التساؤلات عن دور عدد من الجهات كمعهد الابحاث وكلية الهندسة والبترول والهيئة العامة للبيئة إذ أن مثل هذه القضية وغيرها من القضايا من حيث تقديم الرأي الفني الصحيح ليكون واضحاً أمام صاحب القرار .

وأنا لا أعتقد بأن في هذا الموضوع أي نوع من العناد لأنه يرتبط بمصير بلد وشعب ولا أحد يتمنى أن يلحق الأذى ببلده وأهل بلده .

● أبو يوسف :

ما تفضلت مشكوره بذكره د . لمياء حقيقة يعتبر من القضايا الخطر الواجب العمل على خلق رأي عام مستنير حولها كما يجب أن يكون لأعضاء مجلس الأمة

ومؤسسات المجتمع المدني وجميعات النفع العام دور في مثل هذه القضايا بحيث تُفعِّل دورها بالقيام بحملات وطنية توعوية تستهدف حماية البيئة من أي من المخاطر الممكن أن تهددها وفيما هو عدى ذلك يفترض وضع صاحب القرار بصورة هذه الأوضاع ومعرفة قيمة ومردود ميناء بوبيان ومشروع الصبية إذا ما كان فيهم خطر أضف إلى ذلك أنني أرى بأن من الواجب علينا تجنيد وسائل الاعلام لتسليط الضوء على مثل هذه القضايا وغيرها كالقضايا التي ترتبت على تجفيف الاغوار والتي قام بها نظام حكم الاجرام السابق في العراق صدام حسين .

● عبدالله غلوم :

الواضح بأن هناك حالة من عدم الاتفاق بين نتائج أي دراسة علمية والقرار السياسي كما هو واضح من هذه الحالة بأن ما بين الطرفين حرب شعواء وعدم اتفاق وعليه ووفقاً لاحصائيات الامم المتحدة فإن عدد سكان الكويت سيكون بعد عشرين عاماً بحدود الـ ٥ مليون نسمة وهذا يعني بأنه سيكون امتداد سكاني نحو الشمال والجنوب كما سيكون هناك ضغط على بيئة الكويت من كلا الجانبين أي من الشمال والجنوب والحدود وإن كانت من الشمال أو الجنوب قد ثبتت بقرارات من قبل مجلس الأمن وباتفاقيات ثنائية مع دول الجوار لكن مع ذلك هذا في رأيي لايكفي إذ لابد من أن يكون هناك شيء لنا على أرض الواقع .

وإن كان القرار السياسي يريد أن يسرع في إعفاء هذه اللمحة وهذه الحقيقة والواقعة إنما يجب أن لايكون هناك مساس عندما يكون تواجد على خط الحدود كمستوطنه سكانية أو ميناء ونسقط أو نؤجل نتائج الأبحاث العلمية أمام القرار السياسي .

والسؤال هنا كيف نستطيع أن نوائم ونقنع أصحاب القرار السياسي بين وجهتي النظر خاصة إذا ما علمنا بأن المحافظه على البيئة تحتاج وقت طويل حتى ، تؤهل من الخراب الذي لحق بها وفي الوقت الذي يرى فيها القرار السياسي ضرورة السرعة في أن يكون لنا تواجد على أرض الواقع سواء على الحدود الشمالية أو الجنوبية .

● إحدى السيدات :

حقيقة استفدنا كثيراً مما جاءت به هذه المحاضرة من معلومات لكن مع ذلك تولد لدينا نوع من الخوف من جسر الصبية وفي أن يكون وجوده تدمير للبيئة وإذا ما كان هذا صحيحاً فالمطلوب وجود فزعة كويتية لمنع إنشاء هذا الجسر .

● أحد الحضور :

أسأل عن دور معهد الابحاث العلمية فيما هو حاصل من ملوثات بيئية سواء كان في البيئة الطبيعية أو في الهواء والمياه؟

● د. أحمد :

أشكرك د . عبدالرسول على ما تناولت عرضه كخريطة إقليم الشمال حين بينت من خلاله وجود نشاط طبيعي بين منطقة الردك والرتيل لتكون منطقة زراعية مثل منطقة العبدلي وأرى بأن الآبار والمياه الجوفية الموجودة في هذه المنطقة بالإمكان سحبها إلى غبر الردك بحيث يتم الاعمار فيها كالشيء الذي حدث في منطقة العبدلي حتى عملية نقل التربة ممكنة إذ لايوجد هناك معوقات طبيعية كالمرتفعات

مثلاً تحول دون تحقيق هذا الشيء .

ومن هنا إذا ما تحقق هذا الامر ففي الامكان المحافظة على وجودي السياسي والفيزيقي في هذه المنطقة ولا أري مانعاً من أن تقوم الدولة بمثل هذه المشاريع أو استغلال منطقة الصبية لإقامة مشاريع طبيعية ومزارع لأسماك أو غيرها .

وما لفت نري مما تناولت عرضه د . لمياء هو فيما اشارت إليه حين بينت ايجابيات زيادة الكتلة الطينية في شمال الجوف على مجالس وأماكن بيوض الاسماك على اعتبار أن الطين يعمل على امتصاص السموم والمعادن وهنا أسأل عن سلبيات وايجابيات هذا الشيء بالمقارنة مع منطقة بوبيان والاهوار .

● إحدى السيدات :

أثارت إحدى الصحف خبراً مفاده أن السدود التي أقامتها تركيا والشقيقة سوريا عملت وبنسبة ٧٠٪ على خفض مياه شط العرب والاهوار مما أثر حسب ما أشار إليه الخبر على عذوبة مياه شط العرب التي تصب في منطقة الخليج وهو ما عمل أيضاً على زيادة نسبة الملوحة في المياة الخليجية وعلى خلق العديد من المشاكل البيئية فمدى صحة مثل هذه المعلومات والخبر .

● أحد الحضور :

أنا من الناس المتواجدين على الشريط الحدودي ومتابع لمثل هذه القضايا ومن هنا أقول أن قضايا الشريط الحدودي بالنسبة للعالم أجمع معروف بأن هناك قانون دولي بخصوصها يقول بأن الأراضي المأهولة لايجوز احتلالها أما الاراضي غير

المأهولة تدخل هذه فيما يسمى بقضايا النزاع الدولي التي تتبناها الأمم المتحدة أما بالنسبة لقضية أو قرار الفاو فهذا يقر بأنه على كل من دول العالم الاعتماد على نفسها في قضية توفير الغذاء .

وعندنا نحن منطقة العبدلي هي منطقة زراعية وهناك أشخاص ضخوا فيها أموالاً ضخمه كما أن الحكومة لم تقصر فقد عملت على توفير الطرق الكهرباء والماء إنما ما هو ملاحظ أن المفهوم السياسي حول هذه القضية غير موجود عند أصحاب القرار أي بمعنى أن أصحاب القرار لم يفهموا بعد ما الهدف من هذه الاشتراطات الموجودة سواء في الشمال أو الجنوب ومن هنا المطلوب اسوه بما تقوم به باقي الدول مساعدة الناس الموجودين في منطقة العبدلي لتنمية عملهم الزراعي وتواجدهم في هذه المنطقة .

ردود د. لمياء

رداً على مداخلات وتساؤلات الحضور قالت د . لمياء حيات لو أحدكم رجع لعدد مجلة العربي الصادر في شهر سبتمبر أو أكتوبر من عام ٢٠٠٤ لوجد مقالاً للأستاذ أسامة الباز أوضح فيه عن موضوع أزمة البحث العلمي بقولة : «إن الكلمة في المجتمعات العربية أصبحت مخيفة» وأنا حقيقة مع ما تناول قوله الأستاذ الباز لأن الواضح أن الدولة عندنا لاتهتم بالمعلومات الاساسية التي تقدم لها كما أن سياستها لاتحترم الفرد ولاتصون حقوقه ولو كان الامر غير ذلك لكانت على سبيل المثال استفتت رأي الناس ورأي الباحثين والعلماء أصحاب الاختصاص في أي من المشاريع التي تعتزم القيام بها وفيما إذا كان من المؤيدين أو المعارضين لهذه المشاريع أو لغيرها .

فاليابان حين أرادت إنشاء أحد الجسور في طوكيو ظلت الحكومة اليابانية لمدة ثمانية سنوات تستطلع أراء الباحثين والعلماء والمواطنين اليابانيين ومن هم كبار في السن فيما إذا كان هذا الجسر يؤثر على مشاعرهم النفسية أو على حياتهم العامة وما إلى أخره من قياسات واعتبارات بينما نحن لا نأخذ بكل هذه الأمور .

وما أريد قوله بشأن ما جاء في مداخلة إحدى الاخوات حول ضرورة وجود فزعة كويتية للحد من المخاطر البيئية لقد سبق وأن ذهبت عند أم الفزعات الشيخة أمثال الصباح حين كان هناك نية لإنشاء مصنع لصهر الالمنيوم في منطقة بوبيان كما ذهبت عند د . محمد الصرعاوي وحذرت من مخاطر إنشاء هذا المصنع وكُلفت من طرفه بمتابعة هذه المهمة أي ما أريد توضيحه هو أننا كمهتمين وناشطين

واختصاصين نتابع هذ القضايا بالكثير من الاهتمام والجدية لكن يبقى الامر بيد صاحب القرار والناس والمسؤولين في الدولة .

أما فيما يتعلق بموضوع منطقة العبدلي فأن لايوجد عندي أي تحفظ حول ما هو مراد القيام به لكن يجب أن يكون هذا الشيء خاضع للدراسة وللتخطيط من قبل أصحاب الاختصاص والمهتمين في مثل هذه الامور وكذلك قضية الامتدد العمراني واحتمالات زيادة اعداد السكان فنحن من أجل التطوير العمراني والتنمية خربنا بيئتنا كالشيء الذي حصل في منطقة الخيران حين تم تدمير مرتفعاتها التي عمرها يقدر بـ ٢ مليون سنة أو كالشيء المراد عمله حالياً في منطقة الصبية .

وهنا أقول يجب أن نعرف بأن لدينا في هذه المناطق خيرات انعم الله بها علينا وعندنا مسطحات مائية وأراضي ضحله وبيئة برية وبحرية وبحدود ٣٨ نوعاً نادراً من سمك بوش لامبو ومحمية طبيعية لايجب التفريط بها أو تدميرها لأي سبب كان .